



أولويات حقوق الإنسان في اليمن

نبيل أحمد الخضر



مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات



أولويات حقوق الإنسان في اليمن

أولويات حقوق الإنسان في اليمن

نبيل أحمد الخضر



أولويات حقوق الإنسان في اليمن

عنوان الكتاب

أولويات حقوق الإنسان في اليمن

المؤلف

نبيل أحمد الخضر

الناشر

مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات

www.damanat.org

nabilngo@gmail.com

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة ضمانات

لا يجوز إعادة طباعة الكتاب أو ترجمة أو نقل أجزاء منه بأي شكل من الأشكال

إلا بإذن خطي من مؤسسة ضمانات للحقوق والحريات.

المحتويات

المحتويات

المحتويات

مقدمة.....	5
معرفة تاريخ وتطور حقوق الإنسان عالميا.....	7
فهم تاريخ وتطور حقوق الإنسان عربيا.....	7
فهم تاريخ وتطور حقوق الإنسان في الإسلام.....	11
الفهم المعمق لمفاهيم حقوق الإنسان.....	13
فهم دور المؤسسات واللجان في حقوق الإنسان.....	15
فهم دور الآليات الخاصة بحقوق الإنسان.....	16
فهم تفاصيل الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.....	17
التنفيذ الصارم للاتفاقيات والبروتوكولات والتوصيات.....	19
تطوير القوانين والتشريعات.....	20
التفعيل الجيد للاستراتيجيات.....	21
تطوير السياسات المؤسسية والوطنية.....	22
تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني.....	25
العمل على البناء المؤسسي.....	26
تنمية الشراكات.....	28
تفعيل البحوث والدراسات.....	30
تفعيل حق الحصول على المعلومات.....	34
فهم وتطبيق وحماية حرية التعبير.....	35
تفعيل البيئة الرقمية.....	36
توفير الموازنات التي تحتاجها أولويات حقوق الإنسان.....	37

ضمان جودة التدريب وبناء القدرات.....	38
تفعيل القياس والرقابة والمتابعة والتوجيه والتقييم.....	39
تعزيز الجودة في جميع ما يتعلق بحقوق الإنسان.....	40
تضمين الثقافة الحقوقية.....	40
تعزيز التعاون مع المؤسسات المانحة.....	41
دعم الأنشطة الجماهيرية.....	42
التفعيل الإيجابي للوسائل الإعلامية.....	42
تعزيز السلام والتسامح.....	44
العمل على تعزيز التنمية.....	46
تفعيل حقوق المرأة.....	49
تفعيل الحقوق البيئية.....	55
تفعيل دور الأدب والثقافة والإبداع في حقوق الإنسان.....	56
تفعيل دور التعليم.....	59
تفعيل المجتمع المدني في حقوق الإنسان.....	62
الطفل وحقوق الإنسان.....	72
التعذيب وحقوق الإنسان.....	79
الإيدز وحقوق الإنسان.....	80
التعامل الحكيم في الصراعات.....	85

مقدمة

على مر الزمان كانت مطالب حقوق الإنسان من المطالب الأولية حتى وإن لم تكن بنفس المفهوم الذي أصبحت عليه الآن كمفهوم له دلالاته وأبعاده وتفاصيله ونتائجه واتفاقياته ومعاهداته ففي كل عصر كانت هناك مطالبات بالعدل والأمان والعيش بسلام وهذه كلها مفاهيم حقوقية ولكنها لم تكن مطلوبة بنفس المفهوم والتحديد الذي ينتشر الآن في العالم، ولكنها كانت مطالبات ضمن ثقافة ولغة وتحضر المجتمعات، ولكنها في كل عصر وزمان كانت مطالب حقوقية في جوهرها.¹

إن هذا الكتيب سيعمل على التحدث عن حقوق الإنسان من ناحية تاريخيته والتأصيل له في العالم، والوطن العربي، والإسلام، ومن ثم سيتم الحديث عن أولويات حقوق الإنسان في اليمن من ناحية التنفيذ الصارم للاتفاقيات والبروتوكولات والتوصيات، وتطوير القوانين والتشريعات، والتفعيل الجيد للاستراتيجيات، وتطوير السياسات والإجراءات، والعمل على البناء المؤسسي، وتنمية الشراكات، وتفعيل البحوث والدراسات، وتفعيل حق الحصول على المعلومات، وتوفير الموازنات، وضمان جودة التدريب وبناء القدرات، وتفعيل القياس والرقابة والمتابعة والتوجيه والتقييم، وتعزيز الجودة، وتحقيق الأهداف الوطنية في تعزيزها، وتضمين الثقافة الحقوقية، وتعزيز التعاون مع المؤسسات المانحة، ودعم الأنشطة الجماهيرية، والتعامل الحكيم مع الأزمات، والتفعيل الإيجابي للوسائل الإعلامية، وحماية حقوق الإنسان في الصراعات، وتعزيز السلام والتسامح، وتعزيز التنمية، والنساء، والبيئة، والأدب والثقافة، والمجتمع المدني، والطفل، والتعذيب

¹ <https://www.un.org/ar/about-us/udhr/history-of-the-declaration>



والإيدز، وإن هذا الكتاب يحاول أن يقدم قدر ما يستطيع من أفكار ومعلومات عن أولويات حقوق الإنسان في اليمن والتي يجب البدء بها^٢.

٣

2

³https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE_%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86?wprov=sfla1

معرفة تاريخ وتطور حقوق الإنسان عالميا

تأتي المعرفة كأحد الأولويات في حقوق الإنسان في اليمن فعدم معرفة تفاصيل حقوق الإنسان وتاريخ تطور ونضال حقوق الإنسان يؤدي إلى عدم الإحساس بقيمة المفهوم وتطبيقاته وتأثيراته الإيجابية على الفرد والمجتمع.

ويجب على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العمل على أولوية معرفة الجمهور اليمني لتاريخ وتطور حقوق الإنسان بشكل جاد وشمولي ليدرك الجمهور اليمني تطور تلك الحقوق من القبائل البدائية الى الحضارات الكبيرة مرورا بالديانات الوثنية ومن ثم الديانات السماوية حتى الوصول الى الثورات الأوروبية وبعدها الحروب العالمية ونشوء الأمم المتحدة والبدء بتصميم ونشر مئات الاتفاقيات والصكوك والمبادئ و الإعلانات و الدساتير والشرائع الحقوقية والعمل على تكثيف الإيمان بمفاهيم وتطبيقات وتطور وشمول حقوق الإنسان كمساهمة في التطورات العلمية والاجتماعية والثقافية، والوصول بالحقوق الإنسانية إلى التطبيق الكامل في كل العالم⁴.

فهم تاريخ وتطور حقوق الإنسان عربيا

إن فهم الجمهور اليمني لتاريخ وتطور حقوق الإنسان عربيا يعني فيما يعنيه أن يفهم الصعوبات التي عانت منها الحركة الحقوقية في العالم العربي كي يساهم في تذليل تلك الصعوبات وهي كثيرة ومنها الاحتلال والديكتاتورية والتسلط والفساد وغياب الإدارة

⁴ <https://www.ohchr.org/ar/stories/2013/10/human-rights-history-journey-through-past-20-years>

والحكم الرشيد، والطبقية والطائفية والقبلية، وتدني مستويات التعليم، وإهدار حقوق النساء، والحروب والنهب والتخلف، والقهر وسلب الإرادة، والظلم، والقمع، والملاحقة والتهديد، والغلبة والإكراه، وغياب تداول السلطة سلمياً، وغياب الديمقراطية، ومصادرة الحقوق والحريات، وفرض القوانين والمحاكم الاستثنائية، وعدم تفعيل سيادة القانون، وتخلف الدساتير والقوانين العربية واتساع الفجوة، والقطيعة، والتجزئة وفشل خطط التنمية العربية والتكامل الاقتصادي العربي، وعدم التفاهم بين الحكومات العربية، وتخلف السياسة والاقتصاد والثقافة العربية، وفقدان الأمن، بما في ذلك الأمن الغذائي، والمائي وعنف الأجهزة الأمنية.⁵

ومن الصعوبات التي واكبت حقوق الإنسان في العالم العربي زيادة حدة التناقضات الاجتماعية، وبروز اتجاهات محافظة ومتعصبة، وغلبة الشعارات، ومصادرة السياسة، وبناء أحزاب العسكر، والقضاء على التجارب الأولية لبناء الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وبناء أجهزة قمعية أمنية، وإبعاد الشعب عن المشاركة، وظهور الفساد، وزيادة فقر الشعوب، وتفكك المجتمع العربي وهشاشته وبقاء الانقسامات الطائفية والقبلية والعشائرية وزيادة حدتها، والتناقض بين حاجة البلاد للتنمية وهدر ونهب وتبذير موارد وثروات الشعوب العربية.⁶

⁵ <https://www.aljazeera.net/politics/2008/7/29/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A>

⁶ https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mshklt-hqwq-alansan-fy-almntqt-alrby_t

ومن الصعوبات التي قللت من ترويج الحقوق الإنسانية عربيا هناك الصراع العربي الإسرائيلي، والصراع العربي العربي^٧، ومحاربة القيم والمبادئ العالمية المتعلقة بالحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية ومناهضة ومحاربة تنامي الأفكار والقيم والأنشطة الداعمة لتطورها، ومحاربة أي أفكار أو أنشطة على المستويات السياسية والإعلامية والفكرية والفلسفية والمدنية والأكاديمية الداعمة لها^٨، وخلو نظرة الحكومات العربية عند نظرتها لحقوق الإنسان الموضوعية والمنطقية والمؤسسية والمجتمعية^٩.

⁷ <https://www.ohchr.org/ar/special-procedures/sr-human-rights-defenders/challenges-faced-human-rights-defenders>

⁸ <https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A>

⁹ <https://www.independentarabia.com/node/516316/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3-%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-75-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9>

وحاربت السلطات العربية حقوق الإنسان من خلال الأجهزة البوليسية والمخابراتية، ووضع الأجهزة الأمنية على رأس هرم السلطات، وعدم الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية¹، والشخصية للأفراد وانتهاك حرمة أسرارهم، ومحاربة التنمية، وفرض حالة الطوارئ والأحكام العرفية، والقوانين والمحاكم الاستثنائية والتهديد والمطاردة وتكبير الإبداع والكرامة والتنمية، ومحاربة الحق في التنظيم وخنق مؤسسات المجتمع المدني والنقابات والأحزاب السياسية، وشيوع القمع والتعذيب والإرهاب والاعتقال والاحتجاز والتصفيات الجسدية، واختفاء السياسيين والمعارضين، وانتهاك الحق في الخصوصية والحرية والحق في الحياة والرأي والتعبير والنشر والتجمع السلمي والحق في الحصول على العلم والثقافة، وحرية اختيار العمل، وتفشي الفساد والرشوة، وتفشي القوانين الاستثنائية والاعتقال والتعذيب الجسدي والنفسي¹.

1

0

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7?wprov=sfla1

1

<https://www.newtactics.org/ar/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9>

إن معرفة الجمهور اليمني بكل تلك الانتهاكات التي تقوم بها حكوماتها ودور كل الأسباب سابقة الذكر في تدني تطبيق مفاهيم حقوق الإنسان سيعمل على مشاركتهم في حل تلك الأسباب ومناهضة تلك الانتهاكات بما قد يزيد من وجودها وتطبيقاتها لصالح الإنسان اليمني^١.

فهم تاريخ وتطور حقوق الإنسان في الإسلام

يعادي الجمهور اليمني حقوق الإنسان لاعتقاده أنها صناعة غربية رغم أن حجم التشابه بين القيم الإسلامية والمبادئ الحقوقية يكاد يكون كاملاً، ومع ذلك قام رجال الدين العرب على مناهضة الحقوق الإنسانية عبر كتاباتهم وفتاويهم دون العمل على ملائمة الحقوق الإنسانية مع الدين الإسلامي مما جعل الشعوب العربية والإسلامية تتفر من مبادئ واتفاقيات حقوق الإنسان وتشيطنها بالرغم أن مبادئ الدين الإسلامي ومبادئ حقوق الإنسان يتصفان بالشمولية والعدالة والتوازن والدقة والامتداد^١، بحيث قام العديد من رجال الدين العرب والمسلمين من فقهاء السلطة ممن يدينون بالولاء للحكومات التسلطية بمحاربة مبادئ حقوق الإنسان، وجعلت الدين الإسلامي يخدم تلك الحكومات ولا يصب في صالح المجتمعات، وكل ذلك بسبب وجود القليل من الاختلافات بين الإسلام وحقوق الإنسان كحد السرقة والزنا والحراية والقتل^١.

¹ <https://www.aimc-hr.org/general-secretariat-human-rights/human-rights-are-conceptual-rooting/4191/>

¹ <http://hrlibrary.umn.edu/arab/UIDHR.html>

إن الإسلام وحقوق الإنسان يراعيان حقوق الإنسان وحياته، ويدعمان حمايته من تقشي الظلم والطغيان، والاضطهاد والمعاناة ويدعمان السلوك الجيد ويحفزان على احترام النظام وتطبيق العدل، وبناء المجتمع السليم والسعيد^١، وكفالة الحريات والحقوق وصيانتها، ويتفقان في حق الحياة، والكرامة والتعليم والصحة والتعبير والعدل، والسلام، والمشاركة، والأمن، والخصوصية، وحرية المعتقد، والمساواة، والحق في حماية الأطفال وتنميتهم، وحقوق الأسرى^{١٧}، والحقوق المالية، والثقافية^١، والضمان الاجتماعي والحق في التجارة، والكثير من الحقوق في شتى مجالات الحياة^١.

¹ https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85?wprov=sfla1

¹ <https://www.aljazeera.net/opinions/2013/9/18/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-2>

¹ <https://www.aimc-hr.org/general-secretariat-human-rights/human-rights-in-islamic-law/4192/>

¹ <https://www.aljazeera.net/bløgs/2023/2/9/%D8%A5%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A2%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%85>

إن معرفة كل تلك التطابقات سيعمل على زيادة قبول المجتمع اليمني لحقوق الإنسان ومن هنا يأتي دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الترويج لها وجعل مبادئها مقبولة في الشارع اليمني مما يجعلها من أولويات حقوق الإنسان في اليمن¹.

الفهم المعمق لمفاهيم حقوق الإنسان

إن الإنسان يحارب المجهول، والكثير من الحقوق الإنسانية لا تصل إلى الجمهور اليمني وكما يقال " الإنسان عدو ما يجهل" وفي حال أدرك الجمهور اليمني تفاصيل حقوق الإنسان سوف يدرك مدى أهميتها بالنسبة له وسيعمل على حمايتها ومناصرتها والمطالبة بها² مما يجعل من أولوية الفهم المعمق لمفاهيم حقوق الإنسان³ مهمة لتفعيلها والعمل عليها في اليمن⁴.

¹ <https://www.islamweb.net/ar/article/214468/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9>

² <https://www.islamweb.net/ar/article/136840/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D8%A9>

² <https://www.amnesty.org/ar/!bcation/middle-east-and-north-africa/middle-east/yemen/report-yemen/>

² <https://lcss.gov.ly/articles/bl3g/post-126/>

وهناك الكثير من مبادئ وتعريف وقيم ومصطلحات وعلوم وفلسفات وأبحاث ودراسات وتقنيات وأسس وفروع وخيارات وموضوعات وأعمال وقوانين وميادين ومعايير وأنظمة وسياسات واستراتيجيات ومجالات^٢ وأنظمة وأطروحات و ضمانات وزوايا ومفاهيم ومعاني وكفالات^٢ وقواميس وأفكار واختصاصات وحالات ومكتسبات وتطورات وحصيلة وتواريخ وأوضاع وفروقات^٢ وخصوصيات ومواد وأصعدة واهتمامات ونظريات وميادين واطارات ومراحل وأساسيات وتناولات ترتبط بحقوق الإنسان في أي دولة، وإدراك أي مجتمع لما يتعلق بحقوقه الإنسانية سيجعل من تطبيقها يسيرا وشموليا^٢.

ويجب التأكد من معرفة الجميع أن حقوق الإنسان كونية وغير قابلة للتصرف فيها، وهي لجميع الأشخاص في جميع أرجاء العالم، ولا يمكن لإنسان يملك تلك الحقوق أن يتنازل عنها طوعاً، كما لا يمكن للآخرين أن يسلبوها منهم، وإدراك أن حقوق الإنسان

² https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86?wprov=sfla1

² <https://www.right-to-education.org/ar/page-5>

² <https://www.ohchr.org/ar/about-us/what-we-do/our-roadmap/increasing-implementation-outcomes-international-human-rights-mechanisms>

² <https://www.aljazeera.net/midan/reality/community/2017/8/19/%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%87%D9%84-%D9%86%D8%AD%D9%86-%D9%85%D9%84%D8%AA%D8%B2%D9%85%D9%88%D9%86>

كل لا يتجزأ، سواء كانت تلك الحقوق مدنية، أو حقوق ثقافية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية، ومعرفة أنها حقوق أصلية مرتبطة وعلى نفس المكانة كحقوق، ومكاملة، وتستند إلى المساواة وعدم التمييز والمشاركة والاشتمال والمحاسبية وسيادة القانون مما يجعل وجودها في الشارع اليمني أمراً مؤكداً^٢.

فهم دور المؤسسات واللجان في حقوق الإنسان

مثلاً تم شيطنة حقوق الإنسان وخصوصاً في الدول العربية تم التعامل مع المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية والأممية بنفس مستوى الشيطنة والتشويه وبالتالي فإن فهم الجمهور في اليمن لتفاصيل حقوق الإنسان من جهة وكذا فهم دور المؤسسات واللجان في حقوق الإنسان وأهميته سيجعل من الجمهور يساهم في نجاح تلك المؤسسات ويشترك في أنشطتها وفعاليتها والاستفادة منها في محيطه المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي^٢، وأن يعرف الجمهور أن تلك المؤسسات واللجان تعمل على مدار الساعة من أجل حقوقه الإنسانية وحمايتها من الانتهاكات والتمييز والعنف وتدافع عن حقوقه الإنسانية ولا تتعامل معه بسلبية بسبب عقائده أو لونه أو جنسه أو عرقه وتعمل بجهد وحيادية ليحصل على العدالة والحماية.

² <https://www.alquds.co.uk/%D8%B6%D9%88%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84/>

² <https://www.madacenter.ma/article-2164/>

إن من المهم أن يعرف الجمهور ما المقصود بحقوق الإنسان؟ وكيف يحصل الإنسان عليها؟ وكيف تنتهك؟ وأن يعمل مع تلك المؤسسات واللجان وعبر الهيئات الرسمية وغير الرسمية لضمان حصوله على حقوقه، وأن يساعد تلك المؤسسات واللجان والآليات على التنفيذ والترويج والرقابة والتوثيق^١ والملاحقة والحماية والمتابعة^٢ والتوجيهات التي تدعم حصول الجمهور على كافة حقوقه والتأكد من وجود قوانين تضمن حقوق الإنسان^٣، وآلية عملية لتنفيذها وضمانها^٣، ومساعدة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المحلية والوطنية والإقليمية والدولية التي تتابع تنفيذها.

فهم دور الآليات الخاصة بحقوق الإنسان

لا مغزى من فهم تاريخ حقوق الإنسان وعالميته أو إقليمية أو انتهاكاته دون معرفة الآليات الخاصة به وبالتالي من الأولويات المهمة في حقوق الإنسان في اليمن العمل على أن يفهم الجمهور اليمني بشكل عام وشمولي أهمية الآليات الخاصة بحقوق الإنسان وتفصيلاتها وتطبيقاتها^٣.

² <https://www.siyassa.org.eg/Rnews/19649.aspx>

³ <http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr-gc10.html>

³ <https://www.ohchr.org/âr/instruments-mechanisms/instruments/principles-relating-status-national-institutions-paris>

³ <https://cndh.org.dz/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2->

إن الآليات تضمن تطبيق موثيق والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان، وتنشأ بموجب اتفاقيات معتمدة من الأمم المتحدة، وتعتمد الأداة التنفيذية لتطبيق الاتفاقيات من قبيل إعداد وتقديم التقارير، وتوجيه الشكاوى، وتمكين الأفراد والجماعات من تقديم الشكاوى، وتقديم التوصيات لتعديل القوانين المحلية بما ينسجم بتحقيق أفضل الممارسات في، واستلام التقارير الدورية والسنوية من المؤسسات ذات العلاقة بحقوق الإنسان، ورفع التقارير إلى الأمم^٣ واللجان العليا للاتفاقيات، وتتم عبر لجان متخصصة، فنية وعلمية تضم مجموعة من الخبرات المعروفة والمشهود لها بالنزاهة والموضوعية والحياد، و تهدف إلى مراقبة تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان، وتقديم توصيات ومقترحات لتفعيلها ووقف الانتهاكات الحقوقية واستقبال الشكاوى بشأنها، ومن هنا تأتي أهمية فهم الجمهور اليمني لدور الآليات الخاصة بحقوق الإنسان والاستفادة منها في رفع المظالم عنهم^٣ في حال لم يستطيعوا الحصول عليها في وطنهم ومعرفة ما توفره لهم تلك الآليات من حماية وهذا ما يجعلها من الأولويات التي يجب العمل عليها^٣.

فهم تفاصيل الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

[%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7/](#)

³ <https://www.ohchr.org/ar/reports/role-key-un-human-rights-mechanisms-addressing-reprisals>

³ <https://www.mofa.gov.bh/ar/accession-and-ratification-of-basic-instruments>

³ <https://unsdg.un.org/ar/2030-agenda/strengthening-international-human-rights>

حتى بعد أن يكون هناك ضمانات لفهم الجمهور اليمني كل ما سبق الا أنه قد لا يستطيع الاستفادة منها في حال لم يكن يدرك أو يعرف تفاصيل الاتفاقيات والمبادئ الدولية في حقوق الإنسان ومدى اتساع تلك الصكوك لكافة المجالات الحياتية³.

إن على الدولة والمؤسسات اليمنية التأكد من أن كل فرد وجماعة محلية تدرك أن كل اتفاقيات حقوق الإنسان كونية وشاملة وغير تمييزية، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء، وإنها تضمن أن لا يتعرض أي إنسان للتعذيب و العقوبات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة، وأن لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً وحق كل فرد في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد، وأن يدرك الجميع حقه في حرية التعبير والدين، وحرية إقامة الشعائر، وإدراك أهمية التحرر من الاسترقاق والاستعباد، وعدم التعرض للتعذيب وإنصافه قضائياً، وحقه في عدم التدخل التعسفي في حياته أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو حقه في حرية التنقل واللجوء والتمتع بجنسية ما والتزوج وتأسيس أسرة، وحقه في الملكية والاشتراك في الجمعيات أو الجماعات السلمية وفي إدارة بلاده، وتخفيف معاناته من الظلم والفقر والارتقاء به إلى وضع أفضل في المجال السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي والفكري والشعبي والمصري والاستثماري³ وعلى مستوى الموارد والثروات، والعمل على فهم الشارع اليمني لحقوقه السياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية والقضائية والمدنية والتنظيمية

³ <https://www.right-to-education.org/ar/page-17>

³ <https://www.un.org/ar/hate-speech/resources/key-international-human-rights-instruments>

والتشريعية والتنفيذية والشخصية والخصوصية والملكية والاسرية والصحية والتعبيرية والعملية والتعليمية والصحية والمجتمعية والتنمية^٣.

التنفيذ الصارم للاتفاقيات والبروتوكولات والتوصيات^٣

هناك الكثير من الاتفاقيات الدولية والعهود والمواثيق التي انضمت لها اليمن، ومن المهم العمل على التنفيذ الصارم لتلك الاتفاقيات والبروتوكولات والتوصيات التي انضمت لها اليمن، وأن تعمل على المواءمة معها في القوانين والتشريعات الوطنية والسياسات والإجراءات والاستراتيجيات والخطط الخاصة بها ومن المهم على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية اليمنية العمل على التنفيذ الجيد لكل الاتفاقيات الدولية التي وقعت وصادقت عليها لما لهذا العمل من تأثير إيجابي كبير على الإنسان اليمني، والقيام بمراجعة شاملة للتشريعات والقوانين الوطنية لضمان إدماج الاتفاقيات والعهود الدولية في قوانينها^٤ وعكس مضامينها في الاستراتيجيات والخطط الوطنية، والعمل على معالجة موضوع التناقض الحاصل بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، وتقديم التقارير بما يوضح ما قامت به من تفعيل لتلك الاتفاقيات والعهود الدولية، ومن العهود الدولية التي يجب على اليمن التنفيذ الصارم لها في حقوق الإنسان التالي^٤:

³ <https://sschr.gov.eg/international-agreements/>

³ <https://www.unodc.org/e4j/ar/terrorism/module-11/key-issues/regional-human-rights-instruments.html>

⁴ <https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/5tfqywt-dwlyw/>

⁴ https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000243902_ara

١. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
٢. اتفاقية حقوق الطفل.
٣. البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل الأول المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.
٤. البروتوكول الثاني المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية.
٥. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
٦. البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، بهدف إلغاء عقوبة الإعدام.
٧. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٨. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
٩. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
١٠. البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
١١. اتفاقية مناهضة التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
١٢. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع المهاجرين وأعضاء أسرهم.

تطوير القوانين والتشريعات

قد يكون لدى بعض الدول تحفظات بالنسبة للاتفاقيات الدولية ولكن لا يجب أن يلقي التحفظ أثره على قدرة وتركيز ورغبة الدولة بالعمل على أن تكون القوانين الخاصة بها قوانين شاملة وعادلة وتهدف لحماية حقوق الإنسان، وبالتالي يجب الحد من التناقض

الحاصل بين الاتفاقيات الدولية والقوانين والتشريعات الوطنية، والعمل على أن تكون القوانين الوطنية مُتسقة مع الاتفاقيات الدولية^٤، والعمل على تقديم مقترحات لقوانين ترتبط باتفاقيات حقوق الإنسان، وتعمل على تصميم ومناقشة وإصدار القوانين، والحديث عن القوانين الوطنية في أي دولة لا ينتهي فكل دولة تحتوي على المئات من القوانين والقرارات الوطنية والتشريعات التي ترتبط بكلّ مناحي الحياة في المجتمع^٤، وإجمالاً فإن العمل على دراسة كل تلك القوانين ومعرفة ارتباطها بحقوق الإنسان وتعزيز وتطوير القوانين لتصبح جميعها محققة لحقوق الإنسان هو أولوية يجب أن يقوم بها المجتمع والدولة في اليمن^٤.

٤

التفعيل الجيد للاستراتيجيات

تعتبر الاستراتيجيات التي تقوم بها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية فارقة الأهمية في حياة الإنسان حيث تشكل الاستراتيجيات خطط عمل وطنية بمراد بشرية ومالية تهدف لتفعيل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية لما فيه الصالح لحقوق الإنسان.

وهناك الكثير من الاستراتيجيات التي يجب على اليمن العمل عليها، والبعض منها قد تم العمل عليها وتصميمها والبدء بتنفيذها والبعض الآخر لم يتم العمل عليه حتى الآن،

⁴ <https://www.hrw.org/legacy/arabic/reports/2002/isr-pa-sb3.htm>

⁴ <https://www.coe.int/ar/web/compass/legal-protection-of-human-rights>

⁴ <https://www.coe.int/ar/web/compass/legal-protection-of-human-rights>

ويمكن العمل على الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال صناعة الاستراتيجيات وأنواعها والعمل على إثراء الخطط والاستراتيجيات الوطنية في اليمن لتصبح شمولية ومتكاملة متوائمة ومتسقة لصالح حقوق الإنسان، ويأتي من ضمن تلك الاستراتيجيات على سبيل المثال لا الحصر التالي:

١. الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.
٢. الاستراتيجية الوطنية للطفولة.
٣. الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة.
٤. الاستراتيجية الوطنية للمرأة.
٥. الاستراتيجية الوطنية للبيئة.
٦. الاستراتيجية الوطنية للشباب.
٧. الاستراتيجية الوطنية للتعليم.
٨. الاستراتيجية الوطنية للصحة.
٩. الاستراتيجية الوطنية في الضمان الاجتماعي.
١٠. الاستراتيجية الوطنية في العدالة.
١١. الاستراتيجية الوطنية في المشاركة.
١٢. الاستراتيجية الوطنية في العمل والتوظيف.
١٣. الاستراتيجية الوطنية في حرية الصحافة والإعلام.

تطوير السياسات المؤسسية والوطنية

تعتبر السياسات في كل مؤسسة سواء الحكومية أو غير الحكومية والوطنية والدولية موضوعات ذات أولوية فهي تنظم السياسات والإجراءات في كل مؤسسة أو كيان مؤسسي العمل فيها وكيفية تطبيقه بأعلى معايير الجودة وضمن أخلاقيات العمل بصفقتها

معايير العمل الأساسية^٤، ومن المهم لكل مؤسسة حكومية أو غير حكومية وطنية أو دولية العمل على تطوير وتطبيق السياسات^٤ وخصوصاً تلك التي تكفل تطبيق حقوق الإنسان وتعمل عليها وتطبقها وتراقب تطبيقها في محيطها المؤسسي، وتعزيز البناء المؤسسي^٤ لها بحيث يتضمن كل السياسات والإجراءات المطلوبة في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان في محيطها ومن تلك السياسات نذكر البعض من قبيل^٤:

١. السياسات الخاصة بتطبيق حقوق الإنسان.
٢. السياسات الخاصة بالمساواة والأمان والكرامة والخصوصية وحرية التعبير.
٣. السياسات الخاصة بالتواصل والتفاعل والالتزامات والاستقلالية والحيادية والإنسانية.
٤. السياسات الخاصة بالحماية من التحرش والفساد وإساءة استعمال السلطة.
٥. السياسات الخاصة بالمشاريع والمنتجات والتحديثات والإجراءات الإدارية والشفافية والنزاهة.
٦. السياسات الخاصة بالرقابة والتقييم والإشراف والعدالة والتنوع والشمول والتحكم.

⁴ <https://cnxus.org/ar/resource/strategies-to-advance-credibility-of-human-rights-actors-and-issues/>

⁴ <https://www.coe.int/ar/web/compass/approaches-to-human-rights-education-in-compass>

⁴ <https://femena.net/ar/2023/01/29/what-whrds-can-do-to-better-protect-themselves-and-their-initiatives/>

⁴ <https://www.hrc.gov.sa/website/Strategies-Policies>

٧. السياسات الخاصة بالتعامل مع البيانات والمعلومات والطلبات والتقارير والإرشادات والمراسلات ومشاركتها.
٨. السياسات الخاصة بالنشر ومعايير المجتمعات، وحماية الملكية الفكرية.
٩. السياسات الخاصة بالإبداع والابتكار والتطوير والجهود.
١٠. السياسات الخاصة بالأضرار والإساءات والانتهاكات والشكاوى والمخالفات والبلاغات والمخاوف والتحديات والمعوقات والأخطاء.
١١. السياسات الخاصة بالسلامة والأمن والحماية من المخاطر والعنف والتحديات وأعمال التخويف والانتقام والاضطهاد والاعتداءات الجسدية والقانونية.
١٢. السياسات الخاصة بالتدريب وبناء القدرات والخبرات.
١٣. السياسات الخاصة بحقوق العاملين وعدم التمييز.
١٤. السياسات الخاصة بالمسؤوليات والمهارات والقدرات.
١٥. السياسات الخاصة بالاستشارات والاتفاقيات واللوائح والعمليات والآليات.
١٦. السياسات الخاصة بالتظلمات وسبل الانتصاف.
١٧. سياسات الضمان الاجتماعي وتعزيز الحصول على الخدمات الاجتماعية
١٨. السياسات التعليمية والصحية والثقافية والإبداعية والرقمية التي ترتبط بحقوق الإنسان .
١٩. سياسات إدماج نهج قائم على الحقوق في السياسات العامة.
٢٠. سياسات تخص الحق في المياه والغذاء وبيئة صحية والاتصال والعمل والتعليم والسكن والصحة والعمل والضمان الاجتماعي.
٢١. سياسات الحد من الفقر وتحسين التعليم والضمان الاجتماعي للحصول الفئات السكانية المستضعفة على فرص العمل.
٢٢. سياسات تعزيز مشاركة المرأة وإدماجها في الحياة العامة.

٢٣. السياسات الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبيئية.
٢٤. السياسات الخاصة بالمشاركة والتشاور والتمكين والتنسيق.
٢٥. السياسات الخاصة بالتعاون المحلي والوطني والإقليمي والدولي
٢٦. سياسات التدابير التشريعية والإدارية والتنظيمية التي تعتمدها السلطات الوطنية لمتابعة الالتزامات الدولية.
٢٧. سياسات خاصة بالتمييز العنصري والتعذيب وبالمراة والقضايا الجنسانية وبحقوق الطفل وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعاقة.
٢٨. سياسات خاصة تعزيز المبادرات الأكاديمية في ميدان حقوق الإنسان.
٢٩. سياسات عدم التمييز وعدم التحيز والانتقائية والمساءلة والشفافية وسيادة القانون.
٣٠. سياسات تعزيز مساهمة المجتمع المدني في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.
٣١. سياسات تعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني

يجب العمل على أن يعرف الفرد والجمهور اليمني أن دور منظمات المجتمع المدني يعتبر في غاية الأهمية، كونها تستطيع العمل كوسيط فعال بين الدولة والمواطنين وزيادة شرعية واستدامة الإصلاحات، ودورها في عمليات التنمية، وتحقيق مكاسب سريعة وتفعيل دورها في حماية الفقراء من خلال خلق فرص عمل قصيرة الأجل، واستعادة الخدمات الأساسية، وتحسين الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي، وتنشيط سبل العيش^٤، وتعزيز النمو وتحسين الإدارة الاقتصادية من خلال المساعدة في الحفاظ

⁴ <https://www.ohchr.org/ar/resources/civil-society>

على استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز السياسات المالية وإدارة المالية، وتحسين البيئة المواتية لنمو القطاع الخاص والقدرة التنافسية، ودعم الشفافية، والمساءلة وبناء القدرات، وتحسين مشاركة المواطنين، وتكثيف المشاركة والإدماج⁵، وتعزيز الحكم والشفافية والمساءلة والحوكمة والحوار والاتفاق والشراكة، والتنمية، وتوجيه مظالم المجتمع ومعالجتها، وتعزيز تقديم خدمات بطريقة مستجيبة وخاضعة للمساءلة وفعالة⁶، وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة، ويجب على الدولة تمكين منظمات المجتمع المدني من تعزيز قدراتها المؤسسية من أجل أداء أفضل كشركاء في التنمية وتعزيز العمل بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وإعطائها الفرصة للتعبير عن رؤيتها، ومشاركتها في صياغة قرارات السياسات أو برامج التنمية وتصميم مفاهيم وأدوات المساءلة بحيث تكون منهجية ومؤثرة وشمولية أكثر⁷.

العمل على البناء المؤسسي

إن هناك الكثير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمحلية منها والوطنية والإقليمية والدولية التي تعمل في اليمن مجال حقوق الإنسان من شتى النواحي التعليمية والصحية والثقافية والاقتصادية والترفيهية والقضائية والحياتية، وتحتاج كل تلك

⁵ <https://www.iasj.net/iasj/article/20632>

⁵ <http://www.fpdf-yemen.org/ár/library/reports/90-2012-10-16-17-32-07.html>

⁵ https://nshr.org.sa/?selected_news=snews2574

المؤسسات الى بنائها لتصبح فائدتها مضمونة وموجودة وجيدة وفعالة، وللتطبيق العملي لهذه الأولوية يمكن العمل على بناء المؤسسات بحيث تضمن هيكلتها وأنظمتها الأساسية وبرامجها ومهامها خدمات عالية للإنسان، والعمل على استحداث أي إدارات تحتاجها المؤسسات لكي تصبح شمولية التوجه والخدمات وتمتلك برامج وسياسات ومشاريع وخطط تحيط بكل برامج وقضايا واحتياجات الإنسان ° ودمجها في التحالفات والشبكات الداخلية والخارجية لكي تبني قدراتها، وتكوين وبناء المؤسسات التي تعمل على رصد ومتابعة ومراقبة مستوى تطور برامج حقوق الإنسان ومستوى تنفيذها، وإنشاء مؤسسة رصد مستقلة تعمل على رصد جميع الأعمال الموجهة لحقوق الإنسان ° في اليمن بحيادية وشمولية، والعمل على تكوين وبناء مؤسسات لديها القدرة على اقتراح التشريعات والقوانين والسياسات والخطط والبرامج والإجراءات الكفيلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذها بالتنسيق مع الجهات المختصة ودراسة التشريعات والقوانين ومعرفة مدى انسجامها مع مبادئ وقواعد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتكوين المؤسسات القادرة على اقتراح مسودات مشاريع وقوانين جديدة ومناصرة قوانين ما زالت تحتاج الى مناصرتها لتصبح أمرا واقعا، وبناء مؤسسات لديها قدرة على التنسيق الفعال ما بين المؤسسات اليمنية والدولية المختلفة بالإضافة الى بناء القدرات في مجال جمع المعلومات وتحليلها وتوثيقها وفيما يتصل بمجالات حقوق الإنسان وسياسة الحكومة تجاهها، وبناء قدراتها في مجال التعامل مع البلاغات والشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

⁵ <https://hritc.academy/course-3/category/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D9%8A/>

⁵ <http://saaid.org/Anshatah/dofe/70.htm>

تنمية الشراكات

تعتبر منظمات المجتمع المدني شريك أساسي في التنمية وبالتالي من المهم العمل على تنمية الشراكات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لا سيما في الجوانب التي تؤثر على حقوق الإنسان بهدف صنع تنمية أكثر استدامة وشمولية، وديناميكية وكبيرة ومتنوعة^٥.

وتعزز تنمية الشراكات في الاستفادة من الفرص وتبني الصلات بين الشارع والمؤسسات وتصل أصواتهم ببعضهم، والقدرة على الوصول إلى كافة فئات المجتمعات، وتسهيل قيادة التغيير والتطور والتعبير والحوار والتعاون ومواجهة العقبات والتحديات والصراعات^٥، والتأكد من استفادة السكان من تلك الشراكات على المستوى القطاعي والمحلي والوطني، والتأكد من تحسن تقديم الخدمات، وتحسين عملية تنفيذ ورصد البرامج التنموية وتعزيز مشاركة وشمول المواطنين.

ومن المهم تعزيز قدرات ومعارف الحكومة ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بقيمة الشراكة والمشاركة في مواضيع المساءلة والإدماج والتعاون والتنسيق والبرمجة والشمولية والبناء والانماء والإصلاح والتبادل والثقة والفعالية والأثر، والتنمية وبناء القدرات، وتبادل

⁵ <https://www.ohchr.org/ar/coountries/technical-cooperation/partnership>

⁵ <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/globalpartnerships/>

وجهات النظر، وتطوير رؤية مشتركة، وتحديد أوجه التكامل والتداخل وتعزيز الحوار والتكامل والتداخل والالتقاء والتآزر والتعاون، وبناء التحالفات، والشبكات وتفعيل الاتصال والنشر والرصد والتقييم، والتوعية والشفافية وتعزيز تدفق وتسهيل المعلومات والتواصل والمتابعة، وتحسين التشبيك والإدارة، وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار، وتنفيذ برامج التنمية المختلفة وزيادة فعاليتها، وتعزيز مبادرات الإصلاحات، والمشاركة المدنية والمسؤولية الاجتماعية، وبناء الثقة، وتحقيق أولويات التنمية، وزيادة الطلب على الحكم الرشيد، ووجود مجتمع مدني متنوع وناشط بالحياة، ووجود فرص للحوار الموضوعي والمفتوح بين الحكومة والمجتمع المدني والفهم المشترك للأدوار والمسؤوليات، وتفعيل إطار الشراكة والمسؤولية والتعاون، وتعزيز تبادل الخبرات وتقليل الصراعات وزيادة فرص التمكين والربط والتأسيس لأعمال وشراكات لاحقة وناجحة، وصنع أثر إيجابي، وزيادة فرص العمل، وبناء القدرات وتنمية المهارات والإيرادات والآثار والفرص والجدوى والنجاحات.

ومن إيجابيات تنمية الشراكات اتفاق الشركاء على المبادئ والتوجيهات والإجراءات، وتطوير الجوانب المختلفة للعمل والتركيز على الجوانب البيئية، واستدامة الإصلاحات وتحسين المشاركة والشمول والتنمية والاتفاق حول الاهتمامات والآليات والقواعد والمبادئ والمعالجات والتغيرات والعمليات والسياقات والحلول والمشاكل والاستراتيجيات والسياسات والنقاشات والخيارات والإصلاحات والتشريعات، وتفعيل الحوار والمرونة والتكيف، وتعزيز مساحات العمل المشترك وزيادة فرص بناء المؤسسات، وتبادل التعلم والرؤى والفهم، والتشجيع والتكامل والتداخل والبناء والتنسيق والاتفاق حول القضايا المشتركة، وتعزيز الاتصال والوضوح والشفافية، وتلبية احتياجات المجتمعات والحل المشترك للمعوقات وزيادة التنسيق، والعمل المشترك في إعداد وتنفيذ ورصد والإشراف على المشاريع بشكل إيجابي ومؤثر، وتعزيز الاستفادة من المنح والمانحين، وإدماج

وتبادل الخبرات والمساعدات وتخفيف المخاطر، وتقليل الاستهدافات السلبية ورفع مستوى الصياغة المشتركة لبرامج التنمية بما يسهم في أثر البرامج الإيجابي واستدامتها وشفافيتها وجدواها وإداراتها وقنواتها ومعالجتها واستقرارها^٥.

تفعيل البحوث والدراسات

من الأهمية العمل على أولوية توفير وتفعيل البحوث والدراسات فيما يتعلق بحقوق الإنسان وقضايا وتجارب وخصوصية تلك الحقوق بما تساعد في تطوير حقوق الإنسان وحياته وتنميته صحيا وعقليا ونفسيا وتربويا وتعليميا ومهاريا وحقوقيا، وقد قامت المنظمات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بالعديد من الدراسات العالمية والإقليمية والوطنية التي تهتم بحقوق الإنسان في اليمن والتي تحاول فهم طبيعة اليمن والإنسان اليمني وطبيعة تطبيقها، ولكن كل تلك الدراسات ليست كافية وما يزال المجتمع اليمني يحتاج الى الكثير من الدراسات والبحوث التي تدرس كل تفاصيل حياة الإنسان اليمني والطرق المثلى لتفعيل حقوقه الإنسانية بما تشكل مرجعا مهما للعمل الحقوقي بحيث يكون عمل جيد و متنامي وإيجابي وهادف وتنموي.

ومن الدراسات والبحوث التي يمكن العمل عليها دراسات حول أولويات الحكومة في العمل في حقوق الإنسان، ودراسات حول دور المؤسسات الغير حكومية الوطنية

⁵ https://didh.gov.ma/dt_logos_category/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/

والمحلية والمنظمات الدولية والأممية في هذا المجال بحيث تركز على صالح الإنسان اليمني بكافة فئاته وأعمارهم واللوانه وخصوصياته وجنسه وموقعه بحيث تقدم تلك الدراسات أفكار حول حماية الإنسان اليمني من الانتهاكات وتبحث حول أشكالها وأسبابها وكيفية علاجها، وتعظيم استفادة الإنسان اليمني من حقوقه الإنسانية، ودراسة الاتفاقيات الدولية والقوانين والتشريعات اليمنية ومعرفة الفجوات بينهما، ومعرفة ما هي الاتفاقيات التي يجب العمل عليها، والتعرف على القوانين التي يمكن لليمن العمل على تصميمها وتطبيقها، وما هي الاستراتيجيات التي يجب أن يتم التفكير بشأنها وتصميمها وجعل تنفيذها أمراً واقعاً، وتنفيذ دراسات عن السياسات والإجراءات والأنظمة والممارسات والعمليات⁵ التي تسهم إيجاباً في حقوق الإنسان في اليمن.

إن هناك إمكانيات في حال اهتمت الجامعات ومراكز البحث العلمي ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية والحكومة اليمنية ككل أن تعمل على إنتاج دراسات وبحوث في الانتهاكات الحقوقية مثل العنف والإساءة والإهمال والاستغلال الجسدي أو الجنسي والتعذيب والاعتقال، وأن تعمل على توفير معلومات إحصائية ونظرية وإنتاج نظريات وحلول لها بحيث تستطيع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الوطنية والدولية العمل على تفعيل تلك النظريات، ودراسة الأماكن التي يمكن أن تكون نسب الانتهاكات فيها أكبر من غيرها والتعرف على أسباب ذلك والعمل على معرفة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تدعم انتهاكات حقوق الإنسان في ممارسات المجتمعات المحلية، وتقديم الحلول لما فيه صالح حقوق الإنسان، وأن تكون للدراسات فائدة كبيرة في تنمية وتطبيق كافة حقوق الإنسان مثل حقوق الطفل والنساء والنازحين والمشردين

⁵ <https://www.univ->

واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص في نزاع مع القانون، ومعرفة حقوق العمل والعمال، والحقوق المؤسسية والفردية والشخصية والمجتمعية، ودراسة المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان وماهية أدوارها وفعاليتها وطرق تطويرها لتصبح قادرة على تقديم الرعاية التعليمية والصحية والنفسية والمهارية والبرمجية لهم بالإضافة إلى دراسة دور الجغرافيا في حقوق الإنسان وكيفية تطبيقها في المدن الرئيسية والهامشية وفي الريف والمدينة وفي المؤسسات التعليمية أو الصحية أو العقابية أو في مؤسسة الاسرة، ومعرفة دور الفقر والجريمة والتمييز والنتمر والمشاكل والسلوكيات الفردية والمجتمعية في مستوى تطبيق حقوق الإنسان، وأن تعمل الدراسات على فهم طرق العمل و الأطر والسياسات والاستراتيجيات والقوانين والتشريعات والخدمات والتعليمات والاساسيات والمراحل والدرجات والإدارات والقدرات والمهارات الحياتية والمهنية والاحتياجات والتطلعات والاداءات والممارسات والمساقات والمخصصات والأنماط والخصائص والأشكال والتفصيلات والمعايير والأهداف والأولويات والمعلومات وطرق المشاركة للمعلومات⁵، وسبل تطوير المعلومات وتدققها ومشاركتها والقيادات والأساليب والتكاليف والسلطات التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي وإيجابي في تطبيق حقوق الإنسان في اليمن.

بالإضافة لما سبق يجب أن تكون هناك دراسات وبحوث تركز على دور المجتمع في تطور حقوق الإنسان وتطبيقاته ومراقبة هذا الدور والتعرف على طرق تنميته لدى المجتمعات ومعرفة دور الجامعات ومراكز البحث المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدني المحلية أو الدولية أو وكالات الأمم المتحدة في تفعيل ذلك الدور وتنمية إحساس المواطنة والحساسية لحقوق الإنسان وبما يعزز من تطبيق حقوق الإنسان والديمقراطية

⁵ <https://www.bipd.org/publications/Articles/1294153.aspx>

والحريات ونشر قيم الحق والخير والجمال والتسامح والتتوع وتنمية الإحساس الروحي والأخلاقي ضمن تلك المجتمعات، والعمل على دراسة التمويلات الحكومية أو غير الحكومية أو الدولية التي توجه لتطوير جميع تفاصيل حقوق الإنسان بحيث تشمل الدراسات تقييم التمويل المقدم ومدى كفايته وطرق إدارته وتقييم مدى وجود النزاهة والشفافية في التعامل معه ودرجة خضوع الحاصلين على التمويل للمساءلة والمحاسبة، وعمل دراسات حول مدى تفشي الفساد ودور السلطات التعليمية في تطوير حقوق الإنسان في اليمن^٦.

وبالنسبة للحقوق الصحية فهو من المجالات الثرية للباحثين للعمل على دراسات تركز على مفاهيم وطرق وأساليب وممارسات الصحة الخاصة بحقوق الإنسان في اليمن مثل الإجهاض والممارسات الصحية التقليدية والتعذيب ووفيات الأطفال وطرق التغذية والثقافة المحلية وتوفر الخدمات الصحية والولادات و الميزانيات والاعتمادات الصحية^٦، وما هي الممارسات المجتمعية أو الثقافية أو تلك التي تتم في المؤسسات الصحية، وطرق تحسين الممارسات المجتمعية الثقافية أو تطوير الخدمات الصحية في المستشفيات اليمنية والعمل على معرفة أنواع الأوبئة أو الامراض السارية التي يمكن

⁶ <https://www.scidev.net/mena/features/linking-science-and-human-rights-facts-and-figures-1/>

⁶ https://www.researchgate.net/publication/333635115_drastat_fy_alqanwn_aldwly_drastat_fy_alqanwn_aldwly_lhqwq_alansan_walqanwn_aldwly_alansany_wqanwn_almswwlyt_aldwlyt

أن تصيب المجتمع اليمني وخصوصا في مرحلة الحرب التي يمر بها اليمن ومعرفة مدى تأثيرها على حقوق الإنسان في المجتمع اليمني وتقديم المعالجات لها ^٦.

تفعيل حق الحصول على المعلومات

من المهم للعمل على تحقيق أولويات حقوق الإنسان في اليمن العمل على تفعيل الحق في الحصول على المعلومات في جميع المجالات التنظيمية والتشريعية والقانونية والاجتماعية والواقعية والتاريخية والموضوعية والعلمية والمادية والاطارية والفلسفية والتوجيهية والقيمية والفنية والنظرية والتطبيقية والميدانية والفعلية والمستقبلية والعدلية والإدارية والإعلامية والسياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية وعلى المستويات المحلية والوطنية والإقليمية من خلال تفعيل حق الحصول على المعلومات للجمهور ^٦ اليمني من خلال العمل على تطور وسائل التعبير ونقل المعلومات وتطوير العمل في مجال المطبوعات وأجهزة البث الصوتي أو المرئي أو الرقمي وعبر المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وخفض التحكم في المعلومات والسيطرة عليها بالطرق الإدارية أو القضائية ووضع عقوبات لمن يعرقلون هذا الحق و ملاحقتهم ومحاكمتهم وإيقاع العقوبات عليهم باعتبار الحصول على المعلومات ^٦ من الحقوق ذات الأولوية ويجب ^٦

⁶ <https://www.uobabylon.edu.iq/research/priorities.aspx>

⁶ <http://www.chafafiya.ma/> ³

⁶ <https://www.cdai.ma/> ⁴

⁶ <https://collectivites-territoriales.gov.ma/ar/node/6220>

أن تحصل على الاهتمام والتطبيق والتنظيم القانوني لما له من أهمية في تعزيز قيم الحرية والتعددية^٦ واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير^٦.

فهم وتطبيق وحماية حرية التعبير

يعتبر فهم وتطبيق وحماية حرية التعبير من الأولويات المهمة في اليمن وخصوصاً مع تجارب اليمنيين المريرة في مجال حرية التعبير بسبب استمرار السلطات الديكتاتورية في امتلاك الحكم في اليمن واحداً تلو الآخر^٦، وبالتالي فمن المهم للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية العمل مع حرية التعبير كأولوية مهمة للعمل عليها في المستقبل على المستوى التشريعي والقانوني والمؤسسي والمجتمعي والاسري والفردى والإعلامي والرقمي وحماية حرية التعبير كجزء من قيم التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان والفكر والرأي، وحماية ممارسة حرية التعبير^٦ من الانتهاكات والعقاب والأجهزة الأمنية وزيادة الامن الشخصي لهم وحماية مصالحهم بحكم القانون سواء كان التعبير عبر الصحافة أو الانترنت أو المطبوعات والنظر لحق التعبير بشكل إيجابي بما في ذلك تبادل المعلومات

⁶ <https://www.droitentreprise.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A9/>

⁶ <https://www.men.gov.ma/Ar7chafafiya/Pages/outils-dai.aspx>

⁶ <https://www.ohchr.org/ar/topic/freedom-expression-and-opinion>

⁶ <https://www.imctc.org/ar/eLibrary/Articles/Pages/article07052023.aspx>

وحق الحصول على المعلومات وحرية الاتصال بالإنترنت وعدم فرض رقابة أو قيود على حرية التعبير أو مصادرتها أو القبض ومعاينة ممارستها أو فرض قيود على ممارسة حرية التعبير من قبيل القيود على الإنترنت أو إصدار الصحف أو المطبوعات ووضع قيود من قبيل الرقابة والمنع والتأمينات والتشريعات والملكية ومنع التداول وأنظمة التصاريح الإدارية المعقدة^٧.

ويعيب السلطات اليمنية طوال تاريخها انها ديكتاتورية أو ثورية أو دينية أو أمنية أو قومية تبرر ما قامت وتقوم به بالأمن القومي^٧ أو النقاء الثوري أو الحفاظ على الآداب والحفاظ على العقيدة والأصالة والهوية والوحدة والأطر الفكرية التقليدية والقيم المجتمعية السائدة والسيطرة على الثورة التكنولوجية وتكنولوجيا الاتصال وتدفق المعلومات ومضايقة، ومحاربة حرية التعبير المكتوب والمرئي والمسموع والرقمي^٧.

تفعيل البيئة الرقمية

في الحقيقة فقد تم شيطنة الانترنت منذ بدء دخولها اليمن تحت تبرير الأخلاق رغم ما للإنترنت من أهمية حقوقية وتنموية فارقة على المستوى الفردي والمؤسسي وعلى مستوى الإعلام والصحافة ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة والرقمية.

⁷ <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000387384>

⁷ <https://www.aucegypt.edu/ar/about/freedom-expression-policy>

⁷ <https://africaninternetrights.org/ar/principles/3?page=6>

وقد حاولت السلطات اليمنية دائما السيطرة على البيئة الرقمية عبر الطرق التشريعية والقانونية والتقنية والإدارية والأمنية والتقليدية والمادية والتكنولوجية والاتصالية والأخلاقية والمجتمعية والرقابية الإنتاجية والإبداعية والتحررية وعلى جميع المستويات المحلية والوطنية لأنها تعرف أهمية المساهمات الإيجابية للإنترنت في التنمية وتدفع المهارات والآراء والخبرات والثقافات والمعلومات والاتصالات فيها وتعرف دورها الإيجابي في البث التلفزيوني والإذاعي والكتابي ودور الإنترنت^٧ في النمو الفردي والمؤسسي والمجتمعي والحكومي مما جعلها تخاف كثيرا مما قد تقدم هذه التقنية من حريات ومساحات لمن هم تحت سلطانها فأحاولت تحجيم البيئة الرقمية^٧ في اليمن بكافة الوسائل المتاحة مما يجعل العمل على تفعيل البيئة الرقمية أولوية لدى الأفراد والمؤسسات والمجتمعات اليمنية لكي يستطيع الشارع اليمني الاستفادة منها في التنمية وحقوق الإنسان والتعليم والانفتاح على العالم.

توفير الموازنات التي تحتاجها أولويات حقوق الإنسان

من المهم العمل على توفير الموازنات التي تحتاجها حقوق الإنسان لكي يتم تطبيقها بشكل حقيقي^٧، وبما يضمن أن تتوفر تلك الموازنات وأن يتم استثمارها بشكل جيد ودعم التعليم والصحة والحماية والمشاركة والاستثمار والترفيه والتغذية والتطوير والطاقة

⁷ <https://www.ohchr.org/ar/2019/10/human-rights-digital-age>

⁷ <https://www.asjp.cerist.dz/ef/article/184816>

⁷ <https://www.ohchr.org/ar/stories/2023/05/shaping-digital-technologies-empower-people-build-their-lives>

والمياه والبناء المؤسسي لتحقيق أكبر قدر من التأثير الإيجابي لحقوق الإنسان في اليمن سواء عبر تمويلات الحكومة أو المجتمع^٧ أو عبر التمويل الدولي^٧.

ضمان جودة التدريب وبناء القدرات

تحتاج مبادئ حقوق الإنسان لتصبح معروفة لدى الشارع اليمني الى نشر أنشطة التدريب وبناء القدرات مع ضمان التدريب المتنوع والمستمر والمتمامي والمحترف والشمولي^٧ بهدف تقديم خدمات جيدة وشاملة، ويشمل بناء القدرات كل من يتعامل مع قضايا حقوق الإنسان والتي ترتبط بالتعليم والصحة والتنمية ولحماية للإنسان اليمني وبمن فيها المؤسسات الاسرية والمجتمعية والأمنية والإعلامية والدينية والاجتماعية والسياسية والتجارية والمؤسسات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومؤسسات التدريب والتأهيل والمؤسسات الأمنية والقضائية ومؤسسات الخدمة الاجتماعية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، ومؤسسات الإدارة والتوثيق والتخطيط والتنسيق والمؤسسات التشريعية

⁷ <https://www.aimc-hr.org/mcfnis-store/pdf/e5a7d0f5-b643-46f2-b835-61e444d34986.pdf>

⁷ <https://www.itu.int/net4/wsis7forum/2024/ar/Agenda/Session/172>

⁷ https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/HR_PUB_12_03_ar.pdf&ved=2ahUKEwiuxJj8ma2IAxWYTKQEHby2KqsQFnoECBgQBg&usg=AOvVaw0r2Ui3Jn0zhly35LsTkrkn

والبحثية والأكاديمية والعقابية والمؤسسات المدنية والدينية والمجتمعية والمؤسسات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان ^٧.

تفعيل القياس والرقابة والمتابعة والتوجيه والتقييم

وهي أولوية تهدف الى تفعيل القياس و الرقابة والمتابعة والتوجيه والتقييم ^٨ في مجال تنمية حقوق الإنسان في اليمن وحمايته وتنمية حقوق الإنسان وتفعيلها في كل جوانب الحياة لكل اليمنيين ومراقبة أي إنتهاكات أو قصور في تفعيل وتطبيق تلك الحقوق ومتابعة كل الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الدولية والاممية ومعرفة مدى تأثيرها الإيجابي في مسيرة حقوق الإنسان في اليمن والقيام بالتوجيه في حال وجدت أي انحرافات في جميع تلك الأنشطة وتقييمها ومعرفة سبل تطويرها في المستقبل ^٩.

⁷ <https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.ic hr.ps/awareness-training-community-advocacy-dep/3076.html&ved=2ahUKEwiuxJj8ma2IAxWYTKQEhby2KqsQFnoECBMQAQ&usg=AOv Vaw0aw0hGzkBqvel22YbUt6u3>

⁸ <https://democraticac.de/?p=96255>

⁹ <https://journal.kilaw.edu.kw/%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/>

تعزيز الجودة في جميع ما يتعلق بحقوق الإنسان ^٨

إن أي نشاط مقدم في حقوق الإنسان من أي مؤسسة وطنية أو دولية حكومية أو غير حكومية لن يكون له التأثير الجيد دون أن يكون جيدا بما فيه الكفاية وبالتالي من أولويات تعزيز حقوق الإنسان في اليمن العمل على تعزيز الجودة ^٨ في كل الأنشطة التي تقدم لهم وتطوير تلك الأنشطة وسبل تقديمها ودراسة سبل تطويرها وتحقيق الجودة الخاصة بها ^٨، وتعزيز جودة العاملين في مجال حقوق الإنسان في كل مؤسسات الدولة وضمان جودة بناء القدرات والتأهيل والتدريب، والمواد التعليمية والترفيهية والمعلوماتية والاتصالية والتوجيهية والتخصصية والمنهجية والصحية والعقابية والتدريبية والمهنية والتجارية ^٨.

تضمين الثقافة الحقوقية

وتعني هذه الأولوية أن تكون الثقافة الحقوقية متضمنة في جميع جوانب الحياة التعليمية والصحية والإعلامية والثقافية ^٨ والمجتمعية وأن تكون مبادئ حقوق الإنسان معروفة لدى جميع أفراد المجتمع بجميع تخصصاتهم وفئاتهم وأماكن سكنهم الجغرافي وأماكن

⁸ <https://iris.who.int/handle/10665/206387>

⁸ <https://peacekeeping.un.org/ar/promoting-human-rights>

⁸ <https://www.almasryalyoum.com/news/details/3219059>

⁸ <https://www.un.org/ar/chronicle/article/20060>

⁸ https://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%81%D8%A9_%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

عملهم وجنسهم ولونهم بما يضمن تطبيق أمثل لحقوق الإنسان واحترام الكرامة الإنسانية والتنمية الإيجابية الشاملة^٧.

تعزيز التعاون مع المؤسسات المانحة^٨

لا تتوفر لدى الدول الأموال الكافية لتعزيز حقوق الإنسان بالشكل الأمثل ومن أجل ذلك يمكن للدول والمؤسسات العاملة^٨ فيها العمل على تعزيز التعاون مع المؤسسات المانحة لتوفير الأموال التي تحتاجها للعمل على تطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان والقوانين المحلية الخاصة بها والعمل على استكمال إجراءات التخصيص المتاحة للتمويل بما في ذلك التعهدات والاستثمارات والتمويلات وتوفير البرامج والمشاريع والخطط الخاصة بحقوق الإنسان بما في ذلك مشاريع البنية التحتية وقطاعات الحكم الجيد والإصلاحات المؤسسية ودعم الأنشطة، والمساعدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية^٩ وتنشيط

⁸ <https://www.unesco.org/ar/articles/hqwq-alansan-walafaq-althqafyt-0>

⁸ <https://www.ohchr.org/ar/about-us/what-we-do/how-we-work-with-others>

⁸ <https://protectdefenders.eu/supporting-organisations/?lang=ar>

⁹ <https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/hrc/advisory-committee/international-cooperation>

منظمات المجتمع المدني بما يجعل من تعزيز التعاون مع المانحين ^٩ أولوية مهمة للعمل عليها من قبل مؤسسات اليمن الحكومية وغير الحكومية ^٩.

٣ دعم الأنشطة الجماهيرية ^٩

من المهم للغاية العمل على أولوية دعم الأنشطة الجماهيرية التي تدعم تحقيق حقوق الإنسان في اليمن وذلك من خلال عقد لقاءات تشاورية مع المجتمع والقيام بحملات إعلامية يشارك فيها جميع أفراد المجتمع والمؤسسات والجمعيات لنشر حقوق الإنسان والتوعية بها ^٩ وتوزيع إصدارات توعوية توضحها، وعمل محاضرات توعوية للأهالي والطلاب وتوزيع الكتيبات الخاصة بها، وعقد لقاءات توعوية وحوارات تشارك فيها جميع المعنيين من الأفراد والمؤسسات والفرق، والإدارات والمنظمات المحلية والدولية. بالإضافة إلى القطاع الخاص، وأئمة الجوامع، والشخصيات المؤثرة، والمجالس المحلية وكل مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ^٩.

التفعيل الإيجابي للوسائل الإعلامية

⁹ <https://www.ohchr.org/ar/co1ntries/technical-cooperation>

⁹ <https://www.ndc.ps/ar/doners-view>

⁹ <https://peacekeeping.un.org/ar/promoting-human-rights>

⁹ <https://menarights.org/ar/support-us>

⁹ <https://www.aimc-hr.org/Human-rights-in-Arab-Interior-Ministries/Human-rights-in-Arab-Interior-Ministries/14572/?subcontent=10314>

تعتبر وسائل الإعلام من الأدوات المهمة في تفعيل وتعزيز حقوق الإنسان في اليمن وبالتالي يجب العمل على ألا تكون وسائل الإعلام في اليمن معززة للنزاعات بقدر ما هي معززة لحقوق الإنسان والديمقراطية وناشرة لقيم الحق والخير والجمال، وتعمل على تكوين المواقف والاتجاهات الايجابية⁹ وتكريس الرسالة الإعلامية الهادفة لتعميق تعاضد واجب ومسؤولية الدولة والمجتمع بحماية الحقوق والتجديد المستمر لإثراء مضامين البرامج موضوعياً وفنياً، وتنمية الوعي بحقوق الإنسان وتعريف المجتمع اليمني بتلك الحقوق عبر أوعية وقوالب برمجية إذاعية وتلفزيونية متنوعة تتركز أهدافها حول حقوق الإنسان، وإيصال⁹ مقترحات وآراء الجمهور اليمني عبر الوسائل الإعلامية المختلفة وتوعيتهم بالاتجاهات الداعمة لترسيخ سيادة القانون، والجهود المبذولة المؤسسات الرسمية والمدنية في حماية حقوق الإنسان⁹ من الانتهاكات، و إرساء الإعلام المتخصص والمهتم بحقوق الإنسان تعزيز الايجابيات في مجتمعنا اليمني وتغيير المجتمع والإسهام الفاعل مع الجهات المعنية لإيجاد المعالجات الممكنة لها وخصوصاً في مجال الرعاية وحماية حقوق الإنسان وقضاياها وتطلعاته وسواء كانت وسائل الإعلام تلك تلفزيونية أو إذاعية أو رقمية أو مكتوبة أو رقمية وسواء كانت تابعة للدولة أو تابعة للقطاع الخاص.

9

6

https://www.researchgate.net/publication/359864516_dwr_alwsayt_alrqmyt_fy_nshr_thqaft_hqwq_alansan_byn_alnkhb_alakadymyt_alalamyt_drast_mydanyt_lara_ynt_mn_alnkhb_fy_lybya_waljazyr_The_role_of_digital_media_in_spreading_the_culture_of_human_rights_a_mo

⁹ <https://www.iraqhurr.org/a/26731365.html>

⁹ <https://almindar.ma/archives/132>

إن من المهم مساعدة وسائل الإعلام على تطوير مهمات وأهداف الرسالة الإعلامية كي تتضمن حقوق الإنسان وضمان انتشارها في المجتمع وتأمين المواد البرمجية المكرسة لحقوق الإنسان ومناصرتها ومراقبة أنشطتها ومناهضة انتهاكاتها بما يتوافق وحاجات كافة شرائح المتلقي وتستوعب خصائصه النوعية والعمرية والثقافية والتوزيع الجغرافي وتتضمن التوعية والإسهام بدور فاعل لحماية حقوق الإنسان في المجتمع من الممارسات الحكومية والمجتمعية والإعلامية والنظرة الدونية والمشكلة السكانية والفقر ونطاق الأمان الاجتماعي، والصحة الجسمية والعقلية والبيئية ورفع الوعي للوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والأمراض المنقولة، وغرس القيم الدينية والأخلاقية والحضارية وتجنب التطرف والإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وتصنيف القضايا والموضوعات التي تناولتها برامج حقوق الإنسان وتنمية الوعي الثقافي والمعلوماتي والبرامجي وأعمال التوثيق، وأن تتضمن الرسائل الإعلامية الأنشطة والممارسات والانتهاكات والاستعدادات والإرشادات والاتفاقيات والقوانين والتشريعات والأدوات و اللقاءات والتغطيات والفلاشات والملصقات والمطويات والمطبوعات والمحاضرات والحملات الخاصة بجميع قضايا حقوق الإنسان.

تعزيز السلام والتسامح

بعد الحروب والصراعات التي مر ويمر بها اليمنيين على مدار التاريخ أصبح من أول أولويات العمل على حقوق الإنسان هو العمل على تعزيز السلام⁹ والتسامح، وتوعية المجتمع اليمني بقيم الديمقراطية واحترام آراء الآخرين، ونبذ العنف والكرهية، ونشر ثقافة السلام والملاعنف وتوطين ونشر هذه القيم وترويجها عبر كافة الوسائل المختلفة

⁹ <https://seu.edu.sa/ar/jisr-articles/201123/>

حتى تصير واقعا معاشا وقيماً اجتماعية يعتنقها المجتمع ويدافع عنها ويعتقد بأهميتها باعتبارها من مقومات المجتمع فالتسامح ليس فقط مجرد التزام أخلاقي وإنما ضرورة سياسية وقانونية لا يتحقق إلا باحترام حقوق الآخرين وآرائهم والتعود على قبول آراء الغير و تصوراتهم ومقترحاتهم¹.

ويعني التسامح¹ الاحترام والقبول والتقدير للتنوع لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية، ويتعزز بالمعرفة والانفتاح والاتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد، وهو واجب سياسي وقانوني وديني ومجتمعي ويشكل عماد حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية وحكم القانون، وينطوي على نبذ العنف والاستبداد واحترام حقوق الإنسان، ويعني الإقرار بأن البشر المختلفين بطبعهم في مظهرهم وأوضاعهم وسلوكهم وقيمهم لهم الحق في العيش بسلام¹.

ويعني التسامح أنه لا ينبغي للفرد أن يفرض آراءه على غيره، ولا يمكن لثقافة السلام والتسامح أن تزدهر بدون تطبيق وتحقيق حقوق الإنسان واحترامها، وقد ورد في المادة الفقرة من إعلان مبادئ التسامح أنه من الجوهرى لتحقيق الوئام على المستوى الى أن يلقي التعدد الثقافي الذي يميز الأسرة البشرية قبولاً واحتراماً من جانب الأفراد والجماعات

¹ [_https://www.zhic.gov.ae/Articles/Tolerance-and-Human-Rights](https://www.zhic.gov.ae/Articles/Tolerance-and-Human-Rights)

¹ [_http://hrlibrary.umn.edu/arab/tolerance.html](http://hrlibrary.umn.edu/arab/tolerance.html)

1

¹ [_https://www.bic.org/statements/mbdrt-llhwr-llmy-lhdf-l-tzyz-thqf-ltsmh-wlslm-lmbny-l-htrm-hqwq-lnsn-wltw-ldyny](https://www.bic.org/statements/mbdrt-llhwr-llmy-lhdf-l-tzyz-thqf-ltsmh-wlslm-lmbny-l-htrm-hqwq-lnsn-wltw-ldyny)

والأمم، فبدون التسامح لا يمكن أن يكون هناك سلام، وبدون السلام لا يمكن أن تكون هناك تنمية وديمقراطية¹.

إن المجتمع الذي تسوده قيم السلام والتسامح ونبذ العنف والكراهية يكون مجتمعاً مستقراً ومزدهراً يسوده الحب والوئام والسلام، ويتمكن أفرادها من التمتع بكافة حقوقهم الإنسانية على قدم المساواة وهو ضروري للسلام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومن جهة أخرى فإن المجتمع الذي لا تسوده قيم السلام والتسامح ونبذ العنف والكراهية ويتحول إلى غابة يبطش فيها القوي بالضعيف ويستولي على حقوق الآخرين.

وتسود المجتمع الغير متسامح سياسة القهر والظلم والاستبداد والاضطهاد والاعتقال وتقييد الحريات والاستبداد والكراهية والحقد والألم والانتقام والثورات والحروب والصراعات القبلية والمناطقية والطائفية، والتعصب والتشدد والعنف والقوة والكراهية والتطرف والتخلف والفقر والحرمان والإرهاب وكراهية الأجانب والنزاعات القومية العدوانية والعنصرية والاستبعاد والتهميش والتمييز ضد الأقليات الوطنية والإثنية والدينية واللغوية واللاجئين والعمال المهاجرين والفئات الضعيفة وتزايد أعمال العنف والترهيب وانتهاك حرية الرأي والتعبير وهدم دعائم السلام والديمقراطية والتنمية¹.

العمل على تعزيز التنمية¹

¹ <https://www.bipd.org/publications/Articles/1290153.aspx> ³

¹ <https://www.hrc.gov.sa/website/news/84> ⁴

¹ <https://www.ohchr.org/ar/development/contribution-to-development-enjoyment-all-human-rights> ⁵

إن كل ما ذكر في الصفحات السابقة من أولويات حقوق الإنسان في اليمن يصب في تحقيق هذه الأولوية وهي العمل على تعزيز التنمية بكافة قطاعاتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والمؤسسية والتنظيمية والمدنية والمجتمعية والحقوقية بصفة التنمية¹ حق من حقوق الإنسان في اليمن.

ومن أجل العمل على أولوية تعزيز التنمية¹ يجب العمل على تنمية ما يصب في هذا الصدد من الأدوات والتقنيات والعمليات والمشاريع والأنشطة والقواعد والممارسات والمعايير والقوانين والتشريعات والتجارب والسياقات والمنظورات والمبادئ والمكونات واللوازم والبرامج والمقاربات والمحددات والمطالب والالتزامات والمسؤوليات والواجبات والتوصيات والاعتبارات والمؤسسات والعلوم والمرونة، والتجريب، وتقييم التأثير، والتعلم من التجربة والأفكار والمفاهيم والأطر والمواثيق والمحاسبات والرسائل والتعهدات والحركات والمكتسبات والتطبيقات والآداب والأخلاق والفلسفات والحضارات والعلاقات والتوقعات والقيم والتطورات والأساليب والقضايا والعناصر والسياقات والنضالات والإدراكات والأهداف والمجاهدات والتحسينات والفعاليات والدوافع التي تخدم مسار التنمية وبالتالي حقوق الإنسان بشكل إيجابي، وتعزيز قيم المساواة والاحترام والكرامة وإدراك أن حقوق الإنسان الهدف الأساسي من التنمية في كل القطاعات ولدى كل الفئات الإنسانية من قبيل الطفل، المرأة، والشباب والمعاقين، والمهمشين، وتتضمن كل احتياجاتهم من الماء، والغذاء، والتجارة، والبيئة، والتغيير، والتوازن بما يصب في النهاية في صالح التنمية¹.

¹ [_https://www.ohchr.org/ar/development/development-and-human-rights](https://www.ohchr.org/ar/development/development-and-human-rights)

¹ [_https://unsdg.un.org/ar/2030-agenda/universal-values/human-rights-based-approach](https://unsdg.un.org/ar/2030-agenda/universal-values/human-rights-based-approach)

¹ <http://hrlibrary.umn.edu/afab/b075.html>

ومن المهم عند العمل في تطبيق أولوية تعزيز التنمية أن تكون من منظور الحقوق الإنسانية لضمان جودة النتائج وإدراك الحق، وأن تكون تفاعلية ويساهم فيها الجميع وتتميز بالجودة والصلاحية وتأمين الفرص وتعزيزه وغير تمييزية و داعمة ومساندة وتملك المواد والموارد اللازمة، ومتكافئة وملاءمة، وغير مقيدة ومتحاملة ويملك العاملين فيها المهارات والموارد وقادرين على تخطي العقبات والتحديات ويعملون ضمن معايير ومبادئ تساهم إيجابيا في خطط التنمية و سياساتها وعملياتها وتساعد في تلبية الحاجات الإنسانية والاستجابة لحقوق الأفراد، وتؤثر في عملية صنع القرارات، وتحديد المسؤوليات والواجبات والمساءلة والمحاسبة، وتضع المعايير التي يمكن على أساسها قياس التقدم المحرز، وتشجع على الإصلاح القانوني وتخلق احتمالية أكبر تغيير مستدام، وتعزز تحليلات أكثر فاعلية وأكثر تكاملا¹.

ويجب أن تتميز التنمية ضمانها للإنسان من العيش بكرامة وأن تكون شرعية وضرورية وتمكينه وحقوقية ومركزة وتتضمن حقوق الإنسان والكرامة والاحترام، واحترام الذات والمساواة، والتحفيز والدعم والجهود الاجتماعية، وتحتوي مفاهيم وخطط التنمية والتقييم، والمسؤوليات والعلاقات والأدوار والواجبات والمقاربات والتعزيزات والبرامج والأسباب المباشرة الجذرية والأساسية والفورية والتنبعية والأساسية والبنوية والتكاملية، وتتضمن المخرجات والأهداف، العمليات والمدخلات والمخرجات والمشاركات، وتتضمن احترام قيم الحقوق والمشاركة، والمحاسبية، وعدم التمييز والمساواة والشرعية و تركز على رصد نتائج التقدم وتقييم المخاطرة، وتهدف إلى التحديث والإصلاح و الرقي بالإنسان وتوفير

¹ <https://www.undp.org/ar/arab-states/publications/ahdaf⁹altnmyt-almstdamt-whqwq-alansan>

الحياة الكريمة له^١، والارتقاء بالإنسان وتوفير حياة أفضل له، وتلبي حاجاته ومتطلباته وقيمه وحياته وحقوقه وبما يضم جميع جوانب التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإبداعية والحقوقية والإنسانية ككل.

تفعيل حقوق المرأة^١

في مرحلة السلام أو مرحلة الحرب تعاني المرأة اليمنية من إنتهاكات كثيرة لحقوقها الإنسانية بالرغم إن حقوق الإنسان بعامة والنساء بخاصة هي جزء غير قابل للتصرف من حقوق الإنسان العالمية وجزء لا يتجزأ من هذه الحقوق ولا ينفصل عنها وبالتالي أصبح من المهم التركيز على حقوق النساء كأولوية مهمة ضمن أولويات حقوق الإنسان في اليمن وعلى جميع أصعدة الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى الصعيد المحلي^١ والوطني والإقليمي والدولي^١.

إن أي عمل يعمل على تعزيز حقوق النساء^١ يجب أن يكون ضمن حقوق الإنسان ومناهضة التمييز ضد المرأة في الأسرة وفي المجتمع وفي العمل وفي كافة المجالات.

¹ [https://www.humanrights.dk/files/media/migrated/human rights and the 2030 agenda_ar.pdf](https://www.humanrights.dk/files/media/migrated/human%20rights%20and%20the%202030%20agenda_ar.pdf)

¹ https://meu.edu.jo/libraryTheses/587ddf028865c_1.pdf

¹ <https://hrc.gov.sa/website/hrc-in-ksa/3>

¹ <https://www.rdfwomen.org/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%B6%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86>

وتحديد أوجه هذا التمييز للقضاء عليه وتحقيق المساواة بين الجنسين والحد من انتهاكات حقوق للمرأة من أجل تعزيز حقوقها والنهوض بأوضاعها وتعزيز المساواة والعدل الاجتماعي وتعالج مقاومة المجتمع للتغيير وتصمم إجراءات تعزز مشاركتها وتلغي التفاوت بين الجنسين وتؤكد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الإنسان وقيمه، وبالحد من التمييز بين الجنسين والنساء والحريات الأساسية دونما أي تمييز من أي نوع كان لا سيما التمييز بسبب الجنس، والاعتراف للنساء بحق التصويت والترشح في جميع الانتخابات والهيئات المنتخبة وتقلد المناصب في جميع الوظائف بشرط التساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز، والعمل على تفعيل جميع الاتفاقيات الخاصة بالنساء في جميع اتفاقيات وبروتوكولات حقوق الإنسان مع التركيز على عالمية وشمولية حقوق المرأة وعدم قابليتها للتجزئة والزاميتها القانونية وضمان التساوي الكامل مع الرجل دون أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد على أساس الجنس في جميع الميادين السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستفادة من اللجان والآليات والتوصيات الحقوقية الخاصة بالنساء ومناهضة الانتهاكات والتحفظات والآثار والاحباطات للمرأة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، والعمل على حصول النساء¹ على حقوق التعليم والعمل والمشاركة السياسية والضمان الاجتماعي، والمساواة¹، والتدابير المؤقتة التمييز الإيجابي، والحقوق الإنجابية والجنسية.

¹ https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/HR-PUB-14-2_ar.pdf

¹ <https://www.un.org/ar/global-issues/gender-equality> ⁵

ومن المهم حماية النساء من كل أشكال العنف القائم على أساس الجنس والمساعدة على تقديم شكاوى من قبل الأفراد والجماعات، وتوفير معلومات موثوقة عن حقوق النساء وضمان التحري حول الانتهاكات التي تقع عليها واعتماد التوصيات والأحكام والقواعد التي تحمي النساء والالتزام بها وكتابة تقاريرها ونقصي الحقائق والمعلومات من كافة المصادر المتاحة، والمعاينة الميدانية وتلقي الشكاوى الفردية والاهتمام بكل شكوى منها وفهم العنف المسلط على النساء، وأسبابه ونتائجه والتعرف عن مدى إسهام جهود التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في صون حقوق المرأة¹.

ومن الأولويات المهمة العمل على النهوض بمستوى معيشة وتمتع النساء بحقوقهن السياسية في الانتخاب والترشيح، وتكوين الأحزاب والجمعيات والدخول في النقابات وكفل حرية الرأي والتعبير وحق المرأة في تولي المناصب كافة وضمان الاجتماعية والاقتصادية مثل الحق في الرعاية الصحية والتعليم وحرية الاعتقاد والدين، والحق في الاستقلال المادي وأن تملك ذمة مالية مستقلة عن زوجها أو عائلتها، وحق التملك وإبرام المعاهدات التجارية ومزاولة مهنة التجارة وإقامة الشركات أو المساهمة في عضويتها بالإضافة إلى حق النساء في التعليم والصحة ومحو الامية والحماية من الفقر والعنف والضرب والاعتداء والإيذاء، والوفاة والإعاقة والحوادث والحروب، والعمل على أن تحصل النساء على خدمات الرعاية الصحية والطبية ودعم الجهود المحلية والوطنية والإقليمية الرامية إلى مكافحة العنف والإكراه الجسدي والجنسي ضد النساء وتمويل الدراسات في هذه الجوانب ووضع خطط عمل وطنية للحد من العنف ضد النساء، ومحدودية الخدمات المتوفرة ومناهضة الوصم بالعار والمساعدة على اللجوء

¹ <https://www.amnesty.org/ár/what-we-do/discrimination/womens-rights/>

إلى المساعدة والإتصاف وتقليل انتشار العنف والعار والجرائم والصدمات النفسية التي تعاني منها النساء¹.

ومن الأولويات المهمة مناهضة الممارسات التقليدية المؤذية للنساء من قبيل الختان، والقتل باسم الشرف، والزواج المبكر، والعنف الجنسي، والاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية الإيدز، وعدم الاستقرار والنزاعات والأزمات المجتمعية والاختطاف والاتجار والإكراه والتهديد، والعمل القسري والرق والاستعباد، والدعارة والتهديب والجريمة المنظمة والطرده من البيوت والاعتقال الاجتماعي، وضمان حصول النساء على الحماية والخدمات الاجتماعية والتعويض القانوني والعناية الطبية والملاجئ وعدم الإفلات من العقاب لمن ينتهك حقوقهن وإشراك النساء في قضايا السلام والأمن وتعزيز آليات الوقاية من العنف والتحقيق في الحوادث المرتبطة به والإبلاغ عنها ومتابعة المتورطين فيها وتعويض ضحاياها، وتعزيز دور المرأة في المجتمع، ومراقبة تطوير تنظيم المشاريع الخاصة بالمرأة واتخاذ الاجراءات اللازمة لتعزيز هذا التطور، وتخصيص المزيد من التمويل والدعم التقني الضروري لحقوق النساء، واقتراح سياسات لتعزيز نشاطات الأعمال تحت إدارة النساء، وضمان استفادة عدد متوازن من النساء والرجال من البرامج الوطنية، وتعزيز المنظمات غير الحكومية والاجتماعية المهنية العاملة في تعزيز النشاطات الاقتصادية بين النساء وإزالة الصعوبات، وتطوير الآليات وتكثيف المساعدات وتعزيز الشراكات واعطاء الضمانات وتحديد الأولويات وتشجيع الاستثمارات وتصميم الاستراتيجيات وتصميم التشريعات وتعزيز الوصول إلى تقنية المعلومات والاتصالات وتوفير التسهيلات وعمل برامج بناء القدرات ومساعدة النساء على إنشاء الشركات وخلق قنوات توزيع لهن وضمان استخدامهن تقنية المعلومات والاتصالات

¹ <https://www.ichr.ps/marginalized-groups/8.html>

للتسويق، وإشراكهن في وضع السياسات وإجراء الحوارات ومد جسور التعاون والعمل المشترك¹.

ومن المهم لفت الانتباه لتأثير الوسائل الإعلامية على النساء وحقوقهن ومشاريعهن وسياساتهن وقدراتهن وبرامجهن وخططهن وادارتهم ووضعهن ومصالحهن وحاجاتهن في المسائل القانونية والمالية وإنشاء الشركات وصنع القرار وإبرام العقود ونمو الأعمال، وضمان العمالة وتحسين نوعية العمل وتأكيد تمتعهن بحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية والتمكين والتعليم والتوظيف وفرص العمل والمواطنة والتطور المهني والشفافية وتوفير التدريب والدعم والتطوير والإنتاج والتوعية والثقة بالنفس والتحسين وتصميم خطط مهنية والوصول إلى قروض أو ائتمانات سهلة، وتقوية النساء اللواتي ينظمن المشاريع حالياً، حتى يكتشفن قطاعات جديدة تستطيع المرأة فيها اتخاذ مبادرة اقتصادية لتطوير مشاريع مهنية غير تقليدية¹.

ويمكن العمل على خلق فرص لتطوير نشاطات الاقتصادية النسائية وإلغاء الحواجز التي تعترضهن ومساعدتهن على النمو والتطور، والوصول إلى الموارد والتوسع والتنظيم والتمويل والإنتاجية وتحسين مهارتهن العملية والعلمية والمستقبلية والتنافسية والخروج عن البنى الاقتصادية التقليدية والاستثمار ومساعدتهن على الانطلاق والمعلومات والاستشارة والتمويل والتدريب والإرشاد وإقامة الشبكات، والمراقبة والمشاركة والامتياز والتمكين وبناء القدرات المهنية، واستكشاف مجالات جديدة للعمل والبحث والتطوير

1

1

8

<https://www.fidh.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1/>

1 <https://www.josoor.com/pdfs/five/4.pdf>

9

والابتكار و الإنتاجية والنمو والتنافس والوصول والفعالية والتوفيق بين المسؤوليات العائلية والمهنية.

ويجب العمل مع المجتمع المدني الذي يلعب دوراً مهماً في تمكين المرأة وتشجيع مشاركتها وتمثيلها وتعزيز النشاطات المهنية النسائية، ورعايتها وتعزيز استفادتها من التعليم والتدريب، والموارد والمهارات الإدارية والتمويل، والشراكات وتحفيز النمو الاقتصادي لهن ومناصرة تعليمهن وسدّ الثغرة بين الجنسين ووضع استراتيجية العمل في إطار مؤسّساتي يهدف الى تنمية المهارات وتحسين الوضع الاجتماعي والدّخل لمساعدة المرأة ودعمها وتمكينها ومساعدتها وزيادة دخلها، وتحسين مستواها العلمي ووضعها الاجتماعي، وتوعيتها على دورها المهم في اتخاذ ووضع القرارات وتحضير المنتجات، وتأسيس تعاونيات، وتسويق المنتجات ومساعدة النساء أن يصبحن مبادرات في المشاركة في صناعة القرارات والتغيير في هيكله وثقافة المجتمع، وان تكون لدى النساء معرفة الحقوق والواجبات الخاصة بهن مثل الحقوق الاقتصادية والسياسية والحق في التعليم والثقافة والإعالة والعمل والأجور المتساوية والمشاركة السياسية، والحق في اختيار الزوج، و الحق فيما يتعلق بقرارات تنظيم الأسرة، والحق فيما يتعلق بكرامة جسدها ومقاومة العنف، ومعرفة الحق وكيفية استخدامه من الناحية النظرية، وتنظيم الأسرة واحتياجات المرأة للرعاية الصحية، وحقوق المرأة ومساهمتها في الإعالة، وتشجيع المرأة على المطالبة بحقها في استكمال التعليم وحققها في اختيار ما تتعلمه تمشياً مع قدراتها ورغباتها واحتياجاتها، وحققها في الحماية والمأوى، ورفع مستوى الوعي بشأن التمييز بين الجنسين في الأجور، وتشجيع النساء على التعبير عن رأيهن السياسي بحرية¹.

¹ <http://arabwomenorg.org/NewsDetails.aspx?ID=1830>

٢ تفعيل الحقوق البيئية^١

٢ لقد تضررت البيئة^١ في اليمن بسبب الممارسات الشعبية ويسبب من الصراعات والحروب وهذا ما يدفع أن تكون البيئة بصفقتها حق من حقوق الإنسان ضمن الأولويات الملحة للعمل عليها عبر العمل على وضع استراتيجيات تعمل على حماية البيئة، وصنع حملات توعية للمجتمعات، والقيام بحملات التشجير، وبرامج توعية لمعالجة النفايات الصلبة، وتشجيع الزراعات العضوية الصديقة للبيئة^١، وتعزيز السياحة البيئية، ووضع دراسات للتعريف عن ثروة المنطقة الطبيعية والثقافية والتراثية، وبناء القدرات في مجال البيئة، والحفاظ على الإرث الثقافي والتقاليد والزّي التقليدي والأعمال اليدويّة والحرفيّة، والعمل في التنمية الريفية، وخدمة المجتمع، وتنسيق الجهود مع الشركاء المهتمين والمتخصصين والممولين ودعم المشاريع الصغيرة، وتأسيس تعاونيات واتحادات، وتوفير القروض الصغيرة في المشاريع التي تدعم البيئة، ودعم المنتجات الزراعية المحلية والتصنيع الغذائي والسياحة الريفية، وتوفير فرص عمل ودخل إضافي مجال حماية البيئة، وتعريف كل شرائح المجتمع بأهمية حماية البيئة، ومشاركة فئات المجتمع في

¹ <https://www.ohchr.org/ar/special-procedures/sr-environment>

¹ <https://hrightsstudies.sis.gov.eg/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/>

¹ <https://idsc.gov.eg/Article/details/8841>

ورش عمل تدريبية لتمكين قدراتها وتطوير عملها في مجال الحقوق البيئية ونقل الخبرات^١.

ومن الممكن العمل على استثمار الإعلام الصحفي والتلفزيوني والإذاعي والرقمي وتفعيل تبادل الخبرات، وعمل مشاريع للحفاظ على البيئة وتأمين الاستدامة البيئية والحفاظ على الثروات الطبيعية وتشجيع الزراعات الصديقة للبيئة وتفعيل تطوير مستمر للقدرات البشرية، وتعزيز التنسيق على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي وخلق شبكات محلية ووطنية وإقليمية وعالمية لتعزيز الحقوق البيئية، والتنمية المستدامة وتفعيل البرامج التربوية وتمكين المواطنين بدل تهميشهم وتوسع خياراتهم وفرصهم وتوهمهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم وحقوقهم البيئية^١.

تفعيل دور الأدب والثقافة والإبداع في حقوق الإنسان^٦

1

2

4

<https://hrightsstudies.sis.gov.eg/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B2%D9%8A%D8%AF/co p27-%D9%88-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82->

<https://hrightsstudies.sis.gov.eg/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/%D8%B9%D8%B1%D9%88>

<https://hrightsstudies.sis.gov.eg/%D8%B6-%D9%83%D8%AA%D8%A8/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82->

<https://hrightsstudies.sis.gov.eg/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86->

<https://hrightsstudies.sis.gov.eg/%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9/>

¹ <https://www.opendemocracy.net/ar/--135/>

5

¹ https://www.academia.edu/13350141/%D8%AF%D9%88%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%A8_%D9%81%D9%8A_%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D8%AE_%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

وهي أولوية مهمة رغم أنها تبدو نخبوية ولكن للأدب والثقافة والإبداع دور مهم في تعزيز حقوق الإنسان لما لدور المبدعين في مجالات الشعر والقصة والأدب في تفعيل الدفاع عن حقوق الإنسان، وبما يشكل إضافة نوعية كبيرة جدا للمفهوم الصحيح لحقوق الإنسان، والعمل على تطوير الأسلوب والتقنية الفنية بما يتلاءم مع المفهوم الصحيح له، وزرع النزعة التفاضلية في كافة الإبداعات والنصوص والكتابات والتأسيس للمفاهيم الكبرى والشمولية، وتكريس الجهد الإبداعي الجماعي الواعي لبناء حقوق الإنسان، والتعددية والبقاء والنمو والتطور والتعايش والاختلاف والمعرفة ومحاربة التصورات الجامدة، والانغلاق وانحسار النزعة السائدة التي تقوم على الصرخات والاحتجاج والقمع، والقيود والقهر، والمقاومة والظلم والفرز والتصنيف والصراع والخلل والغلبة والجدل والخط والالتباس وإشكالية المثقف والسلطة والطاعة الشرعية وغير الشرعية والتخلف والجهل والمفاهيم المغلوطة و الانتهازية والنفعية وقصر النظر وقصر الرؤية ومواجهة السلطة والمزايدات النقد غير البناء والمساومات والفجوات، وتطوير البناء والفكر والتحرر والجرأة والحوار والمفاهيم والنظريات والدعوات والنتائج والتغييرات والوسائل والرؤى العملية والعقلية المتطورة والمتجددة والتي تجيب على أسئلة من نوع حقوق الإنسان الثقافية والمواثيق الدولية بشكل إبداعي وتناهض الانتهاكات، وتعزز أنشطة التعليم والتوعية والتدريب والتأهيل والتفكير والتربية بحقوق الإنسان في البيت والشارع والمدرسة والمجتمع وفي وسائل الإعلام وفي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في اليمن.¹

1

2

7

<https://kanaanonline.org/2011/06/19/%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D8%A8-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/>

ويعمل تفعيل دور الأدب والثقافة والإبداع على إبراز حقوق الإنسان الثقافية وتنمية الفرد والمجتمع تنمية كاملة على أساس الحرية، والعدالة، والسلام، وحرية الأديان وتحديد الظروف والعلاقات والقيم الشائعة والسائدة، والتعرف على المعتقدات والاتجاهات وطرقها في النمو والتطور، والبحث على المصادر والمراجع والمواثيق وتحليل وتفسير الموضوعات والنتائج والتوصيات والمقترحات والمصطلحات والدراسات والقوانين والمبادئ والأديان والعقائد والحرريات والثقافات والقضايا والحقوق والعمل على التهذيب¹، والتشذيب والحدق، والتقويم، والفظانة والتعليم والتعلم والممارسات والتفاعلات والمكتسبات والتراكمات والأفعال والمتغيرات والعلوم والمعارف والأفكار والمعتقدات والفنون والآداب، والأخلاق والقوانين، والأعراف والتقاليد والموروثات التاريخية واللغوية والبيئية والاجتماعية والتطبيقات والفرص والمناهج والمطبوعات والمصادر والمؤلفات والدراسات والأبحاث والتوصيات والخيرات والعلوم والزوايا والمراجع والتفسيرات والخلاصات والعلاقات والسياسات والاستراتيجيات والصلات والمعطيات والتصرفات والاعتبارات والمعضلات والأدوار والتوجهات والمرجعيات والآليات والضمانات والأولويات والتفاوتات وتقديمها بشكل ابداعي، وزيادة تثقيف المجتمع بحقوق الإنسان خاصة عبر وسائل الإعلام المتعددة، وضمن مساقات حقوق الإنسان في الجامعات والمدارس، وتوجيه الادب والثقافة والإبداع إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها، وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحرريات الأساسية وخلق مجتمع حر وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح وإتاحة التعليم والثقافة والفنون والآداب

¹ <https://www.quranicthought.com/wp->

content/uploads/post_attachments/5f3a56bf1898a.pdf

والتقنية وتحسين الأوضاع المادية للمبدعين وضمان حريتهم ومشاركتهم وفقاً لعقائدهم الدينية والفلسفية والأدبية والإبداعية والمشاركة في الحياة الثقافية¹.

إن من المهم ضمان الاستمتاع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته وحماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر إبداعي من صنع المبدعين وضمان الحقوق الثقافية لهم في المواثيق الوطنية وتوفير متطلباتهم وحمايتهم وتطويرهم وفاعليتهم ونظرياتهم ومشاركتهم وتطوير المؤسسات التي تعمل معهم وحقهم في التربية والتعليم والإبداع والانفتاح والحرية والكرامة وتمتعهم بضمانات وتوصيات أو أحكام ومواثيق لحماية حقوقهم وضمان الحرية في اختيار نوع الثقافة التي يختارونها وضمان تمتعهم بالديمقراطية والحرية للبحث والعلم بمختلف علوم الحياة وأنواع التكنولوجيا والابداع.

تفعيل دور التعليم¹

يعتبر التعليم هو الحق الأهم في حقوق الإنسان وبالتالي يجب العمل على ضمان حق التعليم لجميع الفئات الإنسانية في اليمن وضمان تفعيل دور التعليم في تطبيق حقوق الإنسان لما له من دور في تعزيز العدل الاجتماعي وإتاحة الفرصة للمواطن كي يشب على روح احترام الكرامة والمساواة الإنسانية، واحترام حقوق الإنسان وضمان تطبيقها والالتزام بها وحمايتها ومعرفتها وخطواتها للخروج بتلك الحقوق من الحيز النظري إلى مجال التطبيق العملي مما يؤدي إلى تنمية الحس الإنساني وتعميق الوعي بها، ومكتسباتها وقيمتها وممارساتها وتعميق روح التفاهم والتعاون المشترك وتثريها في قيم

¹ <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/universal-declaration-cultural-diversity>

¹ <https://www.ohchr.org/ar/special-procedures/sr-education/about-right-education-and-human-rights>

ووجدان ومشاعر وسلوكيات وأعمال الإنسان وتمسكه بحقوقه واحترامه لحقوق الغير وحرصه على مصالح المجتمع بقدر حرصه على حقوقه ودفاعه عنها ¹ .

ويمكن العمل في هذه الأولوية من خلال دمج حقوق الإنسان في المناهج التعليمية والندوات والتجارب والمقررات والمناهج والموضوعات والدراسات والمفاهيم والأنشطة المدرسية في جميع المراحل الدراسية والعمل على تصميم المبادرات الجديدة لتعليم حقوق الإنسان ومساعدة الجمهور على تحمل المسؤولية وتفهم الحقوق والواجبات ¹ ، والعمل على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان على أرض الواقع واستثمار التعليم الجامعي في تدريس حقوق الإنسان وتكثيف التوصيات والمقترحات والدراسات ومعرفة الانتهاكات لدى جميع المتعلمين في جميع المراحل الدراسية وتعزيز قيم الحقوق والواجبات والسيادة والحرية والمواطنة والقوانين والتشريعات الحقوقية وإدراج مفاهيم تربية حقوق الإنسان في جميع المناهج التعليمية والتنسيق بين جميع المتخصصين لصياغة مناهج حقوق الإنسان لكل المراحل والتخصصات التعليمية إدخال مفاهيم تربية حقوق الإنسان في الأنشطة والبيئة المدرسية ودمج مفاهيم حقوق الإنسان في جميع المناهج التعليمية والاستفادة من

¹ <https://www.coe.int/ar/web/compass/introducing-human-rights-education>

¹ <https://ihrckr.org/ar/%D8%A%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87%D8%A7/>

المواد التعليمية السمعية والبصرية والوسائط الفنية كالمسرح المدرسي والملصقات في ترويج مفاهيم تربية حقوق الإنسان¹.

إن بناء القدرات للمعلمين وكل الفاعلين التربويين يستهدف تعميق وترسيخ مفهوم حقوق الإنسان وكيفية تعليم حقوق الإنسان في العملية التعليمية والاستمرار في تنظيم برامج تنشيطية متخصصة ودورات تدريبية وورش عمل وندوات لتوعية وتنقيف القوة التدريسية اليمنية بقضايا ومفاهيم حقوق الإنسان وترابط مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمل على زيادة التنقيف المجتمعي بحقوق الإنسان بالارتكاز على الموضوعية والمنظومة السلوكية والمسؤولية والمؤسسية، ودعوة وتشجيع منظمات حقوق الإنسان على المشاركة في تعليم حقوق الإنسان ونشرها، وزيادة المقترحات والبحوث والدراسات والمقررات الدراسية والاستطلاعات والاعمال الميدانية للتعرف بشكل عمق عن حقوق الإنسان وتطبيقاتها في الشارع اليمني، والعمل على زيادة أعمال العطاء والارتقاء والبناء والأفكار والآراء والإنطلاق بالتعليم وحقوق الإنسان الى التفعيل الكامل للمجتمع في تطبيق الحقوق الإنسانية وحماية الإنسان من الصورة الغالبة والمفهوم السائد والقهر والعسف والتكيد السياسي والسجون والتعذيب والتشريد والقمع والإذلال، والسلبية والعدمية والعجز والتنديد والتعريض والاختزال والتحيز والضيق والمحدودية والاغفال والبر والتقطيع والقهر والتنديد والإحتجاج والرفض والإنتهاكات، والمؤامرة والتشكيك والريبة والإرتياب واليأس والشعور باللاجدوى، والعمل على التأسيس لحقوق الإنسان، والتكامل والشمول والفهم الكامل له من مفاهيم ودلالات سياسية وأمنية واجتماعية وفكرية واقتصادية وسلطوية ودينية وحياتية وابداعية ومستقبلية وعسكرية ومحلية ووطنية وإقليمية ودولية واممية ومجتمعية وأدبية وخطابية وإيمانية وحضارية وتصويرية وبرامجية وتوعوية

¹ <https://equitas.org/wp-content/uploads/2021/08/Mena-TOT-1-Feb07-ARABIC.pdf>

وشعبية واشكالية ونضالية ودفاعية ومعرفية وترتبط بمنظومة القيم والمعتقدات والأفكار والمفاهيم التعليمية والحقوقية وتخلق الثقة الرحمة والتعاطف والتضامن والمحبة والعزة والكرامة¹.

تفعيل المجتمع المدني في حقوق الإنسان

إن أكثر المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان ويعتبر تخصص مهم من تخصصاتها هي مؤسسات المجتمع المدني فهي تعمل منذ نشؤ فكرتها على الكثير من الأعمال الحقوقية والديمقراطية والتنمية في مراحل السلام أو الحروب وكان وما يزال لها اليد الأكثر تأثيراً في التطور الإنساني في جميع المجتمعات الإنسانية ولدى هذه المؤسسات العديد من الحقوق التي تضمن أن تعمل بمرونة وسلاسة في مجتمعاتها من قبيل حق التأسيس وهو الحق الأساسي الذي يرتكز عليه مبدأ حرية عمل الجمعيات. وهو حق مطلق لا يحتاج إلى ترخيص أو إذن مسبق، ولا يجوز أن يخضع هذا الحق لأي ضغوط أو تدخل من أي سلطة إدارية أو سياسية، أو قضائية. كما لا يجوز أن تكون شخصية مؤسسها أو انتماءاتهم السياسية أو أهدافها أو نظامها الداخلي سبباً لفرض قيود عليها أو عراقيل أمام تأسيسها والحق في وضع النظام الداخلي لها، وحق الأفراد في تشكيل جمعيات بشكل اختياري وتطوعي ووضع النظام الداخلي المناسب لآليات عملهم، ووضع اللوائح والأنظمة الداخلية بحرية وتعديل أنظمتها بما في ذلك أهدافها ومجالات نشاطها في أي وقت تشاء، وطبقاً لأنظمتها ووفق الأصول المطبقة في التأسيس وحققها في تعديل وضعها القائم وإنهاء نشاطها وتصفية أموالها وحق الإدارة والتنظيم والاستقلالية والحرية والتطوعية والذاتية والمعيارية والسلوكية والادائية والتنظيمية والعملية والبرمجية والإدارية والانتخابية الديمقراطية والحقوقية والبيئية والاجتماعية والمجتمعية والاختيارية والاستمرارية.

¹ <https://www.almasryalyoum.com/news/details/3014234>⁴

وقد عملت مؤسسات المجتمع المدني في المصلحة العامة وتولت الكثير من القضايا التي تمس المواطنين والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وضمان تطبيقاتها، وصيانة كرامة وحقوق وحريات الإنسان والدفاع عنها، والإسهام في ترسيخ سيادة القانون، وإشاعة مبادئ العدل والإنصاف، والشفافية، والمساهمة في التنمية البشرية المستدامة والعمل على احترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، واحترام الحق في التعبير والرأي والفكر، والحصول على المعلومات وضمان الشفافية والإنصاف، ومكافحة الفساد، وتلقي ونشر المعلومات وتطوير الحياة، وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، وقيم المواطنة المسؤولة¹.

واهتمت المؤسسات بـ ميدان التنمية البشرية، وتنمية اهتمامات المواطن بحقوقه واجباته إضافة لاهتمامه بشؤون الوطن، وتعزيز المفهوم الديمقراطي وإشاعة الثقافة الإنسانية والديمقراطية في المجتمع وحماية الفرد والفئات المجتمعية وتطويرها وحمايتها وتوعيتها وتحديث نظرتها تجاه القضايا الخاصة بها، وتفعيل مشاركتها حول السياسات والبرامج والقطاعات، والهياكل والأجهزة التي ترتبط بحقوق الإنسان وتعليمه وصحته ونمائه وتطوره ومكانته وطموحاته وتمكينه من الديمقراطية والعدالة والمساواة¹.

ونشطت المؤسسات في الحماية للإنسان من الانتهاكات والمطالبة بمعاينة الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وكافة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان وتقديم الإغاثة الإنسانية وتقديم المساعدات وحماية المدنيين من الصراعات، والعمل على العدالة الانتقالية وإعادة الإعمار في المجتمعات المتضررة، وضمان التعددية في

¹ <https://ar.baytna.org/blog/?eras-hamdouni-rights-and-civil-society>

¹ <https://www.ohchr.org/ar/resources/civil-society>

التخصصات والأعمال الأهداف والتأثيرات والتجارب لصالح المجتمعات المحلية ومخّارية الفقر والأمية والبطالة¹، وتثبيت الحقوق الإنسانية لكل الفئات الاجتماعية والعمل على التنمية والمعلوماتية والتطورات الفكرية وتقديم حلول وبدائل للسياسات التنموية القائمة¹.

٣

وعملت المؤسسات على مواجهة التحديات التي تواجه المشاريع التنموية وعملت كقوة ضغط ومراقبة للتنمية والعمل على تحقيق التغيير والتطور والترويج لحقوق الإنسان وبناء قدراته والمشاركة بفعالية في تنمية محيطه البيئي، وتنمية قدراته ومهاراته المختلفة بالإضافة إلى تمتعه بصحة جيدة، وتمتعه بحقوقه من كرامة واستقلالية وحرية ضمن دور مؤسسي تنموي رائد ومتشعب للعمل على تحقيق التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية والتطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والمدني ضمن ركائز أساسية لعملها وهي الديمقراطية، المواطنة، والإدارة الرشيدة¹.

وعملت المؤسسات غير الحكومية على مواضيع التغيير والتطور والديمقراطية والمدنية والإدارية والهيكالية ضمن نسيج علاقات متكافئة ومتوازنة وديمقراطية فعلية، وعملت على تطوير النظم الإدارية والتنظيمية والمعرفية وتلك المتعلقة بالإدارة الرشيدة والمساءلة والشفافية والمراقبة والمصادقية والموضوعية والمهنية والاستقلالية والتنموية وزيادة حجم النتائج والتأثيرات الإيجابية للمشاريع والبرامج الإنسانية وحل معضلات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتغيير السياسات القائمة، وتثبيت الديمقراطية وبناء قدرات التنظيمات السياسية والمهنية ومحاربة الرشوة والجرائم الاقتصادية وتحقيق العدالة

¹ https://jlaw.journals.ekb.eg/article_269820.html

7

¹ <https://www.iasj.net/iasj/article/20632>

8

¹ <https://www.ohchr.org/ar/topic/civic-space-and-human-rights-defenders>

الاجتماعية والكرامة الإنسانية والمواطنة الحقيقية ومناهضة الظواهر الاجتماعية السيئة والتخلف والفقر والإقصاء والتهميش، والتفكير والتأزم والسكوت والتهرب والحرمان والجرائم والرشوة والأختلاس وغياب الديمقراطية¹.

ويمكن أن تقوم مؤسسات حقوق الإنسان في اليمن بتعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية والأممية في تطوير مستوى حقوق الإنسان. وإقامة ملتقيات لمناقشة أولويات حقوق الإنسان واستراتيجيات لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وحكم القانون، وتحديد الاحتياجات اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات من حيث تقديم المشورة والتسهيلات والتدريب والمعدات، ووضع آليات عمل لتنفيذ خطة عمل مشتركة من خلال مشاريع في حقوق الإنسان وحكم القانون، وصناعة حوار وطني لبلورة خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، وإنشاء شبكة منظمات غير حكومية تهتم بحقوق الإنسان والانتهاكات، وتأهيل ضحايا التعذيب، وحل النزاعات، والضغط لأجل المصادقة على جميع الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان والعمل على العدالة الانتقالية ومراجعة المناهج والمواد التعليمية وتدريب المعلمين. والتعامل مع الإعلام والانتخابات، وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان ومناصرة تطوير سياسات توظيف شفافة، وبناء القدرات في مجالات الإدارة والمالية وتصميم المشاريع وتنفيذها ومراقبتها. والعمل على ترويج وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وإجراء إصلاحات على القوانين ضمن إطار المعايير الدولية لحقوق الإنسان والضغط وتقديم اقتراحات لإصلاح القوانين لضمان التوافق بين التشريعات الوطنية

¹ <https://www.nchr.org.io/media/wb0pivfo/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.pdf>

والدولية لحقوق الإنسان وتقديم مقترحات قوانين والمساهمة في تأسيس قواعد بيانات للتشريعات وتبادل الخبرات والتدريب في مجالات حقوق الإنسان بعامه وتنفيذ مبادئ العدالة الانتقالية وتعزيز المصالحة الوطنية، ودعم الإصلاح والتعويضات، ودعم الأملاك والمطالبات، وتحديد خيارات مؤسسات العدالة الانتقالية، وإنشاء لجنة التحري عن الحقيقة والمصالحة¹.

وتعمل المؤسسات على تفعيل تبادل زيارات للتعلم من خبرات البلدان الأخرى في مجالات تنظيم المحاكمات، ومحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، والمصالحة الوطنية وتجميع الوثائق المتعلقة بالانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، وجمع معلومات عن الوضع الحالي لحقوق الإنسان، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وزيادة الوعي حولها وجمع البيانات التي تؤدي إلى التعرف على الأشخاص المختفين أو المفقودين، ومناصرة تقرير الأمور المتعلقة بالتعويض والمطالبة للتحقيق في مصير الأشخاص المفقودين، والمتين للاختفاء القسري أو غير الطوعي ومساعدة ضحايا التعذيب للتغلب على آثار التعذيب وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب ورصد حالاتهم والضغط لإلغاء التعذيب في القوانين المحلية، وساهمت المؤسسات في دعم بعضها البعض وتعزيز دور المجتمع المدني، وضمان انسجام الإطار القانوني لتنظيم وأنشطة مؤسسات المجتمع المدني مع المعايير، ودعم مؤسسات المجتمع المدني لأعمال البعض الآخر وتبادل الخبرات

¹ <https://www.newtactics.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%88%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%AF%D9%88%D8%B1>

والمهارات من خلال تدريب المؤسسات الحقوقية لبقية مؤسسات المجتمع المدني على حقوق الإنسان، وتطوير المهارات الإدارية لمؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك إدارة البرامج وأنشطة جمع التبرعات وغيرها الكثير من العمليات المؤسسية¹.

و عملت المؤسسات الغير حكومية بنشاط على الخطط والاستراتيجيات والأنشطة المتعلقة ببناء القدرات والتعرف على القضايا الرئيسية ذات الصلة، وتأسيس ممارسات جيدة، وتفعيل تبادل الخبرات وتعزيز المعرفة والقدرات والتنسيقات والتطبيقات للمعايير والقوانين والاتفاقيات والعوامل والطرق والخدمات والمجالات والممارسات والاستجابات والنوعيات والإدارات والمعلومات والاحتياجات والضمانات والقدرات التي تضمن تطبيق حقوق الإنسان¹.

و عملت المؤسسات على تحسين طرق التواصل والتشبيك والمناصرة والرصد لحقوق الإنسان، والاضطرابات والحالات، والآليات، والمساحات والبنى والتدخلات والسياسات والمنظمات والمؤسسات والأكاديميات والتمويلات والفعاليات والمجموعات والشبكات والتحالفات والتوقيعات والاستعدادات والقرارات والتحليلات والتقييمات والمراجعات والتوجيهات و المنتجات والمخرجات والمؤشرات والقياسات والاساسيات و الديناميكيات والمحوريات والجاهزيات والاحتمالات والإصابات التي ترتبط بتطبيقات حقوق الإنسان¹.

¹ <https://www.alquds.co.uk/%D8%A3%D9%8A-%D8%AF%D8%88%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%8A/>

¹ https://www.eeas.europa.eu/node/29059_ar

¹ <https://cihrs.org/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9->

وعملت المؤسسات على الإعاقات والمساعدات والمعالجات والتركيزات والضمانات والتصميمات والصلاحيات والضربات والتوترات والتعاطفات والتشنجات والسلوكيات والانسحابات و الانخراطات والمستويات والاساسيات والاتصالات والصلات والتعزيزات والاضافات والتفاعلات والتشجيعات والمعونات والتخفيفات والارتباطات والجماعات والقوات والنزاعات والتعريفات والتجنيدات والأسباب والاهتمامات والانفصالات والمسئوليات والتفسيرات و الالتحاكات والوضعيات والاجلاءات والحملات والإجراءات والهويات والإحالات والحركات والتحويلات والتعليمات والموارد والهياكل والمخاطر والاحتياجات، والتعهدات والسلطات والتهديدات والترتيبات والانهاءات والدعوات والاتفاقيات والبروتوكولات والاهمالاٲ التي تهدد حقوق الإنسان¹.

وعملت المؤسسات على فهم المعاملات والتعاملات والتجاوزات والافتراضات والاجابات والسياقات والبلاغات، والدراسات والتوصيات والانضمامات والتصديقات والتحفظات والمعطيات والخطوات والمقارنات والتحصيرات والاستحقاقات والمشاركات والتحفيزات والملاحظات والتعليقات والتدريب وبناء القدرات والمحظورات والادراكات والاستيعابات والاستخدامات والوقايات والعمليات والاطروحات والجهات والحساسيات والمجهودات والاستفادات والتواجيدات والمبادرات والبيانات والتنسيقات والتوظيفات والمعوقات والمعرقلات والاعتمادات والتميزات والمتابعات والمساهمات والمقترحات والتحريرات والايواءات والتأهيلات والتعديلات و الترويجات والاستفتاءات واللائحات والقطاعات والخصوصيات والمرتكزات والتحصيلات والجغرافيات والحاجات والانتهاكات

[%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%A7/](#)

¹ <https://almania.diplo.de/ardz-ar/02-DEU-int-Diplo/-/200352>

والمخططات والاشكاليات والمحددات والاستحداثات والمعطيات والاستعمالات والاعدادات والتعرضات والمقاومات والتكوينات والمجالات والبرمجيات والتأمينات والاندمجات والتحسينات والمواجهات والتكتلات والانتقاعات التي لها تأثير سلبي أو إيجابي على حقوق الإنسان¹.

ونشطت المؤسسات في فهم ودراسة التسجيلات والتكليفات والهشاشات والايذاعات والحريات والمهارات والميزانيات والكفايات والنجاحات والثقافات والرياضات والتقاطعات والايجابيات والسلبيات والعادات والاحصائيات والمسوحات واللقاءات والندوات والإرشادات والمشاورات والتمكينات والايواءات والتضمينات و التطمينات والمنشورات و الاستحداثات والإقرارات والانشاءات والنفقات والضمانات والاهتمامات والاعتبارات والبيئات والتأصيلات والتعاملات والمسببات والعمليات والمخرجات والديانات والمذهبيات والعقليات والاكتشافات والاختراعات والكيفيات والمرجعيات والمسافات والتشريعات والتقنيات والتكنولوجيات والمحاضرات والتعرضات والعلامات والاستقبالات والتميزات والشخصيات والميولات والابداعات والاختيارات و الأطروحات والمناقشات والاستشارات والتقاضيات والاستشارات والترافعات والصدمات والتسريبات والتسريجات والاعدادات والتنظيمات والمنظومات والمناظرات والمدونات والممنوعات التعديت والعقوبات والمحاسبات والادانات والتوقيفات والتأخيرات والولايات والمخالفات والعنايات والموضوعات والتعليقات والتحقيقات والاختصاصات والتجهيزات والاشتراطات والترقيات والجنسيات والادراجات والمنازعات والتشهيرات والترشيحات والانتخابات والتغييرات والملموسات والازالات والابرزات والترسيحات والترصديات والتبادلات والرعايات والاساءات والتشويهات والضرورات والمبذولات والمكافحات والارساءات والاهميات

¹ <https://2012->

[2017.usaid.gov/sites/default/files/documents/1866/2012MENA_CSOSI%20Arabic.pdf](https://2012-2017.usaid.gov/sites/default/files/documents/1866/2012MENA_CSOSI%20Arabic.pdf)

والتحديات والتسهيلات والبدائيات والتعاونات والتعاونيات والافضليات والزيارات والاعلانات والاستقرارات والتأكيدات والمدخلات والمدخولات والصعوبات والتوضيحات التي لها ارتباطاً بتطبيقات حقوق الإنسان.¹

وعملت المؤسسات على المناسبات والاشارات والمقومات والاصدارات والمقررات والمنهجيات والتعزيزات والاستبدالات والموافقات والاعتراضات والمرفقات والمرافقات والمعدلات والاستقلالات والاعلامات والزيادات والتخفيضات والاعطاءات والهيئات والمؤسسات والمنظمات والموجودات والتماسكات والتضامانات والتقييدات والممكنات والامكانيات والفترات والاعطاءات والمشروعات والمخالفات والتعميمات والإصلاحات والاصلاحيات والتسليمات والمقتضيات والاحتياطات والاحتياطات والايدياعات والتكوينات والبطلانات والدوريات والملفات والمطبوعات والكتيبات والملصقات والقنوات والاذاعات والملتقيات والمهرجانات، الملاحظات والمحاکمات والتسهيلات والغايات والتظاهرات والقطاعات والفقدانة والاجبارات والعموميات والطاقات والاخلاقيات والتشغيليات والاقتصاديات والغرامات والاستيعابات والاعادات والتطابقات والمضبوطات والمصروفات والتفاديات والاحترامات والتكليفات والمهمات والانتباهات والخبرات والايجابيات والفروقات والاختلافات والتعهدات واللغات واللهجات واللكنات والتوليدات والوزارات والحكومات والتتبعات والمكتسبات والتأييدات والتدخلات والائتلافات والمسرحيات وهيكلية وتوضيحات وتوسعات وادراجات وبرمجيات وفجوات وخدمات وتسجيلات وتلقيات وتشكيلات وصياغات واحتجازات والمذكرات والتشديدات والحيازات والمؤثرات والافضالات والكادرات والإعاقات والتلاحقات والاصحاحات التي يمكن أن يكون لها دور في مسيرة حقوق الإنسان.¹

¹ <https://www.coe.int/ar/web/compass/human-rights-activism-and-the-role-of-ngos>

¹ https://egjsw.journals.ekb.eg/article_171553.html

وعملت المؤسسات على فهم الصراعات والنظريات والتأسيسات والتشخيصات والعداوات والمراقبات والافتتاحات والاحتجاجات والانحرافات والتعرضات والاستعراضات والفحوصات والمتطلبات والواجبات والاستذكارات والاطلاعات والقراءات والمسابقات والتعبيرات والعمليات والتحزبات والدفاعات والرسومات والمعنويات والجهات والاتهامات والتورطات والإشارات والتعديت والادانات والمكافحات والتخيلات والاقبالات والوجهات والوجهات والتنبيهات التي ترتبط جميعها بمفاهيم حقوق الإنسان وتطبيقاتها في كل المجتمعات ومن ضمنها اليمن ¹.

ويمكن للمؤسسات العمل على تغيير المعايير الاجتماعية السلبية، وتقوية تدابير وأنظمة التعليم والصحة والحماية وتلبية الاحتياجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة، ومعالجة السلامة الجسدية، والفكرية، والعاطفية، وأن تكون مناسبة مع العمر ويدعم تنمية علاقات اجتماعية إيجابية، وأن يكون لهم إمكانية الوصول للموارد الاقتصادية والبيئية، وحماية حقوق الإنسان الجسدية، والعاطفية، والاستغلال الجنسي، والاعتقال التعسفي، والاتجار، والتمييز والحرمان من الحصول على الطعام، والمأوى، والسكن، والخدمات الصحية والتعليمية، وعدم وجود البيئة الأسرية والرعاية المستمرة، والتي من دونها يكون نموهم الكامل عرضة للخلل، والإصابة بالمرض. والعمل على جميع الأنشطة والمفاهيم والأفكار والأنشطة التي تسهم في حماية وتنمية حقوق الإنسان.

¹ <https://hrightsstudies.sis.gov.eg/%D8%A7%D9%84%D9%89%D8%B2%D9%8A%D8%AF/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%89/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/>

الطفل وحقوق الإنسان¹

تعتبر حقوق الطفل وتطبيقاتها من أولويات حقوق الإنسان في اليمن وتطبق عليها نفس ما تنطبق على أولويات حقوق الإنسان بعامه من قبيل التنفيذ الصارم للاتفاقيات والبروتوكولات والتوصيات والعهود والمواثيق الدولية بالإضافة إلى القوانين والتشريعات الوطنية والسياسات والإجراءات والاستراتيجيات والخطط الخاصة بحقوق الطفل في اليمن وينطبق هذا التفعيل على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الوطنية والدولية، وبالتالي من المهم لليمن القيام بمراجعة شاملة للتشريعات والقوانين الوطنية لضمان إدماج الاتفاقيات والعهود الدولية في قوانينها وعكس مضامينها في الاستراتيجيات والخطط الوطنية وبما يخدم مصالح الطفل الفضلى، والعمل على معالجة موضوع التناقض الحاصل بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، وتقديم التقارير الخاصة بها في مجال حقوق الطفل بما يوضح ما قامت به من تفعيل لتلك الاتفاقيات والعهود الدولية، والعمل على تفعيل المبادئ الأساسية لحقوق الطفل كمبدأ عدم التمييز ومبدأ احترام آراء الطفل وحق الطفل في المشاركة و مبدأ احترام حقوق الطفل و مبدأ الحق في البقاء والنمو والحياة، والتأكد من أن كل طفل يتلقى رعاية جسدية وصحية وتعليمية وروحية وبدنية واجتماعية وترفيهية كاملة، ومساعدة الأسرة والمدرسة على تنفيذ أعمالها في رعاية وحماية الأطفال، وتفعيل مؤسسات الدولة جميعها في حماية الأطفال من كل الأخطار التي يمكن أن تحيط بهم، وأن يكون للمجتمع ومؤسساته بشكل عام دور في تنمية الطفل تنمية متكاملة في جميع النواحي الدراسية والمعرفية والثقافية

¹ <https://www.unicef.org/ar/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84>

والصحية والاسرية والتربوية وعلى مستوى قدراته ومهاراته وخبراته وتخصيص الأماكن الخاصة بتعليمية وصحته، وحماية حياته الخاصة من الانتهاك أو التلاعب بها أو التفتيش فيها وتفعيل عقوبات مشددة في أي تصرف يكون له أثر على حياة الطفل أو بقاءه أو نمائه بشكل جيد¹.

ومن الأولويات التي يمكن العمل عليها بشأن تطبيق حقوق الطفل العمل على تطوير القوانين والتشريعات المحلية كي تكون قوانين شاملة وعادلة وتهدف لحماية الأطفال من العنف والإساءة والإهمال والاستغلال الجسدي أو الجنسي أو تهريب الأطفال أو مشاركتهم في الأعمال العسكرية، وضمان أن تكون الأعمال على قضايا الطفل متسقة وغير متناقضة وتعمل على تحقيق كل حقوق الطفل المتعارف عليها وطنياً وعالمياً، ومن تلك القوانين التي تنظم الجانب التعليمي والعقابي للأطفال أو المحيطين بهم في المجتمع، والقوانين المتعلقة بالأحوال المدنية للأطفال وأسرهم والقوانين الخاصة بحرية الحصول على المعلومات، وضمان العمل على القوانين التي تتعلق بالأطفال اللقطاء أو غير الشرعيين، والقوانين التي تنظم جنسية الطفل وطرق وأسباب حصوله على الجنسية، والقوانين المهمة بتسجيل المواليد ومجانبة وإصدار شهادات الميلاد والقوانين المتعلقة بالوفاة والزواج والطلاق والوراثة والوصاية، والقوانين المهمة بحماية الطفل من الاعتقال أو السجن بغير مبرر أو تعريض سلامة الطفل للخطر أو سلب حريته أو إخفائه أو اختطافه أو انتهاك خصوصيته وخصوصية مراسلاته أو إذاعة أخبار عنه قد تضر به أو تسجيله بشكل غير ملائم¹.

¹ <https://www.amnesty.org/5r/what-we-do/child-rights/> ¹

¹ <https://www.ohchr.org/ar/children> ²

ومن المهم لتفعيل أولوية حقوق الطفل العمل على التفعيل الجيد للاستراتيجيات الوطنية التعليمية والصحية والمدنية والحقوقية الخاصة بالأطفال والاستفادة من الخبرات الدولية في مجال صناعة الاستراتيجيات وأنواعها والعمل على إثراء الخطط والاستراتيجيات الوطنية في اليمن لتصبح شمولية ومتكاملة متوائمة ومتسقة مع بعضها البعض لصالح الأطفال في اليمن، ومن ثم العمل على تطوير السياسات والإجراءات في كل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بما فيها السياسات الصحية والتعليمية والترفيهية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والعمل على البناء المؤسسي وتكوين وبناء المؤسسات التي تعمل على تنفيذ برامج الأطفال واقتراح رصد ومتابعة ومراقبة مستوى تطور حقوق الطفل ومستوى تنفيذ البرامج الخاصة بالطفولة أو تلك التي تعمل على اقتراح التشريعات والقوانين والسياسات والخطط والبرامج والإجراءات الكفيلة بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها والمؤسسات التي تعمل على رصد حقوق الطفل أو التي تعمل على التنسيق ما بين المؤسسات المحلية والدولية¹ وتلك التي تعمل في مجال جمع المعلومات وتحليلها وتوثيقها وفيما يتصل بمجالات حقوق الطفل وسياسة الحكومة تجاهها، وبناء قدراتها في مجال التعامل مع البلاغات والشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الطفل في أي مكان في اليمن، والعمل على أولوية تنمية الشراكات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية التي تعمل في مجال الطفولة بما يعزز التأثير الإيجابي في تحقيق حقوق الطفل كافة في اليمن والعمل على تفعيل البحوث والدراسات فيما يتعلق بالأطفال وقضاياهم وتجاربهم وتطوير حقوق الطفل وحياته وتساعد في تنميته صحيا وعقليا ونفسيا وتربويا وتعليميا وعلى مستوى المهارات والقدرات وتفعيل

¹ <https://www.unicef.org/ar/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84-%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D9%85%D9%87%D9%85%D8%A9/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84>

الدراسات الوطنية التي تحاول فهم طبيعة الطفل اليمني وقضاياهم وتجاربهم وفئاتهم وأعمارهم وخصائصياتهم وجنسهم ومواقعهم¹.

٤

ومن المهم أيضا البحث في أدوار المنظمات الدولية في حماية حقوق الطفل والعمل على تنميتها في كافة المجالات التنموية الأمتل. وضمان وجود دراسات حول العنف والإساءة والإهمال والاستغلال الجسدي والجنسي والدراسات التي تهتم بجعل الأطفال محميين ومتفاعلين مع محيطهم الاجتماعي والتعليمي والثقافي والترفيهي والتي تساعد في معرفة أسباب وجود الأطفال في نزاع مع القانون، و أطفال الشارع والأطفال المتسولين والأطفال العاملين وما هي القوانين التي يجب أن يتم تصميمها وتنفيذها لحمايتهم وما هي أسباب وقوعهم فيما وقعوا فيه، والدراسات التي تحاول البحث في الحلول الجيدة لحالتهم بحيث يتم القضاء على ظاهرة الأطفال في نزاع مع القانون، وأطفال الشوارع والأطفال العاملين أو المتسولين تبين سبب وجودهم والطرق الفضلى لحمايتهم منها والقضاء على الظواهر السلبية التي تحيط بالأطفال من تلك الفئات. ومن المهم العمل على الدراسات التي تتعلق بالمشاكل التي تشتت بها اليمن كالزواج المبكر أو الزواج القسري للأطفال أو ختان الاناث والعمل على معرفة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تدعم ممارسات المجتمع اليمني في هاته القضايا، وقضايا الأطفال العاملين وقضايا تنمية التعليم وسياساته واستراتيجياته واطره وخدماته وقدراته وجودته وتخصصاته أسسه ومعاييره وتطويره وأبحاثه ودراساته وأولوياته وأساليبه وتكاليفه ومستوياته وتطبيقاته وأهدافه ومهاراته ورسالته ورؤيته ودرجاته ومراحلته وسلطاته وقياداته وتوزيعاته ومراكزه ومؤسساته ووكالاته ومناهجه واتفاقياتهِ وتفصيلاته وكفايته وتقييمه وتمويلاته وتقييماته ومراقبته ومتابعاته بالإضافة إلى الدراسات المتعلقة بصحة الطفل ومفاهيم وطرق وأساليب وممارسات الصحة الخاصة بالأطفال في اليمن. ومن الأولويات

¹ <https://www.hrc.gov.sa/website/hrc-in-ksa/2>

الخاصة بتفعيل حقوق الطفل المتعلقة بتفعيل حق الحصول على المعلومات والاستفادة منها وإعادة إنتاجها ونشرها وخصوصا التي تتعلق بهم و حياتهم وقضاياهم والتي تساعدهم على تكوين آراءهم ونشر تلك الآراء وأن تجد تلك الآراء القبول وإنشاء الية شاملة ودائمة لجمع المعلومات المتعلقة بالأطفال أو تلك التي تتعلق بالحصول على المعلومات في بناء المؤسسات ورصد جميع ما يرتبط بالأطفال من قضايا وهموم وتطلعات وأعداد وخدمات وانتهاكات الأطفال سواء كانوا من أطفال الشارع أو الأحداث أو المتسولين أو العاملين أو النازحين أو اللاجئين أو المجندين والمعلومات التي تتعلق بكل المؤسسات التي تتعلق أعمالها بالأطفال بشكل مباشر أو غير مباشر بما تحتوي على التقارير والأدلة والبيانات والدراسات والأبحاث والقوانين واللقاءات والاتفاقيات الدولية والقوانين والاستراتيجيات والسياسات والأطر والإجراءات والقرارات الجمهورية والإعلانات والتوصيات والمشاريع والبرامج المحلية أو الوطنية التي تخدم الأطفال بشكل شامل¹.

ومن الأولويات المهمة في تفعيل حقوق الطفل العمل على توفير الموازنات التي تحتاجها أولويات حقوق الطفل واستثمارها بشكل جيد لتحقيق أكبر قدر من التأثير الإيجابي للأطفال في اليمن. بحيث تتوجه الى دعم التعليم والصحة والحماية الاجتماعية للأطفال، وتفعيل مشاركتهم وفي مجال ترفيه الأطفال من نواحي الحدائق والألعاب وتعزيز غذاء الطفل الصحي، وتطوير المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة مع الأطفال لتكون مساهمة بشكل إيجابي ومؤثر في تنمية حقوق الطفل اليمني وتطوير قطاعات الدولية الخدمية في مجال الطاقة والمياه والبناء المؤسسي الذي يمكن أن يكون له دور إيجابي في تنمية حقوق الطفل اليمني¹.

¹ <https://www.coe.int/ar/web/compass/children>

5

¹ <https://www.cndh.ma/ar/hqwq-altfi>

6

وتعتبر ضمان جودة التدريب وبناء القدرات من الأولويات المهمة لتحقيق حقوق الطفل وبالتالي يمكن العمل على ضمان التدريب المتنوع والمستمر و المتنامي والمحترف والشمولي لكل من يتعامل مع الأطفال هو أحد أهم السبل لتقديم خدمات جيدة وشاملة لكل طفل يعيش في اليمن، وبالتالي يجب أن يتم التركيز على التدريب وبناء القدرات لجميع من يتعامل مع الأطفال من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والتي لديها ارتباط بالأطفال و قضاياهم واهتماماتهم و تعليمهم وصحتهم ورفاههم وتنميتهم بما في ذلك المؤسسات الأمنية والقضائية والمؤسسات التعليمية والدينية والصحية والاجتماعية والمجتمعية ومؤسسات القطاع الخاص والقطاع التطوعي^١.

ومن الأولويات المهمة في تفعيل حقوق الطفل العمل على تفعيل القياس و الرقابة والمتابعة والتوجيه والتقييم وتعزيز الجودة في جميع ما يتعلق بحقوق الطفل وتحقيق الأهداف الوطنية في تعزيز حقوق الطفل وأن تكون الثقافة الحقوقية متضمنة في جميع جوانب الحياة التعليمية والصحية والإعلامية والثقافية والمجتمعية وأن تكون مبادئ حقوق الطفل معروفة لدى جميع أفراد المجتمع بجميع تخصصاتهم وفئاتهم وأماكن سكنهم الجغرافي وأماكن عملهم وجنسهم ولونهم بما يضمن تطبيق أمثل لمصلحة الطفل الفضلى واحترام الكرامة الإنسانية للطفل وتضمن تنمية الأطفال والمجتمع المحيط بهم التنمية الإيجابية الشاملة بالإضافة الى تعزيز التعاون مع المؤسسات المانحة ودعم الأنشطة الجماهيرية عبر اللقاءات التشاورية والحملات الإعلامية ونشر حقوق الطفل والتوعية بها وتوزيع إصدارات توعوية توضح حقوق الأطفال وعمل محاضرات توعوية للأهالي والطلاب وتوزيع الكتيبات الخاصة بحقوق الطفل لهم وعقد لقاءات توعوية وحوارات يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة^١.

¹ <http://hrlibrary.umn.edu/arFab/HRM-CH-12.pdf>

7

¹ <https://archive.crin.org/ar/n-hy-hqwq-1tfl.html>

8

بالإضافة لما سبق يمكن العمل على أولوية التعامل الحكيم مع الأزمات السياسية او الحربية أو الأمنية والعمل على التفعيل الإيجابي للوسائل الإعلامية التي تعمل على تكوين المواقف والاتجاهات الايجابية وتكريس الرسالة الإعلامية الهادفة لتعميق تعاضد واجب ومسؤولية الدولة والمجتمع بحماية الحقوق الخاصة بالنسبة للطفولة والاطفال والتجديد المستمر لإثراء مضامين البرامج موضوعياً وفنياً والتعامل معها أولويات في الرسالة الإعلامية الخاصة بها. وترفع حقوق الطفل وتحمي الطفل من العنف والإساءة والإهمال والاستغلال الجسدي والجنسي وتدعو الى تعليم الطفل وصحة الطفل ورفاهيته و تغذيته وتربيته وحقوقه سواء كانت تلفزيونية أو إذاعية او رقمية أو مكتوبة وسواء كانت تابعة للدولة أو تابعة للقطاع الخاص¹.

9

ومن الأولويات التي تتعلق بتنمية حقوق الطفل كجزء من حقوق الإنسان العمل على حماية وتنمية الأطفال المعاقون وحماية وتنمية الأطفال اللاجئين والنازحين وحماية وتنمية الأطفال في نزاع مع القانون و أطفال الشارع والأطفال المتسولين والمرضى والمتسربين من التعليم وأطفال الريف والأطفال من الإناث والأطفال دون أسر والأطفال المجندين أو الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة ودعم وحماية وتنمية صحة الطفل في اليمن والحد من وفيات الأطفال وصحة الأسرة والطفل وتعزيز الصحة الأساسية والرعاية الاجتماعية وإعادة التأهيل البدني والنفسي وتوفير خدمات الحماية مثل خدمات العلاج الصحي والتأهيل الاجتماعي والنفسي وتقديم برامج الرعاية النفسية والبدنية والصحية في دور ومراكز الرعاية الاجتماعية المعنية بالأطفال وتوفير الاحتياجات الدوائية والعمل على تدابير خفض وفيات الأطفال ومكافحة الأمراض القابلة للتمنيع وضمان تغطية العامل الصحي لخدمات التحصين على مستوى كل مرفق

¹ <https://news.un.org/ar/audio/2013/06/295272>

صحي، ورفع معدل التغطية بالتحصين الروتيني و استئصال شلل الأطفال ومكافحة مرض الحصبة ومكافحة الكزاز الوليدي والملاريا ومكافحة النواقل ومرض السل و مكافحة البلهارسيا ومكافحة الديدان المنقولة بالتربة ووضع تدابير مكافحة سوء التغذية والحد من سوء التغذية في المجتمع اليمني خصوصاً بين الأطفال والأمهات و المراهقين توفير غذاء سليم وآمن. ومن المهم العمل على رفع مستوى تغطية الخدمات الصحية وخدمات الوقاية الصحية وتجهيز وتشغيل المرافق الصحية وتوظيف الكوادر الصحية وتوفير خدمات الصحة الإنجابية ورعاية المراهقين والتوسع في إدماج خدمات الصحة في المرافق الصحية وتجهيز عدد منها لتقديم خدمات الطوارئ التوليدية الأساسية والشاملة ورفع معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة وزيادة الكميات المنصرفة والعمل على تنمية الصحة المدرسية وصحة المراهقين وتقديم خدمات صحية لطلاب المدارس وتشجيع الصحة الإنجابية وحماية وتنمية الأطفال الأيتام وحماية الأطفال العاملين وحماية وتنمية الأطفال الموهوبين وحماية الأطفال في الصراعات وحالات الطوارئ¹.

٦ التعذيب وحقوق الإنسان¹

إن التركيز على التعذيب كأحد أولويات حقوق الإنسان في اليمن يأتي بسبب تعاقب الحكومات التسلطية والصراعات المتتالية مما جعل من التعذيب ممارسة مكثفة في اليمن وبالتالي فإن طرح التعذيب كأولوية يستدعي العمل على تفعيل المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء واحترام كرامتهم المتأصلة وقيمتهم كبشر وعدم التمييز بين السجناء على أساس العنصر أو اللون، أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد أو أي وضع آخر.

¹ https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84

¹ <https://www.ohchr.org/ar/fnstruments-mechanisms/instruments/convention-against-torture-and-other-cruel-inhuman-or-degrading>

واحترام المعتقدات الدينية والمبادئ الثقافية للفئة التي ينتمي إليها السجناء وتمتع السجناء بحقوق الإنسان والمشاركة في الأنشطة الثقافية والتربوية الرامية إلى النمو الكامل لهم¹ وإلغاء عقوبة الحبس الانفرادي والحد من استخدامها وتمكين السجناء من الاضطلاع بعمل مفيد مأجور يبسر إعادة انخراطهم في سوق العمل في بلادهم وبتيح لهم أن يساهموا في التكفل بأسرهم وبأنفسهم ماليا¹ .

ومن المهم العمل على توفير سبل الحصول على الخدمات الصحية وتهيئة الظروف المواتية لإعادة إدماج السجناء المطلق سراحهم في المجتمع في ظل أحسن الظروف الممكنة وتأهيل ضحايا التعذيب ودعم قضايا المعتقلين وتنظيم ورش توعية لعناصر الشرطة وقيادات السجون، وتوقيع الاتفاقيات كافة المتعلقة بحقوق الإنسان ذات الصلة بهم وكشف مصير المفقودين وتسليم جثامين الأموات منهم وتمكينهم من العدالة والإنصاف والعفو وبناء القدرات والدفاع والتحقيق والتعويض والتأهيل والعلاج الجسدي والنفسي والصحي والاجتماعي والإنساني والتضامني وحمائتهم من وصمة العار والظلم والتمييز، والعنف والانتهاكات وإلغاء عقوبة الإعدام والتعذيب وتفعيل أنشطة المجتمع المدني في النضال من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهم والالتزام بالمعاهدات التي تخصهم⁶ .

⁶ الإيدز وحقوق الإنسان¹

¹ <https://www.un.org/ar/observances/torture-victims-day>²

¹ <https://www.icrc.org/ar/document/prohibition-and-punishment-torture-and-other-forms-ill-treatment>

¹ <http://hrlibrary.umn.edu/afab/b039.html>⁴

¹ https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/hiv-aids?gad_source=1&gclid=Cj0KCQjw-rp-3BhDgARIsAEWJ6SzSUDHV_a7ZEISdcl1hEu5F3TYAK2qt0_DO7BOKXAv2nTTcz7RI_IYaAj0-EALw_wcB

يعتبر العمل على الإيذ من الأولويات المهمة في اليمن وذلك للحد من انتشاره والوقاية منه وخصوصاً أن اليمن دولة فتية أغلب مواطنيها من الشباب مما يجعل من الحكومة والقطاعات المختلفة ملزمة بالتوعية بتأثيراته ومخاطرة ووضع التشريعات والسياسات للحيلولة دون انتشاره والوقاية منه، ويمكن للحكومة والمؤسسات اليمنية العمل على هذه الأولوية من خلال الترويج لقيم الشفافية والمصارحة والقيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية عبر وسائل الإعلام وفي المدارس والمؤسسات الثقافية والعلمية وكذلك الدينية بهدف التوعية وحماية الصحة ومكافحة انتشار العدوى واتخاذ التدابير الفعالة ومن جهة ثانية لحماية حقوق الإنسان للمجتمع والأفراد وأسرهم، ومرض نقص المناعة المكتسب يعتبر كارثة إنسانية ويشكل تحدياً من أخطر التحديات التي تواجه التقدم والتنمية إضافة إلى تأثيراته السلبية الاجتماعية والنفسية، وتهديد الأمن الاجتماعي والاقتصادي¹ وعلى الأفراد المصابين وأسرهم والنسيج الاجتماعي وقطاعات الصحة والعمل والتعليم والحقوق والفئات المختلفة وبخاصة الضعيفة مثل المرأة والطفل يفاقم من مشكلة التمييز وانعدام المساواة، وما زال هناك الكثير الذي يمكن عمله في اليمن على صعيد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية والأممية وغير المؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية والحقوقية وغيرها وذلك يحتاج الى النهوض بما يعمل على توفير مستلزمات الوقاية من فيروس نقص المناعة، والتخفيف من وطأته بالنسبة للمصابين، ورعاية ودعم المصابين، ومنع التمييز بسبب الإصابة بالمرض، وإطلاق حملات إعلامية مكثفة، وفتح حوار بين الحكومات والمؤسسات المختلفة ووضع القوانين والمدونات ومن ثم البرامج والسياسات التي تسهم في تحقيق الأهداف المذكورة، سواءً للمتضررين أو للجهات الرسمية أو لأصحاب العمل أو المعوقين أو لجنس المصابين، والعمل على الوقاية من خلال الإعلام والتثقيف عبر حملات توعية وبرامج تثقيفية وصحية وتدابير عملية لدعم تغيير السلوك وكذلك الامر يحتاج الى تدريب وتدريب

¹ <https://www.ohchr.org/ar/special-procedures/sr-health/hfv aids-and-right-health>

مدربين ومشرفين سواء في ميدان الرعاية الصحية والسلامة المهنية او الرعاية الاجتماعية وفي ميدان الرعاية لابد من عدم التمييز وتوفير ضمانات اجتماعية والحرص على السرية، وتوفير معلومات وحقائق أساسية عن مرض الإيدز وتصحيح المعلومات غير الدقيقة وغير الطبية والتعريف بأعراض الإصابة بالإيدز والأمراض المرتبطة بضعف جهاز مناعة الجسم¹ والعقاقير المضادة له وطرق الوقاية منه، والعمل على التوعية بأسباب انتشار المرض ومحاربتها من قبيل انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. والفقر والامية والظروف الاقتصادية والاجتماعية وتعاطي المخدرات والعقاقير واستخدام الإبر الملوثة والحروب والنزاعات المسلحة وانعدام الأمن والاتصالات الجنسية غير السليمة كلها عوامل تسهل الإصابة بالمرض وانتشاره، والتعريف بمخاطر مرض الايدز وتأثيراته السلبية الوخيمة على الصعيد الصحي والاجتماعي والنفسي والحقوقى وعلى الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويمكن العمل على تبين دور الاتفاقيات والإجراءات والتدابير الملائمة والتشريعات في تقليل انتشار المرض ومن جهة أخرى تبين الدور السلبي للحرب والحصار والعقوبات والصراعات¹ والنزاعات والإرهاب وضعف المتابعة وتردي الأحوال الصحية والمعيشية وكذلك سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وضعف الوعي والثقافة الصحية والحقوقية بشكل وانعدام وتدهور الرقابة وشحة الأدوية⁶ في زيادة انتشار المرض¹.

¹ <https://news.un.org/ar/stofv/2020/08/1060452>

7

¹ <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/9d2408e2-a709-48ee-ac82-a9ed0119f62d/1>

¹ <https://www.unicef.org/ar/%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%86%D9%82%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9>

ومن المهم العمل على أن تكون مقاربات الأيدز تحترم حقوق الإنسان من قبيل الحق في الصحة والضمان الاجتماعي والسرية وحماية الفحوصات الإجبارية والحق في سرية البيانات والحق في عدم التمييز والحق في العمل واختيار نوع العمل بحرية وفي أجور مناسبة و تعويض عادل ومناسب والتمتع بأوقات الفراغ، وحق المساواة بين الجنسين وتوفير بيئة صحية وإشاعة أجواء الحوار والتضامن الاجتماعي، والنل بسرية كاملة مع الإصابة وتوفير الوقاية والرعاية والدعم، وتعزيز الوقاية والايجابية ومناهضة المخدرات والجنس خارج إطار الزواج ورفع معايير نقل الدم وزيادة مراكز العناية بالصحة وتخفيض كلفة العلاج وأسعار الدواء الغالية ووضع التشريعات المتعلقة بالمرض، والعمل على تحديد تعريف علمي شامل بحديثات المرض وسبل الوقاية منه والحد من انتشاره وتأثيراته ناهيك عن رعاية المصابين، وأخذ مبدأ المساواة وعدم التمييز بنظر الاعتبار سواء للمصابين وأسرهم وذلك عبر قوانين الأحوال الشخصية من خلال تحديد السن القانوني للزواج الحد الأدنى وواجب الوالدين إزاء الأطفال ورعاية ووضع الأطفال خارج إطار الزواج، ووضع ضوابط وانظمة صحية كفيلة برعاية المصابين وتقديم ضمانات اجتماعية لهم، من خلال الحق في الصحة وحق الضمان الاجتماعي¹.

ومن المهم العمل على ضبط قوانين العمل والضمان الاجتماعي وعدم التمييز والعمل وفق شروط عمل عادلة ومرضية وضمان حق الحصول على المعلومات من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية وعدم فرض رقابة على المعلومات، ووضع التشريعات خاصة بقطاع التعليم للوقاية والرعاية والعلاج من خلال توفير منظومة معلومات ملائمة تسهم في زيادة الوعي وتوفير اعتمادات كافية للمصابين، ووضع تشريعات وإجراءات ذات صلة بتوفير المرافق الصحية الضرورية سواء احترام خصوصيات او من خلال الصحة الانجابية والجنسية، ودراسة القوانين والأنظمة النافذة بهدف ملاءمتها مع الشريعة

¹ <https://web.test.ohchr.un-icc.cloud/ar/health>

لحقوق الإنسان، وتفعيل التدابير التي تساهم فيها المنظمات غير الحكومية، وزيادة الاهتمام بمنظومة حقوق الإنسان¹.

ومن الأهمية بمكان العمل على توفير الدعم الكافي للوقاية والحد من انتشار الوباء وتأثيراته. والخضوع لمراقبة طبية وحازمة، وعدم إهمال أية شكاوى بشأن وجود إصابات بهذا المرض، وإجراء فحص سريري لكل هذه الحالات المشكوك فيها. وتوريد الأدوية اللازمة لمكافحة المرض، وتفعيل الرقابة الصحية، وإجراء فحوصات مكثفة وجعلها إجبارية وعمل مسح شامل لتقصي حقيقة انتشار المرض في اليمن، والعمل على تصميم البرنامج الوقائي الفعال للحد من انتشار المرض والتوعية وتنقيف الجمهور بطرق الإصابة، وتوفير مستلزمات الوقاية وفحص الدم المتبرع به قبل استخدامه، ورعاية المرضى أو حاملي الفيروس وتقديم الدعم المادي لهم. والعمل على توفير الأدوية الخاصة بالمرض مجاناً، ودراسة طرق ونسب الإصابة، وتفعيل الشراكات مع الوزارات المعنية والمنظمات الجماهيرية والجمعيات غير الحكومية والمنظمات الدولية للعمل على التوعية والتنقيف لعموم الجمهور، وتوفير مستلزمات التعقيم وفحص الدم المتبرع به قبل استخدامه للتأكد من سلامته، ورعاية المرضى وحاملي الفيروس، وإعطاء اهتماماً خاصاً بالمصابين وتقديم لهم الرعاية الصحية والاجتماعية من خلال المراكز العلاجية والارشادية وتقديم الدعم المادي لهم وتوفير الأدوية، وتقليل انتشار المخدرات والبطالة¹، وتقليل الثغرات والعيوب والانفلات الأمني والفساد المالي والإداري وضعف الرقابة وصعوبة إجراء التفتيش، والاهتمام بالمرضى والمصابين وفحصهم ومراعاتهم ومعالجة أسباب الإهمال والتقصير، وزيادة الإجراءات المعتمدة والانضباط، واتخاذ

¹ <https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-conditions/hiv-aids/symptoms-causes/syc-20373524>

¹ <https://www.fao.org/4/y6059a/y6059a.htm>

إجراءات للوقاية الأولية من المرض والحد من انتشاره ومعالجة آثاره الضارة والاهتمام بالمعاقين المصابين به وزيادة حجم ومصداقية المعلومات الخاصة به ¹.

التعامل الحكيم في الصراعات ¹

تعتبر حقوق الإنسان في حالات الصراع الأكثر تضررا وبالتالي تصبح أولوية مهمة وخصوصا في حالة اليمن والمجتمع اليمني، وفي التالي أفكار حول ماهية المخاطر التي تصيب حقوق الإنسان في الصراع، وما الذي يمكن عمله في ضوء المعايير الدنيا لحماية حقوق الإنسان في الطوارئ والتي يفترض أن تستجيب لأي حالة إنتهاكات قد تصيب حقوق الإنسان وحمايتها والقيام بعمل خطط، واستراتيجيات، وأنشطة متعلقة بحمايتهم وبناء القدرات في مجال حماية حقوق الإنسان، والتعرف على القضايا الرئيسية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتأسيس ممارسات جيدة، وإتاحة الفرص لتبادل الخبرات في فهم السياق لحالة الطوارئ وقضايا حماية حقوق الإنسان الناشئة عنها، وتأثيرها، ونطاقها، والتدخلات لحماية حقوق الإنسان فيها، والحد من تأثيراتها السلبية، وتعزيز المعرفة والقدرات للاستجابة لها، والبرمجة والتخطيط لحماية حقوق الإنسان فيها بشكل شمولي وجيد ¹.

ويجب العمل على تحسين فهم العوامل التي تجعل من حقوق الإنسان عرضة للخطر، وتحسين طرق الاستجابة في الوقاية، والتأهب، وتطوير المعارف، وتحسين التنسيق بين الفاعلين في حماية حقوق الإنسان، وبناء القدرات للعاملين، ووضع مبادئ مشتركة

¹ <https://www.unfpa.org/ar/Events/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%AF%D8%B2>

¹ <https://www.ohchr.org/ar/prevention-and-early-warning/human-rights-prevention-conflict-or-crisis-and-building-resilience>

¹ <https://www.ohchr.org/ar/prevention-and-early-warning/about-prevention-and-human-rights>

بينهم، وتطبيق المعايير الدنيا لحماية حقوق الإنسان، وتقوية التنسيق بين المؤسسات المختصة، وضمان جودة الأنشطة ونجاحها في العمل معهم، وتحسين المسألة في هذه الأنشطة، وتحديد المجالات المهنية المرتبطة بها، وتوفير ممارسات رشيدة ودروس مستفادة، وتحسين المناصرة والتواصل في مجال المخاطر والاحتياجات وماهية الاستجابة التي تحتاجها أنشطة وممارسات حماية حقوق الإنسان، والعمل في حماية حقوق الإنسان عبر تجنب تعريض الناس للمزيد من الأخطار، وضمان وصول الناس إلى المساعدة دون تحيز، وحمايتهم من الأذى الجسدي والنفسي الناتج عن الانتهاكات والإكراه، ومساعدة الناس للمطالبة بحقوقهم، والتماس الحلول المتاحة، والتعافي من آثار الانتهاكات، وتقوية أنظمة حماية حقوق الإنسان، وتقوية القدرات على تخطي الظروف الصعبة، وتفعيل حقوق البقاء والتنمية، وعدم التمييز.¹

إن هناك أهمية لضمان استجابة نوعية لحماية حقوق الإنسان تهتم بالتنسيق، والموارد البشرية، والتواصل، والمناصرة، والإعلام، وإدارة البرنامج، والمعلومات، وإدارة الرصد، وتلبية احتياجات الحماية من المخاطر، والإصابات، والانتهاكات، والممارسات المؤذية، والضائقة النفسية، والاجتماعية، والاضطرابات، وعمالة حقوق الإنسان، والعدالة الخاصة بهم، وتطوير استراتيجيات ملائمة وتطوير الآليات المجتمعية، وحماية حقوق الإنسان المستبعدين، ودمج حماية حقوق الإنسان ضمن القطاعات الأخرى، والعمل على الإنعاش الاقتصادي، والتعليم، والصحة، والتغذية، والمياه والصرف الصحي، والمأوى، وإدارة المخيمات.¹

¹ <https://www.un.org/sg/ar/content/chapter-ii-d-promotion-and-protection-human-rights-0>

¹ <https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/enforced-disappearances/>

ومن المهم معرفة ما يجب وما لا يجب القيام به في حماية حقوق الإنسان في الصراع والتدخلات الإنسانية وتحديد العاملين والمستخدمين لهذه المعايير، ومساعدة المنظمات الراغبة بالتدخل على العمل بجودة، وضمن خارطة عمل مصممة بمهارة لتحقيق أعمالها، وتحديد المجالات ذات الصلة بالعمل الإنساني، والأشخاص الذين يعملون مباشرة مع حقوق الإنسان والأسر والمجتمعات، وصانعي السياسات، والمنسقين العاملين في المشاريع الخاصة بحماية حقوق الإنسان في المنظمات، والجهات المانحة، والأكاديميين، والأشخاص الذين يعملون في مجال المناصرة، ووسائل الإعلام، والاتصالات، وموظفي الحكومة، والذين يعملون في منظمات مستقلة أو متعددة الأطراف، والذين يعملون في نظام العدالة¹.

٨

ويجب التعرف على مشاريع حقوق الإنسان في الصراع، وكيفية استخدامها للتخطيط، وحساب تكلفة التدخلات الإنسانية، وبناء توقعات مشتركة وقابلة للقياس، وبناء اتفاق على مبادئ مشتركة بين مختلف الجهات الفاعلة، ومراقبة وتقييم النوعية والفعالية، وتوجيه وتقييم وتخصيص التمويل، وتجنيد وتدريب موظفين أو شركاء جدد، وتمكين المناصرة، وإطلاع صناع القرار، وتمكين العاملين في القطاعات الأخرى من العمل الإنساني لحماية حقوق الإنسان بشكل أفضل، والوقاية من إساءة المعاملة والاستغلال والإهمال والانتهاكات ضد حقوق الإنسان، وتحسين الاستجابة الإنسانية¹، وضمان استجابة نوعية أفضل في الوقت المناسب، وبأقل تكلفة، والعمل على تنسيق الجهود لحماية حقوق الإنسان من أجل ضمان أن تكون الاستجابة الإنسانية كاملة وعالية الكفاءة وتوقيتها مناسب ودعم تقديم الخدمات، والمساعدة على صنع القرار للاستجابة الإنسانية، والتخطيط ووضع الاستراتيجيات، والمناصرة، والرصد وكتابة التقارير، ووضع

¹ <https://www.icrc.org/ar/law-and-policy/human-rights-law>⁸

¹ <https://news.un.org/ar/story/2023/12/1126737>⁹

خطة الطوارئ والاستعداد وبناء القدرات في الأنشطة الخاصة بحماية حقوق الإنسان، وضمان استناد جميع البرامج إلى القدرات والموارد والهياكل القائمة، ومعالجة المخاطر والاحتياجات الناشئة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان في حالة الطوارئ، وتحليل وتقييم الاحتياجات التي حدثت نتيجة حالة الطوارئ، والتخطيط الاستراتيجي لها وتعبئة الموارد لتلبيتها، وتنفيذها ورصدها ومراجعتها وتقييمها، وتفعيل الرصد في الطوارئ عبر عملية مستمرة وديناميكية وجمع معلومات موضوعية وآنية وأخلاقية وتستخدم بطريقة منهجية، وإطلاق وتوجيه نشاطات الوقاية والاستجابة، وذلك مع أهمية أن تكون المعلومات التي جمعت عبر عملية الرصد أساسية وقياس التغيير وتستخدم المؤشرات توضح الأثر من التدخل ونتائجه وتسهم في عملية المراجعة والتقييم للتدخل الإنساني في حماية حقوق الإنسان في الطوارئ، وتعطي معلومات تفصيلية أيضا في ماهية المخاطر والأخطار الجسدية التي يمكن أن تصيبه¹.

ومن المهم لتفعيل أولوية التعامل الحكيم مع الصراعات المعرفة بماهية المخاطر الجسدية التي يمكن أن تصيب حقوق الإنسان في الطوارئ وأن تتم معالجتها بسرعة وبشكل ملائم، وضمان تلقي الإنسان المساعدة الملائمة والحماية من الأذى والإصابة والإعاقة الناتجة عن المخاطر الجسدية، وأن تتم الاستجابة للاحتياجات الجسدية والنفسية الاجتماعية للمصابين بسرعة وكفاءة والعمل على مجموعة من الأفكار، والمفاهيم التي تساعد على فهم الانتهاكات، والممارسات المؤذية الأخرى التي يمكن أن تصيب حقوق الإنسان في الطوارئ، وما ينطوي عليه من مخاطر، والتعرف عليها،

1

8

0

<https://taideed.org/hoqooq/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3-%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1/>

وصنع فكرة واضحة عن الانتهاك، وأسبابه، وممارساته، وتبويراته، وضمان أن يحظى الناجون باستجابات ملائمة لهم¹.

ومن المهم في أوقات الصراعات العمل على العنف القائم على النوع الاجتماعي ومعرفة كيفية منع ومواجهة الانتهاكات الجنسي إلى جانب الاستجابة الآمنة والسريعة والشمولية، ويقصد بالعنف الجنسي أي فعل جنسي غير مرغوب به، والتحرش الجنسي، والاعتصاب والدعارة، والاستغلال الجنسي، والذي يعتمد على ديناميكيات القوة بين الطرفين، وضمان حقوق الإنسان ذوي الإعاقة، وحقوق الإنسان المنتمين لجماعات أو قوات مسلحة، والنازحين، واللاجئين، وتشريد السكان من مجتمعاتهم المحلية، والفقر ونقص الخدمات الأساسية والغذاء، وانتشار الاتجار بالبشر التي تزيد في أوضاع الصراع¹.

وعلى نفس النسق هناك أولوية للعمل على حقوق الإنسان في المجتمع، وتدني أو ضعف تصميم إدارة المخيم الذي يعيش فيه حقوق الإنسان النازحين أو اللاجئين، وعدم وجود أنظمة أمنية فعالة من قبل الشرطة أو أفراد الأمن أو لجان الأمن الشعبية، وغياب قوة القانون في مراحل الصراع في الغالب، وقدرة الدولة التي تعيش الصراع على مسألة الجناة وخصوصاً إن كانوا لا يعيشون ضمن الأراضي التي تحكمها وكثرة حالات الانتهاكات الجنسي بسبب العادات والتقاليد المجتمعية المنتشرة كالزواج المبكر، والزواج القسري، وإعطاء الزوج صلاحيات غير محدودة في التعامل مع زوجته مما يعزز الاعتصاب الزوجي، وافتقار النساء لبطاقة إثبات الهوية، وغياب دور المرأة في الشرطة، وإدارة المخيمات، وتوزيع المساعدات، والعمل على ضمان توفير الخدمات

¹ <https://www.amnesty.org/3r/location/middle-east-and-north-africa/middle-east/yemen/report-yemen/>

¹ <https://www.who.int/ar/news-room/commentaries/detail/conflict-and-crisis-reveal-the-tip-of-the-iceberg-the-world-s-vulnerable-face-in-accessing-their-right-to-health>

للنساء وحقوق الإنسان بطريقة تحد من الانتهاكات القائم على النوع الاجتماعي مثل المدارس القريبة من المناطق السكانية، ونساء يقمن بتقديم الخدمات، وتصميم ووضع المخيمات بطريقة تقلل احتمالات الانتهاكات القائم على النوع الاجتماعي مثل الإضاءة في المراحيض، والعمل على تغيير المعايير الاجتماعية التي تدعم الانتهاكات مثل التمييز ضد الفتيات، والزواج المبكر، ووجود نساء في وحدات الشرطة المجتمعية، وكسر جدار الصمت حول الانتهاكات الأسري، والعمل على محاسبة الجناة، وتقوية أنظمة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، وتقوية آليات وأنظمة المعالجة لتخطي هذه الظروف معيار مهم من معايير حماية حقوق الإنسان في الطوارئ، وتقوية آليات التدبير والقدرة على تخطي الظروف الصعبة وحصول الإنسان المتضرر بشكل خطير على الدعم الملائم، وتلبية الاحتياجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة، ومعالجة السلامة الجسدية، والفكرية، والعاطفية، ودعم تنمية علاقات اجتماعية إيجابية، وأن يكون للأشخاص إمكانية الوصول للموارد الاقتصادية والبيئية وإعادة الاتصال بين الإنسان وأفراد الأسرة والأصدقاء والجيران وتشجيع الصلات والتفاعلات¹.

وعلى سبيل التعزيز فمن المهم العمل على تعزيز الشعور بالكفاءة والسيطرة على حياة الفرد، وتعزيز المرونة، والقدرة على تخطي الظروف الصعبة، وزيادة احترام كرامة حقوق الإنسان، ومتابعة الأنشطة والتقاليد الثقافية، والعودة لروتين العمل العادية، وتعزيز تقديم المعونة، وتشجيع الطرق الفردية والجماعية لتخفيف التوتر وحماية الإنسان من الاستخدام في الأعمال العدائية من قبل القوات أو الجماعات المسلحة، وضمان عدم ضياع حقوق الإنسان في فوضى الحرب وتوفير المدارس، والمستشفيات والحماية من الاختطاف، أو القبض أو الاحتجاز أو التشريد أو الإجلاء لأسباب طبية أو بسبب الإغاثة والمساعدات التي تقدم، والحماية من الاتجار بالبشر والفقر، والانفصال و

¹ <https://www.ohchr.org/ar/humanitarian-crises/our-work-human-rights-humanitarian-action>

الإهمال، وإساءة المعاملة الجسدية، والعاطفية، والاستغلال الجنسي، والتجنيد العسكري، والاعتقال التعسفي، والاتجار، والتمييز والحرمان من الحصول على الطعام، والمأوى، والسكن، والخدمات الصحية والتعليمية، وعدم وجود البيئة الأسرية والرعاية المستمرة¹.

إن هناك العديد من الإجراءات والتي يمكنها حماية حقوق الإنسان في الصراعات من قبيل استخدام حملات الاتصال الجماهيرية وتوفير المعلومات، وتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية، وتعزيز الإجراءات الحكومية، واستخدام برامج التحويلات النقدية. وإنشاء آليات للرصد، وحماية الإنسان من الانتهاكات والاستخدام المتعمد للقوة أو السلطة، أو التهديد بذلك، وحماية الإنسان من الموت أو الإصابة نفسية أو الحرمان والعنف الجسدي والنفسي، والإهمال المتعمد أو المعاملة السيئة أو الاستغلال الاقتصادي، والاستغلال الجنسي، والاتجار، والتمييز، والإهمال، وسوء المعاملة، والإيذاء والاشتباكات والقتل والوصول إلى إجابات عن أسباب الانتهاكات ضد حقوق الإنسان ومحاولة الوصول إلى حلول لها في جميع المجتمعات وفي كل السياقات المعيشية وعلى جميع الأصعدة¹.

ومن أولويات العمل في هذا الجانب البحث في الالتزام الدولي للدولة أمام العالم بحظر الانتهاكات ضد حقوق الإنسان كأولوية من ناحية الانضمام والتصديق على الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات المتخصصة، وهل صادقت الدولة عليها، وفي حال مصادقتها

1

8

4

<https://emergency.unhcr.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9>

1

8

5

<https://www.unicef.org/mena/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9>

هل بدأت العمل على الأرض في تفعيل العمل بها في مؤسساتها وشوارعها ومجتمعاتها أم لا، وما هي الخطوات التي حققتها الدولة لتنفيذ مواد وتوصيات تلك الاتفاقيات والبروتوكولات والدراسات والتوصيات، وهل كانت لدى الدولة ولتكن هنا اليمن تحفظات على أي مواد من تلك الصكوك الدولية أو الإقليمية وهل قامت بسحبها أم لا، ويمكن طرح الأسئلة عن المجتمع المدني في الدولة وهل قامت تلك المؤسسات الغير حكومية بالتنوعية بحقوق الإنسان والضغط لأجل تطبيق موادها والعمل على وضع التقارير الخاصة بتطبيق حقوق الإنسان ومناهضة الانتهاكات ضده في الدولة أم لا، وهل ساهمت في وضع التقارير الخاصة بالانتهاكات، وساهمت مع الدولة في التحضير لهذه التقارير وتقديمها في مواعيد استحقاقها، ومدى مشاركة مؤسسات المجتمع المدني الدولة في وضع التقارير الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان أو بالانتهاكات، والمشاركة في صياغة وتحضير تلك التقارير¹.

ومن المهم معرفة ما هو دور الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في المجتمع المحلي في الدولة في وضع الإجراءات وتنفيذ المشاريع على أرض الواقع لتنفيذ ملاحظات اللجنة، والتدابير التي اتخذت لإعمال تلك التوصيات والتعليقات والملاحظات على أرض الواقع من توعية وتدريب وبناء قدرات ووقاية ورصد وتوثيق وعلاج وتطوير قوانين توفير الدعم الوطني والإقليمي والدولي بما يضم الدعم المالي والسياسي والمجتمعي للتنفيذ¹.

وبالنسبة للجانب التشريعي والقانوني يمكن السؤال هل اشتملت التشريعات الوطنية بشكل واضح على حظر كافة أشكال الانتهاكات ضد حقوق الإنسان وفي مختلف أماكن

¹ <https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/march-2022/17420>

¹ <https://www.fidh.org/ar>

تواجههم وهل أدرك كل العاملين مع حقوق الإنسان والمحيطين بهم أن هذه القوانين ملزمة وواضحة ويجب تطبيقها¹.

وفي المجالات المؤسسية يمكن وضع أسئلة حول ما هي المؤسسات التي ما زالت تستخدم العقاب والانتهاكات والتعذيب، وهل هناك قوانين وطنية واضحة ومحددة تمنعها، وهل تمت توعية العاملين، وهل يعرف العاملين في أن حماية حقوق الإنسان يشمل الحضر، والوقاية، وحماية الضحايا، والتعافي، وعقاب المعتدي، والانتهاك البدني، والجنسي، والنفسي، وما الإجراءات التي تم اتخاذها لحظر تلك الممارسات.¹

وفي مجال الرصد يمكن وضع أسئلة حول هل تتوفر آليات لرصد الانتهاكات والعقاب والتعذيب، وما هي هذه الآليات، ومن هي الجهة المسؤولة عن عملية الرصد؟ وما هي آلية عملها؟ وما هو الإطار القانوني الذي ينظمها، وما هي الآليات الامنة والحساسة لتفعيلها، ومدى تواجد اليات الشكاوي، وهل هناك نظام لتوثيق البلاغات والشكاوي، ومن هي الجهة المسؤولة عن عملية التوثيق، وهل هي متاحة للجمهور، وكيف يستفيد منها، وهل هي مرتبطة بقاعدة بيانات على المستوى الوطني، و كيف يتم التنسيق مع آليات الابلاغ الاخرى المتوفرة على المستوى الوطني، وما هي الجهود التي تبذلها الدولة او الجهات المسؤولة عن الآليات المتوفرة للشكاوي والابلاغ، وهل توجد مبادرات تقوم بها الدولة لخفض الانتهاكات من قبيل الأنظمة والسياسات والمدونات والإجراءات والاطر القانونية التي تعمل على تخفيف حالات الانتهاكات ضد حقوق الإنسان. وهل لدى العاملين في هذا المجال القدرة والتدريب¹ اللازمين للاستجابة والوقاية¹.

¹ <https://inee.org/ar/eie-glossary/alastjabt-alansanyt> 8

¹ <https://arabic.iilhr.org/> 8 9

¹ <https://cnxus.org/ar/theme/humanitarian-emergency-response-programming/>

وتزداد الانتهاكات ضد حقوق الإنسان في مراحل النزاعات والحروب وحالات الطوارئ التي تمر بها بعض الدول كما حدث في الدول التي مرت بمرحلة الربيع العربي في العالم العربي ٢٠١١ حيث دخلت بعضها مرحلة نزاع مريع ومستمر كان له تأثير كبير على نقشي الانتهاكات ضد حقوق الإنسان على نطاق واسع، وفي هذه الحالات يفترض بالدول التي تمر بحالات النزاع أو الحروب والطوارئ العمل بجدية على تحديد الخطط ورفع مستوى جاهزيتها لحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات في المراحل الزمنية والوطنية المركبة والخطيرة والعمل على تطوير وتطبيق القوانين والآليات الوطنية والمحلية التي تعمل على حماية حقوق الإنسان، وفهم دور الأزمات ونتائجها الخطيرة مثل اللجوء والنزوح والعنف المسلح والاضطرابات السياسية والأمنية، ومعرفة هل هذه الآليات مرتبطة بنظام حماية وطني وفعال، ومعرفة كيف يمكن حماية حقوق الإنسان رغم الصعوبات والتحديات التي يمكنها أن تعرقل هذا العمل بسبب الحرب أو الأزمة السياسية، وهل القوانين، والإجراءات، والتدابير التي تعتمد عليها الدولة لوقاية وحماية حقوق الإنسان أثناء الطوارئ تشمل الكل دون أي تمييز، ومعرفة ما هي التشريعات التي تمنع استخدام وتجنيب حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة^١.

ومن المهم التعرف على الخدمات التي تتوفر للإنسان في مرحلة النزاعات والتأكد أنها متاحة حسب القانون والممارسة للجميع دون أي تمييز مثل الإبلاغ والشكوى، الخدمات التعليمية والصحية، إعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي، والتأكد من وجود آليات رصد ومتابعة الانتهاكات ضد حقوق الإنسان في حالات الطوارئ، ومساهمة المجتمعات ومؤسسات المجتمع المدني في الجهود التي تبذلها الدولة لضمان مشاركة حقوق الإنسان في تحليل أوضاعهم وتقديم مقترحاتهم أثناء حالة الطوارئ وما بعدها^١.

¹ <http://hrlibrary.umn.edu/arab/IDP-guiding.html>

¹ <https://www.spherestandards.org/ar/humanitarian-standards/>

ومن الآليات المهمة لحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات وجود مؤسسات المجتمع المدني المستقلة في عملها والتي تنشط في مجال تطبيق الصكوك الحقوقية والحماية من الانتهاكات، ولكن على الجانب المجتمعي أو الحكومي يفترض وجود مؤسسة مستقلة مختصة بحقوق الإنسان، ومن هنا ينبع السؤال المتعلق بمدى تواجد هذه المؤسسة في الدولة، وما هي أدوارها وصلاحياتها وإطارها القانوني ومن يديرها، وهل تسهم مراجعة التشريعات واقتراح تعديلات على القوانين بهدف حظر كافة أشكال الانتهاكات على حقوق الإنسان، وهل تقوم بمراقبة وتوثيق الانتهاكات على حقوق الإنسان في مختلف أمكنة وجوده ومتابعته مع الجهات المختصة¹.

٣

ومن المهم معرفة هل تعمل الدولة على إجراء تحريات ومراقبة المؤسسات العامة المختصة في رعاية حقوق الإنسان، وما هو دورها في تلقي شكاوى الأفراد أو المجموعات المهنية وآليات متابعتها، وهل تقوم بتفعيل أنشطة برفع الوعي العام بأهمية وقاية وحماية حقوق الإنسان، وهل تعتمد إلى نشر تقارير دورية عن عملها، وهل قامت هي أو أي مؤسسة أخرى بتفعيل خط لمساندة حقوق الإنسان، ومدى قدرتها على خلق الآليات الآمنة للإبلاغ عن الانتهاكات، وما هي الآلية القانونية التي بسببها أنشئت تلك المؤسسة؟ وما هي الأدوار والصلاحيات المعطاة لهذا الخط وكيف طورت تلك المؤسسة آليات التنسيق مع الجهات المعنية بحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات في الدولة والمجتمع الذي تعمل به، وكيف طورت آلية عمل هذا الخط؟ وكيف قامت بتفعيل آليات الإحالة والمتابعة والتوثيق، وهل قامت بالتنسيق مع الخطوط الأخرى المشابهة لها في

¹ <https://www.hrw.org/ar/world-report/2024/country-chapters/yemen>

نوع الخدمة، وكيف عملت هذه المؤسسة على الترويج لخط مساندة حقوق الإنسان ليصبح متاح للجميع للاستفادة منه في حمايتهم من الانتهاكات¹.

وتحتاج أنشطة حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات على نطاق المجتمعات إلى الكثير من المعلومات والبيانات المختصة بحالات الانتهاكات ومدى انتشارها و شدتها وخطورتها، وتحتاج أنشطة ومشاريع حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات إلى قواعد بيانات كبيرة ونشطة وشاملة ونظام جيد لإدارة هذه البيانات وإدارة المعلومات الخارجة منها، ويفترض في حال كان هناك رغبة لدى الدولة والمجتمع بحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات العمل على تحديد نوع الأنظمة المتوفرة لجمع البيانات والمعلومات عن حقوق الإنسان وتحديد المعرضين للعنف وللخطر، ومعرفة هل نظام المعلومات ذات الصلة بالانتهاكات على حقوق الإنسان هو نظام موحد تديره جهة محددة تخضع لأنظمة إدارية رسمية أو ذات طابع خاص¹.

ومن المهم معرفة ما هي طبيعة البيانات التي تستوفيهما، وما هي مصادرها، وهل يوجد قواعد بيانات قطاعية تديرها وحدات إدارية متخصصة تتعلق بالصحة، التربية، الشؤون الاجتماعية، وما هي آلية استيفاء البيانات وتنسيقها و طبيعة العلاقة مع النظام الوطني للمعلومات، وهل استيفاء البيانات يستند إلى لائحة مؤشرات علمية واضحة متفق عليها من جميع القطاعات و مرتكزة على معايير عالمية ودولية، وهل البيانات مصنفة على أساس الجنس، الفئة العمرية، خصائص الأسرة، التحصيل العلمي، التوزيع الجغرافي، وهل تتوافر نظم بيانات خاصة توثق حالات وفيات حقوق الإنسان وتلحظ فيها أسباب

¹ <https://ar.irm.greenclimatefund/news/human-rights-principles-safeguard-policies-gram-partnership-webinar-secu-and-ohchr>

¹ <https://www.etc-graz.eu/wp-content/uploads/2020/08/manual-human-right-22-9-2014-2.pdf>

الوفاة ولا سيما الوفاة نتيجة الانتهاكات على حقوق الإنسان، وتنشأ عن هذه البيانات والمعلومات الكثير من التقارير التي تشرح حالات الانتهاكات ضد حقوق الإنسان وانتشارها وشدتها وحاجة المجتمعات إلى التدخل لعلاج هذا النوع من الانتهاكات على حقوق الإنسان¹.

9

ومن المهم وضع أسئلة عن مدى استثمار هذه البيانات والمعلومات في وضع التقارير المتخصصة بالانتهاكات ضد حقوق الإنسان، وهل تنشر تقارير عن هذه الحالات، وهل يصدر عن نظام المعلومات تقارير دورية تعرض للرأي العام أو لأصحاب القرار، وكيف تستفيد الدولة من هذه التقارير، وهل هناك جهة مختصة تحلل هذه البيانات وتضع اقتراحاتها برسم السياسات العامة، وما هي الدراسات أو الأبحاث التي جرت وتناولت موضوع الانتهاكات ضد حقوق الإنسان، وهل هذه الدراسات والأبحاث التي نشرت أخذت بعين الاعتبار مشاركة حقوق الإنسان، وهل تخطط الدولة والمؤسسات المعنية لإجراء دراسات وأبحاث جديدة تطل إشكاليات محددة من الانتهاكات ضد حقوق الإنسان أم لا¹.

9

إن حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات تحتاج الكثير من العمل في رصد واقع الانتهاكات ضد حقوق الإنسان وتحديد المشكلات والأولويات، ووضع خطة عمل لمناهضة هذه الأفعال بما في ذلك، رسم السياسات والبرامج، وتحديد الجهات المسؤولة عن تنسيق التنفيذ، ورصد الاعتمادات المالية والبشرية اللازمة، ووضع مؤشرات تقييم الأداء ومتابعة التنفيذ، وتقوية الالتزام الوطني والمحلي، وحظر جميع أشكال الانتهاكات، وإعطاء الأولوية للوقاية، والترويج لقيم عدم استعمال الانتهاكات، وتعزيز قدرات جميع

¹ https://mpr.a.ub.uni-muenchen.de/2229/1/MPRA_paper_2229.pdf

¹ <https://www.un.org/ar/ukraine-crisis-response/humanitarian-response>

المتعاملين مع حقوق الإنسان، وتوفير خدمات الإصلاح والإدماج الاجتماعي، وإنشاء أنظمة وخدمات للتبليغ تكون سهلة المنال ومناسبة، وضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب، واستحداث وتنفيذ نظام منهجي لجمع البيانات وإجراء البحوث، وتقوية الالتزام الدولي، ووقف الانتهاكات في كل مكان.¹

٨

إن حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات تحتاج أيضا الكثير من الأعمال على كافة الأصعدة من رأس الحكومات لقاعدتها والعمل جنب لجنب لإعداد الخطط الوطنية، والاستراتيجيات والمسؤوليات التي تحدد الأنشطة الخاصة بحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات، والإجراءات التي تتخذ لمناهضة الانتهاكات وتطوير القوانين التي تمنع ممارسته، وإعطاء الأولوية للوقاية من أشكاله المختلفة وزيادة الوعي به، والعمل على نشر القيم لعدم استعماله أو ممارسته، والعمل على توعية المتعاملين مع حقوق الإنسان باستخدام الوسائل والسياسات والتدابير القانونية المتوفرة لحماية حقوق الإنسان، والتنفيذ الفعلي لها مع تعظيم دور المجتمع المدني في التصدي لها، والعمل على تحديد أهم الأطراف المعنية، وأدوارها ومسؤولياتها، والتدابير التي يوصى باتخاذها في مجال التشريع، والسياسات، والإجراءات التي يتطلب اتخاذها في الأماكن التي يمارس فيها، وضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب، وتطبيق الإجراءات والجزاءات، وتفعيل التدابير المتخذة ضد مرتكبي جرائم الانتهاكات بالإضافة لتقوية الالتزام الوطني في هذا المجال.¹

٩

1

9

8

<https://lebanon.unfpa.org/ar/topics/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-0>

1 <https://ihh.org.tr/ar/who-are-we>

9

وهناك العديد من الدراسات العالمية والاممية والإقليمية والمحلية ركزت على نشاط إعداد استراتيجيات وخطط وطنية لحماية حقوق الإنسان في مرحلة النزاعات، وتحتاج هذه الاستراتيجيات أن تكون لها أهداف واضحة ومحددة بمدى زمني ومسؤوليات تحدد الأنشطة والإجراءات التي سوف تتخذها الدولة في إطار مناهضة الانتهاكات ومنعه ضد حقوق الإنسان، ووضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز مع أهمية أن تكون الأهداف الواقعية، ويتم التنسيق والتنفيذ بشراكة مع قطاعات متعددة وبرامج وطنية لتحقيقها بحيث تضم هذه الاستراتيجيات أو الخطط استراتيجيات لحماية حقوق الإنسان من الإيذاء والاستغلال والانحراف والمخاطر، واستراتيجيات وطنية لحماية الأسرة من الانتهاكات، والقضاء على جميع أشكال الانتهاكات، وأخرى لنشر الثقافة الخاصة بحقوق الإنسان، وبعضها مخصص للوقاية من السلوكيات العنيفة في الأسرة والمجتمع، وأخرى تعمل للحد من الأمية، وأخرى خاصة بحماية الأسرة والوقاية من الانتهاكات الأسرية، والاستراتيجية الوطنية لعمليات التعلم، واستراتيجيات اجتماعية ونفسية وعلاجية والاستراتيجيات التي تهتم بفئات إنسانية محددة كالأطفال والنساء والشباب والمبدعين والفتيات، والعمل على تطوير برامج تقوم على تفعيل أنشطة حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات في حدودها كبرنامج متخصص لمقاومة الانتهاكات، ونشر ثقافة اللاعنف، والوقاية من السلوكيات العنيفة، والحماية من المخاطر، وهناك أهمية لتطبيق قوانين وممارسات حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات ومحاربة الفقر والإقصاء كأحد أسباب الانتهاكات ضد حقوق الإنسان، ومعالجة الأسباب التي قد تدفع بممارسات الانتهاكات ضد حقوق الإنسان الى الارتفاع والعمل على نشر ثقافة اللاعنف، وبناء قدرات العاملين مع حقوق الإنسان في مجالات الوقاية والحماية وتحقيق حقوق الإنسان في ممارساتهم العملية، وتطوير وتفعيل البرامج التي تعمل مع ضحايا الانتهاكات في الشارع، الأسرة، المؤسسات العدلية، مناطق النزاعات المسلحة، وأماكن العمل، العمل على خطط واستراتيجيات وبرامج حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات، وبناء المعرفة والوعي،

وتقديم الحماية والدعم، وتأمين العلاج وإعادة التأهيل، ووضع الآليات وتقليل الانتهاكات، وزيادة الدمج وتحسين الظروف، وضمان سيادة القانون، والتكفل، وعلاج ضحايا سوء المعاملة والإيذاء والانتهاكات والهشاشة، والاستغلال والتمييز والانتهاكات والتهميش، وتعزيز القدرات الفنية والمالية، وتعزيز الأمن الاجتماعي والاقتصادي، وكل هذه الخطط والاستراتيجيات والبرامج تحتاج للكثير من الشروط لتحقيقها من قبيل توفر الدعم السياسي والمالي، ووجود خطة بميزانيات محددة ومؤشرات واضحة، والقدرة على تدبير التمويل من مصادر متعددة، ومدى الحرية والمهارة في توافر تداول المعلومات، ورصد الحالات المعرضة للخطر، ووجود الرغبة في بناء قدرات الكوادر الفنية المسؤولة واكتساب المهارات، والقدرة على تعبئة الموارد والجهود لعملية التنفيذ والتقييم، والعمل بنشاط وشمولية في رفع الوعي بمضار الانتهاكات ضد حقوق الإنسان وتغيير السلوكيات والمفاهيم الخاطئة، ووجود آليات الشراكة بين القطاعات مع تحديد دقيق للمسؤوليات، ووضع موازنات خاصة بحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات، وبناء الكادر البشري بشكل متواصل².

ومن المهم لهذه الخطط والاستراتيجيات لكي تكون ناجحة أن تكون واضحة من ناحية الزمن الذي تحتاجه لتحقيق، وارتباطها بحماية الإنسان من الانتهاكات، ولها ميزانيات كافية ومستقلة، كمؤسسات متخصصة لها القدرة على التخطيط ووضع السياسات والاستراتيجيات لحماية حقوق الإنسان بالتعاون مع بقية مؤسسات الدولة ذات الصلة لتحقيق الشراكة في حماية حقوق الإنسان وعلى رأسها وزارة حقوق الإنسان والتربية والتعليم، الداخلية، الثقافة، والإعلام، والصحة، والخارجية، والتخطيط والتعاون الدولي، والعدل، والشباب والرياضة، والشئون الاجتماعية و العمل، والأوقاف أو تلك المهتمة

بالجوانب الدينية إن وجدت، بالإضافة الى مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة أو الاتحادات العمالية أو الثقافية واللجان الوطنية المتخصصة والوكالات الدولية^٢.

إن كل هذه المؤسسات تعمل لحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات، وإصدار حقائق عن مدى تمتع الإنسان بحقوقه، وتساعد في صنع السياسات المتعلقة بهم، وتقوم بتوظيف البحث العلمي في رصد الواقع، وتعمل على توفير المعلومات الواقعية بصفة دورية، وتسهم في إنشاء نظام متكامل للمتابعة والتقييم لمتابعة وتقييم خطط العمل الوطنية، وزيادة الوعي بقوانين حقوق الإنسان مما يؤثر بشكل إيجابي ومتطور على تطبيقها، ووضع وتحديد مؤشرات قياس واضحة ومحددة لتقييم تنفيذ الاستراتيجيات والخطط، والعمل على توفير التقارير الدورية، والاحصائيات والدراسات التقييمية والمسوح الميدانية والإدارية، وتنظيم لقاءات بينهم للعمل على الخروج بخطط قابلة للتطبيق في حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات^٢.

وهناك العديد من السياسات التي يمكن العمل عليها لحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات، ويمثل الاتجاه الوقائي بعداً أساسياً في برامج التصدي للمخاطر، حيث تمثل السياسة الوقائية منهجية العمل الخاص بتوفير الحماية للإنسان، وتبني المنهج الحقوقي في كافة برامج وسياساته، وتفعيل الإجراءات المتخذة لمعالجة عوامل الخطر لمنع الانتهاكات قبل حدوثها ووضع الخطوط الهاتفية المجانية المخصصة لتلقى البلاغات الخاصة بحقوق الإنسان وحمايتهم من الانتهاكات أو الخطر وتفعيل برامج الإرشاد والرعاية والتوجيه والتعريف والإجراءات والانتهاكات وتفعيل برامج تدرس أسباب الانتهاكات وإجراء الدراسات والبحوث^٢.

² <https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/mktb-tnsyq-lshwwn-lnsnyw/>

² <https://log.logcluster.org/aP/bnyt-alastjabt-alansanyt>

² <https://nwm.unescwa.org/ar/resources/319>

وعلى مستوى الواقع يجب التعرف على الظروف المعيشية أو ما يعانيه حقوق الإنسان، والتعرف على أعداد وخصائص الذين يتعرضون للانتهاكات، والعمل على وضع الحلول والخطط الملائمة في معالجة المشكلات، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة في كل المجالات الخاصة بحقوق الإنسان، واستحداث آليات لحماية حقوق الإنسان، وتنشئة الإنسان على قيم التسامح والاحترام والحوار، وتطبيق وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان وحمايتها من كافة أشكال الانتهاكات والإساءة، ونشر التوعية الثقافية بحقوق الإنسان من خلال الإعلام المرئي والحملات الإعلانية، وإدماج حقوق الإنسان في البرامج التعليمية، والاختصاصات الجامعية، وعلم النفس والاجتماع والقانون والصحافة، واستحداث آليات للوساطة وفض النزاعات، وإصدار القوانين المتعلقة بتشديد العقوبات حال الإساءة إلى حقوق الإنسان، وإنشاء صناديق للمعونة والنفقة والتضامن ووضع آلية التبليغ عن الانتهاكات كحق قانوني، والعمل على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر من خلال تمويل مشاريع مدرة للدخل، وإنشاء الصناديق التي تهتم بفترة حقوق الإنسان، وتلك المهمة بالأشخاص ذوي الإعاقة منها صندوق رعاية المعوقين، وصندوق النشء والشباب، وصندوق الرعاية الاجتماعية، وتطبيق سياسات وخطط عمل لمعالجة الفقر، ورفع درجة الوعي حول أهمية حفظ كرامة الإنسان، والعمل على توفير بيئة حامية وداعمة لحقوق الإنسان، وتغيير الثقافة التقليدية التي تسمح باستعمال الانتهاكات².

وهناك الكثير مما يمكن عمله في الجانب الإعلامي لصالح حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات من خلال العمل مع كل وسائل الإعلام لتنشيط أدواتها في الدعوة لحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات لدى المجتمعات، وتنفيذ دورات تدريبية للإعلاميين حول

² <https://www.icvanetwork.org/uploads/2023/02/Measuring-Humanitarian-Localisation-in-Yemen-Study-in-Arabic.pdf>

الإنتهاكات وأشكاله المختلفة، وذلك لتمكينهم من نقل رسائل التوعية لمناهضة الإنتهاكات عبر وسائل الإعلام، وإنتاج برامج تليفزيونية وإذاعية ونشر مقالات ورؤى صحفية حول الإنتهاكات ضد حقوق الإنسان وأثره، وتنقيف مباشر عن طريق المحاضرات حول أثر الإنتهاكات على حقوق الإنسان، ويمكن العمل مع القادة الدينيين في المجتمع من خلال العمل مع خطباء المساجد للتوعية بحقوق الإنسان، وتوظيف الخطاب الديني الإيجابي خلال خطب الجمعة وحلقات التدريس، للتوعية بالتخلي عن بعض الممارسات التقليدية الضارة، وكذا يمكن العمل مع العاملين ضمن برامج حقوق الإنسان حول التعامل مع الآخرين دون اللجوء إلى الإنتهاكات وبحسب أساليب التعامل الحديثة، والعمل على تغيير العقليات، وتشجيع الممارسات الجيدة في مناهضة الإنتهاكات ضد حقوق الإنسان، ومناهضة الإنتهاكات في المؤسسات التعليمية و العمل على القيام بزيارات ميدانية للمدارس لتقصي ورصد حالات الإنتهاكات، وتنظيم ندوات ولقاءات مع مدراء المدارس ومعلميها، وإحداث التأثير السلوكي الإيجابي لدى المعلمين، والحدّ من حالات ممارسة المعلمين الإنتهاكات ضدّ الطلبة كإجراء تأديبي، والاستعاضة عن ذلك بأسلوب جديد في توجيه وتعديل سلوك الطلبة، والعمل على تضمين حقوق الإنسان في مناهج التعليم الأساسي بهدف تنقيف الطلاب حول حقوقهم ومسؤولياتهم وواجباتهم ومفهوم الإنتهاكات والاستغلال الموجه ضدهم².

ومن ناحية المؤسسات غير الحكومية الوطنية يمكن العمل على المشاركة في أنشطتها المتخصصة بمناهضة الإنتهاكات والعمل على مساعدتها في تفعيل أنشطتها ودور كل واحدة منها في حماية حقوق الإنسان من الإنتهاكات، ومساعدتها على نشر الأدلة والدراسات والتقارير التي تنشرها كجزء من عملية التوعية المجتمعية كأدلة حقوق الإنسان

² https://interagencystandingcommittee.org/sites/default/files/migrated/2018-05/iasc_gender_handbook_for_humanitarian_action_arabic.pdf

والأدلة الخاصة بالحماية من الانتهاكات والأدلة الخاصة بالأعلام والصحفيين، أو بالتعليم أو المرشدين أو الأطباء ومساعدة تلك المؤسسات في أعمالها المتعلقة بتعزيز قدرات جميع المتعاملين مع حقوق الإنسان، وتقديم الخبرات والمشورة لها للقيام بإعداد أدلة للمعايير وأدلة للتدريب للعاملين ليستطيعوا التعامل مع حقوق الإنسان نفسياً واجتماعياً وقانونياً، والعمل في مجال الإرشاد النفسي، وعقد ورش عمل وندوات خاصة لتأهيل ورفع كفاءة العاملين، وبناء قدراتهم في كيفية اكتشاف حالات الإساءة الواقعة على حقوق الإنسان مثل الأخصائيين والأخصائيات والعاملين بالجهات الأمنية والصحية حول التعامل مع ضحايا الانتهاكات من حقوق الإنسان، ومساعدتهم في نشر الحملات الخاصة بهم للتوعية المجتمعية بمخاطر جرائم الانتهاكات ضد حقوق الإنسان أو تدريب الموجهين التربويين والمعلمين حول الوسائل البديلة للعقاب البدني، وحماية حقوق الإنسان في الكوارث، وإعداد وتنفيذ برامج تهدف إلى تعريف المتعاملين مع حقوق الإنسان به، وأضرار الانتهاكات، وإعداد الأدلة التدريبية المتخصصة حول الحماية من الانتهاكات، وتبني سياسات داعمة لثقافة اللاعنف، وزيادة وعي قطاعات الإعلام والاتصال بالمؤسسات ذات الصلة، وإنشاء مراكز متخصصة في التعليم والتأهيل المهني، وتفعيل الأندية والبرامج الرياضية والثقافية وإنشاء المراكز المتخصصة و تدريب المتعاملين مع حقوق الإنسان، وإعداد الأدلة المرجعية لحماية حقوق الإنسان والتدريب على كيفية التعامل مع قضايا حقوق الإنسان وتخصيص مساقات تعليمية عليا في مجال حقوق الإنسان وحمايتها وتنميتها وادماجها في المساقات التعليمية ك الشريعة والقانون والتربية وعلم النفس والطب وعلم الاجتماع وغير ذلك من المساقات التعليمية الجامعية، وعلى مستوى التطوير يمكن العمل على تطوير إجراءات وبروتوكولات واضحة تحدد الأدوار والمسؤوليات للعاملين في المؤسسات للتعامل مع حالات الانتهاكات، وتطوير برامج في الأقسام الجامعية ومؤسسات تكوين العاملين الاجتماعيين في مجال الطفولة، ودراسة وتطوير وتبني الأساليب الحديثة والتقنيات التكنولوجية في

وضع مناهج تربوية تتضمن المبادئ الأساسية لاتفاقيات حقوق الإنسان، وأن تكون ضمن المناهج الأمنية التي تُدرس بأكاديمية الشرطة بكلياتها المتعددة، كما أنه تخصص محاضرات قانونية وأكاديمية تُلقى في المعاهد والمنشآت الأمنية، والالتزام بسياسات حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات في جميع مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية، وضمان وجود آليات ومعايير وقواعد وإجراءات لتنفيذ تلك السياسات عبر اتخاذ إجراءات وقائية تمنع وقوع الانتهاك، وتحديد جهة مسؤولة عن إدارة تلك السياسات، ووضع قواعد وإرشادات عامة تحدد السلوك المقبول وغير المقبول مع حقوق الإنسان، ووضع سياسة التوظيف والتدريب تضمن الالتزام بالسياسات، ووضع إرشادات عامة تتعلق بالتواصل مع حقوق الإنسان، وتعريف وتحديد حالات الاعتداء، وكيفية الإبلاغ عنها².

وتعتبر صحة حقوق الإنسان من المقاييس التي تعطي المعلومات حول صحة الإنسان ومدى تمتعه بحقوقه، ويجب العمل مع المؤسسات الصحية في أي دولة لحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات وضمان مشاركتها في حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات عبر الخدمات الصحية الميسرة للرعاية قبل الدخول إلى المستشفى أو في الحالات الطارئة. وتوفر إجراءات وبروتوكولات تنظم التنسيق، وتوفير وحدات متخصصة ثابتة أو متنقلة للتعامل مع الانتهاكات، وهل هناك برامج لتدريب الكوادر الصحية والأطباء لتمييز الأعراض والعلامات الناتجة عن هذا الانتهاكات، والقيام بتدريب كوادر متخصصة في الكشف المبكر عن أعراض الانتهاكات والتبليغ عنها، وهل قامت الدولة بتصميم بروتوكولات خاصة بالتعامل مع حالات الانتهاكات، وهل يتوفر لدى الدولة

² <https://www.yemenpolicy.org/ar/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D9%81%D8%B4%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81/>

طب شرعي متخصص، وهل هناك إدارات تعمل في مجال حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات في المستشفيات والمراكز الصحية، وما الذي قامت به الدولة لتقديم الرعاية لحالات الانتهاكات المعروضة عليها بما في ذلك الدعم النفسي والتقييم النفسي، والمعالجة النفسية، والدوائية، والوقائية والطارئة، ووجود نظام إحالة الحالات الحرجة إلى المستشفيات التي تستقبل جميع الحالات التي تصل إليهم من حقوق الإنسان واتخاذ اللازم والمناسب لحالتهم الصحية، وإلزام العاملين في المجال الصحي بالتبليغ عن جميع حالات الانتهاكات ضد حقوق الإنسان، وتوفير الحماية الاجتماعية المتخصصة، ومعرفة هل قامت الدولة بتوفير الخدمات والبرامج الاجتماعية الموجهة للكشف عن الانتهاكات أو الحد منه، والاعتماد على الخطوط الهاتفية المجانية التي تستقبل الشكاوى وتقدم خدمات التوجيه والإرشاد، وإنشاء مؤسسات خاصة لاستقبال حالات الانتهاكات ضد حقوق الإنسان ومتابعتها، والعمل على تعيين أخصائيين اجتماعيين لمتابعة حل القضايا المتعلقة بهذا الجانب، والعمل بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني لتحويل حالات الإساءة لمتابعتها، وتقديم مساعدات اجتماعية واقتصادية للأسر الفقيرة، والمتابعة والرقابة والتفتيش على الجمعيات الأهلية بهدف الكشف عن حالات التعرض للخطر والانتهاكات، وتوفير صناديق الشكاوى من حالات التعرض للخطر أو الانتهاكات، ومتابعتها، وتولى مسؤولية جميع الخدمات الاجتماعية والنفسية والقانونية، وتقديم خدمات الدعم الاجتماعي والإرشاد النفسي².

ويعتبر التشبيك بين المؤسسات من أهم الخطوات لتفعيل أنشطة وخطط حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات وبالتالي من المهم القيام بإنشاء الشبكات واللجان الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان وحمايته من الانتهاكات، والمساهمة في توفير بيئة آمنة تلي

² <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/b07db097-bca6-4d8c-a95d-30951d9ac733/content>

حاجاته، وتعزيز الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان، ورفع الوعي المجتمعي، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني، والرصد والتبليغ ومتابعة حالات الانتهاكات، والعمل على نشر هذه الشبكات على مستويات محلية ووطنية وأن تضم الفاعلين في حماية حقوق الإنسان بما في ذلك المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والنشطاء والإعلاميين والادباء والفنانين والمؤثرين الاجتماعيين وغيرهم الكثير، وتفعيل دور هذه الشبكات في تنسيق العمل بين كل الفاعلين في قضايا حقوق الإنسان².

وفي الجانب المتعلق بحقوق الإنسان والقانون فمن الممكن العمل على حماية حقوق الإنسان في نزاع مع القانون من خلال برامج المساعدة القانونية، وتوفير البيانات المتعلقة بتقديم المساعدة القانونية، وتفعيل مشاريع لحماية ورعاية حقوق الإنسان في مجال العدالة الجنائية، وتصميم وتنفيذ برامج تقديم المساعدة القانونية والإرشادية، وتقديم الاستشارات القانونية والمساعدات القضائية، والتواصل مع الجهات الأمنية عند متابعة الحالة لتأمين سلامتها من ناحية، ومن ناحية أخرى لتأمين الإجراءات القانونية للنقاضي، وتقديم الاستشارة الطبية والعلاج النفسي لحالات الصدمة ما بعد الحادث، وتوفير محامين متطوعين للترافع وتقديم استشارات مجانية، وتقديم منح للجمعيات الأهلية لتنفيذ مشاريع خاصة بتوفير المساعدة القانونية، وإنشاء إدارات خاصة بالحماية القضائية واعتماد نظام المساعدة القانونية².

إن من أهم المعايير التي تضمن نجاح كل تلك الأنشطة والمشاريع والخطط والاستراتيجيات والبرامج هو مشاركة الإنسان فيها منذ البداية وذلك لأهمية تحقيق احترام

² <https://tamdeen-ye.org/media/322>

² <https://www.ungeneva.org/ar/news-media/news/2024/02/90075/khbra-ammywn-25-mlywn-shkhs-fy-hajt-mast-lmsadt-alansanyt-fy-alswdan>

آراء الإنسان في جميع النواحي الخاصة به، وعلى جميع المؤسسات ضمان أن يكون هناك مشاركة فعلية لهم في عمليات التخطيط وإعداد الاستراتيجيات التي تُعنى بهم، وتتاح لهم فيها الحرية الكاملة لمناقشة قضاياهم وطرح احتياجاتهم، واختيار الأنشطة التي تتاسبهم، وإشراكهم في قضايا المجتمع وتشجيعهم لإبداء آرائهم والتعبير عنها بحرية وأمان، وطرح قضاياهم الخاصة بحمايتهم واحترام كيانهم، ومناقشة أفكارهم بتفصيل بيئات محيطة بهم آمنة، ومحفزة للتواصل الفعال بينهم وبين محيطهم، والعمل على تدريب حقوق الإنسان وآليات حمايتها من الانتهاكات وطرق ممارسة الحق في المشاركة وتحفيز منظمات المجتمع المدني على تصميم مشاريع تساعد الناس على التجمع والاستفادة من خبراتهم المشتركة وميولهم ومواهبهم في بناء قدراتهم على المشاركة في الأنشطة الخاصة بهم، وضمان احترام آراء الإنسان في جميع النواحي الخاصة بمنع الانتهاكات والتصدي له، وتضمن آرائهم في عمليات التخطيط والاستراتيجيات، وضمان المساواة وإنهاء الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم ضد حقوق الإنسان، وتسريع وتيرة المعالجة القضائية، وتنفيذ مبدأ عدم الإفلات من العدالة، وخاصة القضايا المتعلقة بالانتهاكات، وتوجيه تعليمات صارمة بمعاينة جميع المسؤولين عن الجرح المرتكبة ضد حقوق الإنسان، وتطوير الضمانات التي تكفل نظام العدالة، وتشديد العقوبة على مرتكبي الانتهاكات بما يضمن الاعتداء الجنسي عليهم أو الاتجار بهم أو استخدامهم في ترويج المخدرات ومساواة جميع حقوق الإنسان أمام القانون، وعدم تعريضهم للتعذيب أو المعاملة الماسية بالكرامة، وأن تكون لهم أولوية التمتع بالحماية والرعاية والإغاثة، والعمل على عدم تعريض الإنسان للتعذيب والاعتداءات على سلامته البدنية أو احتجازه أو إتيان أي عمل ينطوي على القساوة، وعدم تعريضه للاستغلال بمقابل أم بدونه وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة^٢.

² <https://musaala.org/ar/articles/blogs/forgotten-relief-in-humanitarian-response-activities-in-yemen>

وفي الجانب القانوني هناك العديد من الممارسات التي يجب العمل عليها بدخول الإنسان النظام العقابي كجناة أو مجني عليهم ومنها في حالات التحقيق والمقابلات والفحوص والإجراءات القضائية في ظل ظروف سيئة والعمل على التأكد من حصول حقوق الإنسان على الدعم القانوني، ووضع عقوبات متفاوتة، وتوجيه تعليمات صارمة بمعاينة جميع المسؤولين عن الجرح المرتكبة ضد حقوق الإنسان، وضمان التبليغ والمساءلة، ومعالجة قضايا الانتهاكات ضد حقوق الإنسان من خلال أجهزة قضائية متخصصة، وإنشاء وحدات حماية لحقوق الإنسان ضمن إدارات مؤسسات الدولة، وتفعيل التدريب وبناء القدرات، وضمان مشاركة المؤسسات غير الحكومية، وإنشاء الشبكات، ومحاسبة مرتكبي الجرائم، وإلزام مقدمي الخدمة الطبية والاجتماعية والتعليمية الإبلاغ عن أي حالة انتهاك، وتشديد العقوبات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان والتأكد من وجود الإجراءات الإدارية والمهنية في كل مؤسسة لتحديد عدداً من الإجراءات في مؤسساتها ضد مرتكبي الانتهاكات، واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة ضد مرتكب الجرائم ضد حقوق الإنسان، والتعامل في كل ما سبق مع كل حقوق الإنسان من الذكور والإناث على حد سواء من الإنصاف والمساواة بين الجنسين، وضمان التكافؤ بين الجنسين في الوقاية من الانتهاكات وغرس قيم الاستقامة والتسامح ونبذ الانتهاكات بكل أشكاله، والحد من مشكلة الانتهاكات الأسري، وتصميم الخطط الوطنية للعنف لحقوق الإنسان بحيث تتضمن الانتهاكات المبنية على العمر والجنس والبعد النوعي، وطبيعة الفعل، وحجم الضرر، واختلاف الطبيعة والقدرة الجسمانية، والبيئة المحيطة والظروف بجميع صورها الاجتماعية والنفسية والصحية والمعيشية^٢.

² https://yohr.org/index.php?ac=3&no=4691&d_f=133&t_f=0&t=5&lang_in=Ar

ومن المهم العمل على تفعيل السياسات، وبناء الاستراتيجيات، وتخصيص الكادر، وتطوير المناهج، وإزالة التمييز وتطوير الحماية القانونية، وضمان المساواة، وترسيخ الإنصاف ومقاومة الانتهاكات وتصميم المشاريع، وضمان الحصول على الموارد والسلطة واتخاذ القرار. وبناء القدرات، وتطوير بيئة مناسبة، وتحقيق الشراكة، ووضع القوانين والخطط والبرامج للوقاية ومحاربة الانتهاكات، ودعم المشاركة السياسية، وتطوير السياسات والتشريعات، ورصد أية مخالفات أو تجاوزات والمساعدة على تسويتها وحلها، وتفعيل الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الحماية والرعاية الخاصة، وتفعيل الحقوق المدنية، والاجتماعية والاقتصادية، والفردية والجماعية، وترسيخ قيم الإنصاف والمساواة، ودعم المبادرات الاقتصادية، وأنشأ إدارات عامة وبرامج ودوائر خاصة بحقوق الإنسان في مختلف مؤسسات الدولة، وتعزيز المراسد والمراكز التي تسجل أحداث الانتهاكات الموجه ضد حقوق الإنسان، وإجراء دراسات في مجال تسجيل حوادث الانتهاكات ضد حقوق الإنسان وأساليب تناولها، وبناء البنية التحتية التي تدعم وجود تغييرات إيجابية ملموسة في وضع حقوق الإنسان².

وبالإضافة لما سبق من المهم لعمل على التنسيق بين الجهود التي تبذلها المؤسسات التي تراعي حقوق الإنسان بشكل مباشر والمؤسسات التي ترعاه بشكل غير مباشر، وأهمية الحاجة للتنسيق بينها على الصعيد الوطني، وتقديم حوافز إيجابية للتجارب الناجحة في حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات وإبراز هذه التجارب ومناقشتها عبر وسائل الإعلام المختلفة، و دعم الميزانيات المخصصة، وتخصيص اعتمادات مالية للمراكز البحثية والمراسد، والدراسات، وزيادة الموارد المالية المخصصة لتغطية حاجات تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل والبرامج الخاصة بالوقاية من الانتهاكات ضد حقوق الإنسان، ودعم المجتمع المدني وتعميق دوره فيما يتصل بحماية حقوق الإنسان من

² <https://www.pchr.gov.ae/ar/>

الإنتهاكات، وإصدار مزيد من الأدلة التدريبية والمدونات الخاصة بحقوق الإنسان ونشرها على نطاق واسع، وبذل جهود أكبر لتعزيز قدرات المتعاملين مع حقوق الإنسان وتخريج كوادرات ذات مهارات عالية للتفاعل مع حقوق الإنسان، وخلق تشبيك بين المؤسسات المعنية بحماية حقوق الإنسان، وتوجيه مزيد من الدعم المالي لبرامج حماية حقوق الإنسان، وإيجاد تشريعات واضحة ومحددة للحد من مظاهر الإنتهاكات، وتنظيم الاستفادة بالبيانات التي يتم جمعها وإيجاد آليات لاستمرار عمليات جمع البيانات والاستفادة منها و استحداث وتنفيذ نظام منهجي لجمع البيانات، وإجراء البحوث، والعمل على مستوى خلق وتطوير الأنظمة المتوفرة لجمع البيانات والمعلومات عن أشكال وحالات الإنتهاكات ضد حقوق الإنسان ورصدها مع ربطها إلكترونياً مع جميع المؤسسات المتخصصة في حقوق الإنسان وحماية حقوق الإنسان من الإنتهاكات ونشاطه في التوثيق والدراسات وتوفير المؤشرات المستخدمة لجمع البيانات عن تلك الإنتهاكات على مستوى المجتمع كالمدينة، ريف، مناطق نائية، ومدى الاستفادة منها في التحليل والرصد والنشر، والقيام بعمليات جمع البيانات وتنظيمها على نحو مستمر، ووضع خطة للاستفادة منها في كل المراحل المرتبطة بسياسات مواجهة الإنتهاكات ضد حقوق الإنسان، وتحديث قاعدة بيانات للمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، وتوفير البيانات عن حقوق الإنسان في الظروف الصعبة، والصراعات والإنتهاكات ضد حقوق الإنسان، مع مراعاة الجنس، والعمر، وخصائص الأسرة، والتعليم، والأصل، والسكن وتسهيل إجراءات الدراسات والأبحاث بشأن الإنتهاكات ضد حقوق الإنسان، وتنفيذ المسوح المنتظمة التي تؤسس لقواعد بيانات يعتمد عليها فيما يتصل برسم سياسات واستراتيجيات لمواجهة مشكلات الانتهاكات، وبما إن أغلب الدول قد تعتبر فقيرة وغير قادرة على تمويل كل هذه الأنشطة أو فقيرة تكنولوجيا وعلمياً للقيام بها فمن المهم للدولة التي ترغب بتطوير أنظمة وسياسات واستراتيجيات لحماية حقوق الإنسان العمل على تقوية التعاون والالتزام الدولي الخاص بها في هذا الشأن، وانضمام الدولة

إلى قائمة الدول الموقعة والمصادقة على اتفاقيات حقوق الإنسان، وأن توجد لدى الدولة خطة للالتزام الدولي بالمواثيق والبروتوكولات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان بعامه، وأن تتأكد أن لا يوجد ثمة فجوة بين المعايير والمواصفات التي تضعها هذه المواثيق وبين الواقع.²

إن هناك أدوار ومسؤوليات تقع على عاتق الأطراف المعنية بوقف الانتهاكات ضد حقوق الإنسان من قبيل عقد الدورات وإعداد الأدلة والتوعية والإعداد والمساعدة والتعزيز والتخصص وبت الإعلانات، والقيام بزيارات ميدانية، وتنمية البرامج، وتعزيز الاستقرار وتقديم الخدمات وتقديم المساعدة المالية والرعاية الأسرية والتعليمية والاجتماعية وتطوير برامج المشاريع المدرة للدخل، ومساعدة الأسر محدودة الدخل، وتقديم برامج السكن، وتقديم المنح وتخصيص الصناديق، وتفعيل دور مجموعات الدعم والتثقيف، والتشجيع على اعتماد وتنفيذ أساليب وأنظمة قواعد السلوك الخالية من الانتهاكات، وتمكين الجمهور، وخلق بيئة خالية من الانتهاكات، أو التخويف أو التهديد أو الإذلال أو التهريب أو القوة البدنية، وتنفيذ السياسات المناهضة للانتهاكات، وتنفيذ أساليب وأنظمة قواعد السلوك الخالية من الانتهاكات،، والعمل على إصدار قوانين وأنظمة وتعليمات تنص على عدم استخدام الانتهاكات والإساءة المادية والمعنوية لحقوق الإنسان والترويج لاحترام وكرامة الإنسان، ومنع العقوبات البدنية ووضع مدونات لقواعد السلوك، والتشجيع على استخدام الطرق التربوية الحديثة ومناصرة إصدار قرارات وزارية لمنع الانتهاكات في المدارس، ووضع برامج تدريبية تربوية خاصة بـ المدرسين والأخصائيين الاجتماعيين والمرشدين التربويين، خاصة باستراتيجيات التعليم، وبدائل العقاب دون اللجوء للعنف، وتصميم برامج تستهدف البيئة المدرسية، وتشجع على بناء المهارات، وثقافة اللاعنف، وتنفيذ السياسات المناهضة للتهريب، ووضع مجموعة من القوانين، وتنفيذ مجموعة من

² <https://www.emro.who.int/ar/eha/donors-funding/humanitarian-response-plans.html>

الأنشطة والبرامج الخاصة بمتابعة حقوق الإنسان في المدرسة، وتنفيذ البرامج التدريبية لنشر ثقافة احترام وحماية حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية، وإصدار وثائق إرشادية حول بدائل العقاب البدني، تنفيذ الجهود المرتبطة بموافقة المناهج وعمليات التدريس والممارسات لمبادئ اتفاقية حقوق الإنسان وخلوها من الإشارات التي تشجع على الانتهاكات، وإنشاء نوادي حقوق الإنسان، وتنفيذ أنشطة بغرض تعليم وتوعية حقوق الإنسان بحقوقه، وتنظيم ندوات ومحاضرات، وتنظيم دورات تدريبية، وتقديم محاضرات، ودراسة الحالات، وعقد الاجتماعات، ووضع أساليب وأنظمة سلوك، وزيادة في الاهتمام بمعالجة ظاهرة الانتهاكات لحقوق الإنسان، ويجب أن تقوم جميع مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية على كفالة سلامة حقوق الإنسان في الرعاية السكنية ومرافق الاحتجاز القضائية وخفض معدلات وضع الإنسان في المؤسسات العقابية والنظم القضائية، وتشجيع التدابير البديلة وبرامج إعادة التأهيل، والعمل على الآليات المستقلة لتقديم الشكاوى والتحقيق والنفذ لمعالجة قضايا الانتهاكات في نظم الرعاية والعدالة، والبرامج الخاصة بإعلام الإنسان في المؤسسات العقابية بجميع حقوقهم، والإجراءات والآليات لحمايتهم، ووجود هيئات مستقلة تتمتع بسلطة رصد وضعية حقوق الإنسان داخل مؤسسات الرعاية والمؤسسات القضائية، واستحداث نصوص قانونية تكفل حق الإنسان في الحياة والبقاء والنمو وعدم تقييد حرية الإنسان وتصميم برنامج المساعدة القانونية والإرشادية، وتسوية قضايا حقوق الإنسان قبل تحويلهم للقضاء، والتوعية المستمرة وإجراء البحوث الميدانية لدراسة أوضاع حقوق الإنسان والعمل على تدابير إعادة التأهيل البدني والنفسي والإدماج والتكوين والمهنية واتخاذ الإجراءات المتبعة وفق الأنظمة واللوائح، وإجراء مراجعة دورية لحالات حقوق الإنسان، من خلال الدراسات والزيارات والمتابعة، والعمل على تنفيذ دراسات وورش عمل لبحث إمكانية إنشاء برامج خاصة بالتعريف بجميع حقوق الإنسان، عن طريق كتيبات وملصقات عن حقوق الإنسان، وإعداد برامج تليفزيونية توعوية، وعقد الدورات التدريبية وورش العمل، وتنظيم

الملتقيات والمهرجانات في مختلف المجالات بهدف التعريف بحقوق الإنسان وتأهيل الإنسان ومساعدته لإعادة إدماجه في المجتمع، والعمل على زيارة المؤسسات والتأكد من عدم تعرض حقوق الإنسان للانتهاكات، وفهم الآليات لتقديم الشكاوى والتحقيق والنفوذ لمعالجة قضايا الانتهاكات، وتنفيذ الإجراءات التي تتخذ لتسهيل وصول حقوق الإنسان داخل المؤسسات إلى الآليات القائمة لحمايتهم، والتشبيك مع الهيئات المستقلة التي تتمتع بسلطة رصد وضعية حقوق الإنسان، وأن تعمل جميع مؤسسات الدولة على ضمان حق العمل للإنسان وتطوير وتنفيذ التدابير المتخذة لتنفيذ قوانين العمل، وإعادة إدماجه في العمل، وإشراك القطاع الخاص واتحادات العمال والمجتمع المدني في برامج توفير فرص العمل و حظر تشغيل الأطفال وتحسين الظروف والأحوال التي يتم فيها العمل، وفرض غرامات مالية على أرباب العمل المخالفين لتشريع العمل، وتوفير بيئات عمل خالية من مسببات الحوادث أو الإصابات أو الأمراض المهنية، والتأكيد على العديد من الضمانات مثل الكشف الطبي والتأمين والأمان للإنسان العامل ضمن ساعات عمل مقبولة، وخلق مشاريع وطنية وتوفير التدريب المهني، وتقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية والوقاية والحواجز لهم وضمان حصولهم على أيام الراحة أو العطلات الرسمية والتعليم والتدريب والتكوين والحماية والدعم والمعارف والخبرات، والاتجاهات الإيجابية، والنصح المهني، وتصميم وتنفيذ التدابير المتخذة لتنفيذ قوانين العمل، وتنفيذ البرامج والتدابير المصاحبة لمنع الانتهاكات في العمل، وتلك الموجهة إلى إشراك القطاع الخاص والاتحادات العمالية والمجتمع المدني في برامج الوقاية ومحاربة الانتهاكات في الأعمال التي يقوم بها الإنسان².

² <https://www.openglobalrights.org/genuine-human-rights-based-approach-for-post-pandemic-future/?lang=Arabic>

ومن المهم لجميع مؤسسات الدولة العمل على التدابير الإلزامية لمنع الانتهاكات ضد حقوق الإنسان، والتصدي له في المجتمعات مثل وضع استراتيجيات الوقاية من الانتهاكات والتصدي له، وتطوير البرامج والسياسات المعتمدة لتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وتنفيذ البرامج التدريبية الموجهة، وتعزيز الجهود المبذولة، وتتبع الخدمات الموجهة لضحايا الانتهاكات، وتعزيز ودعم مبادرات الحكومة والمجتمع المدني للوقاية ومنع الانتهاكات وتوفير الوقاية والحماية والعلاج والتأهيل، ووضع استراتيجية وطنية لمحاربة الانتهاكات بمشاركة مختلف الفاعلين في المجتمع، وتشخيص أوضاع حقوق الإنسان تخطيط ووضع وتنفيذ برامج الحماية، ووضع استراتيجيات للوقاية من الانتهاكات واعتبار قضية الانتهاكات ضد حقوق الإنسان ذات أولوية قصوى، مع إشراك جميع المؤسسات الحكومية والمحلية فيها، وتوفير قاعدة بيانات عن حجم الظاهرة ليتسنى للدولة السيطرة عليها، وتدريب العاملين في المؤسسات والوزارات المعنية بالتعامل مع قضايا وحالات الانتهاكات وتطوير إجراءات وبروتوكولات خاصة بكل مؤسسة حول آليات التعامل مع قضايا الانتهاكات، وبناء مفاهيم واتجاهات إيجابية نحو ضحايا الانتهاكات، وتنسيق الجهود بين الجهات والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، تقادي تداخل الجهود وإهدار الجهد والمال، وعقد ندوات وورش عمل ولقاءات لتبادل الخبرات والمعلومات وتعزيز الحماية من الانتهاكات، ومعرفة الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات، والعلاقة التشاركية لكل العاملين في مجال حقوق الإنسان في اليمن².

² <https://www.spherestandards.org/ar/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86-%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A/>

ومن المهم العمل على تعزيز العمل التشاركي في رسم السياسات الوطنية، والتنسيق والتشبيك والعمل مع منظمات المجتمع المدني من خلال الدعوة وكسب التأييد على جميع قضايا حقوق الإنسان وتمويل البرامج الموجهة لدعم حقوق الإنسان، والتخطيط الوطني للتدابير الرامية إلى منع حدوث الانتهاكات ضد حقوق الإنسان؛ واختيار الجهة المسؤولة التي تضطلع بمهمة تنسيق المخططات الوطنية في مجال محاربة الانتهاكات، وتصميم مشاريع القوانين الخاصة بمنع الانتهاكات ضد حقوق الإنسان، وتعظيم أوجه التعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية لتحسين مؤشرات حماية حقوق الإنسان، وتحديد الصلاحيات والضمانات التي تتوفر لرصد حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى، ووضع تشريعات للحد من الانتهاكات، وتوفير التدابير الرامية إلى منع الانتهاكات، وتعزيز التعاون في مجال تحسين مؤشرات حماية حقوق الإنسان، ومتابعة تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان وإعداد التقارير، والعمل على التخطيط الوطني للتدابير الرامية إلى منع حدوث الانتهاكات، وتنسيق المخططات الوطنية في مجال محاربة الانتهاكات، وتقديم مشاريع القوانين الخاصة بمنع، وتفعيل أوجه التعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية لتحسين مؤشرات حماية حقوق الإنسان وضمان حقه في البقاء والنماء والحماية والمشاركة، وخاصة حماية حقوق الإنسان في ظروف صعبة أو في الطوارئ والحروب، واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي توفر الجو الملائم لحماية حقوق الإنسان وتوظيف كافة البرامج والسياسات والتشريعات التي توفر البيئة الآمنة والمستقرة لضمان تطبيق حقوق الإنسان^٢.

ومن المهم العمل على التعاون وتوفير المعلومات والبيانات حول الانتهاكات ضد حقوق الإنسان، وتوضيح التدابير والإجراءات المتخذة من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية لحماية حقوق الإنسان، ودراسة ومراجعة القوانين والتشريعات الوطنية ذات العلاقة بالإضافة وإعداد مشاريع قوانين بهدف موائمتها مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وإعداد الخطط والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى وقف الانتهاكات، وإعداد الدراسات والبحوث والتقارير الميدانية حول مختلف المشاكل والظواهر المدرجة تحت الانتهاكات ضد حقوق الإنسان، والرصد والمتابعة من خلال الزيارات الميدانية لمختلف المؤسسات والجهات ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وإعداد وإصدار الأدلة التدريبية والإرشادية، والتحسين والتوسع والبناء المؤسسي، والتدريب والتأهيل، وإنشاء إدارات عامة ودوائر ذات علاقة بحماية حقوق الإنسان ضمن الهياكل التنظيمية في المؤسسات المختلفة، وتكثيف برامج التوعية في خارطة البرامجية لمختلف الوسائل الإعلامية المرئية، المسموعة، المقروءة، وردم الفجوات والتحديات المستمرة التي يعاني منها العاملين مع حقوق الإنسان، ووجود مرصد وطني مستقل لحقوق الإنسان وتطوير وتحسين عمل الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بمناهضة الانتهاكات ضد حقوق الإنسان، وتنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة اللازمة لتقديم الدعم، ومناهضة انتشار العادات والتقاليد الخاطئة، وتوفير الموارد المالية لدعم برامج الحماية، وتنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة، وتفعيل دور اللجان البرلمانية في مراقبة تنفيذ القوانين الوطنية الخاصة بمنع الانتهاكات ضد حقوق الإنسان، ورفع مستوى الخدمات الصحية، وتعزيز دور المؤسسات الوطنية في مراقبة تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية الخاصة بحماية حقوق الإنسان وتقويمها بما يتناسب مع التطورات الإقليمية والعالمية وتطوير نظام لمساعدة وتأهيل حقوق الإنسان، وضحايا الانتهاكات، وزيادة الموارد المالية المخصصة في مجال حماية حقوق الإنسان، وتعزيز الشراكة الفاعلة بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، ودعم وتعزيز دور الجامعات والأكاديميين في الدراسات والبحوث الاجتماعية

في مجال مناهضة الانتهاكات ضد حقوق الإنسان، ورفع مستوى الوعي المجتمعي بمناهضة الانتهاكات ضد حقوق الإنسان عبر الوسائل الإعلامية المختلفة، والعمل على تطوير العديد من الاستراتيجيات المرتبطة بحقوق الإنسان وحقوقهم وحمايتهم من الانتهاكات والتنسيق والتشبيك بين كافة الجهات المعنية بذلك ومتابعة قضايا حقوق الإنسان ضحايا الانتهاكات والحوادث، واتخاذ عدد من الإجراءات والآليات من قبيل إنشاء الشبكات واللجان، و تعزيز التنسيق مع الدول المجاورة في مجال حماية حقوق الإنسان، وتلقي شكاوى الأفراد والهيئات والمؤسسات ودراستها وتلخيصها وتصنيفها واقتراح المعالجات لها، وارشاد مقدمي الشكاوى والبلاغات الى الإجراءات الواجب اتباعها لحل قضاياهم، ومتابعة الجهات المعنية لمعالجة البلاغات والشكاوى، ورفع التقارير الدورية عن مستوى تنفيذ مهام الإدارة أو أي مهام أو اختصاصات أخرى تكلف بها، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج الرعاية والتأهيل في مجال حماية حقوق الإنسان، ومراجعة ودراسة مشاريع القوانين والاتفاقيات المتعلقة بالحريات العامة وحقوق الإنسان، ومراجعة ودراسة ومتابعة كل ما يتعلق بالقضايا الخاصة بالحريات العامة وحقوق الإنسان، والدفاع عنها وفقاً للدستور والقوانين النافذة، والرقابة على الجهات المعنية للتأكد من ضمان سلامة تطبيق القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، وتشكيل لجان تسيير مشاريع تخص حماية حقوق الإنسان، والعمل على حماية حقوق الإنسان في حالات الطوارئ، و إشراك المجتمع في حمايتها والقيام بعملية الرصد والمتابعة وتلقي الشكاوى في هذا المجال بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، وتنفيذ المشاريع المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، واتخاذ العديد من التدابير والمعالجات ك صياغة الكثير من القوانين الخاصة بحقوق الإنسان من أجل حمايتهم ضد أي عنف موجه نحوهم، وحظر جميع أشكال الانتهاكات، من بينها الإنتهاك البدني، الذهني، الجنسي، الإصابة أو الإيذاء، الإهمال أو المعاملة المهملة والاستغلال في الدستور، وقانون الإجراءات الجزائية، وقانون حقوق الإنسان، وقانون الجرائم والعقوبات، وقانون الإجراءات الجزائية،

وقانون الجرائم والعقوبات العسكرية، وقانون رعاية وتأهيل المعاقين وغيرها الكثير، والعمل على تعزيز إشراك الإنسان بالطرق الملائمة في كل ما يقبده واحترام حقوقه وتعزيزها باعتبارها مصلحته الفضلى، ووضع معايير للمؤسسات المسؤولة عن رعاية وحماية حقوق الإنسان وإصدار اللوائح والقرارات التي نظمت سير العمل بالمؤسسات التربوية والتعليمية والاجتماعية تراعي في موادها مصلحة حقوق الإنسان الفضلى، و تعزيز قدرات العاملين والمتعاملين مع حقوق الإنسان على حماية مصالح حقوق الإنسان وتدريب وتأهيل الكوادر العاملة مع حقوق الإنسان في القطاعات المختلفة على حماية ورعاية مصلحة حقوق الإنسان، ووضع أولوية لمنع الانتهاكات واتخاذ التدابير والإجراءات الوقائية والعلاجية وإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بذلك من قبل المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وتوفير الموارد المالية والبشرية للأنشطة، وتعزيز التوجهات الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ الأنشطة التوعوية للتعريف بأنواعه الانتهاكات وأشكاله والآثار السلبية له ورفع مستوى الوعي للوقاية من الأمراض البوائية والمتوطنة والأمراض المنقولة وبالأخص طاعون العصر والكبد البوائي وغرس القيم الدينية والأخلاقية والحضارية التي تعزز من حماية الإصحاح البيئي وغرس واجب ومسئولية أفراد المجتمع لتجنب التطرف والإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وعمل محاضرات حول أثر الانتهاكات على حقوق الإنسان، ومن المهم بناء القدرات للجميع حول التعامل مع حقوق الإنسان، وإدارة الصراعات، و برامج الدعم النفسي، و الانتهاكات القائم على النوع الاجتماعي، ومناقشة قضايا الانتهاكات والتوعية بمخاطرها^٢.

وفي حالات الحروب يمكن نشر الوعي بمبادئ القانون الدولي الإنساني واستكشاف القانون الدولي، ومعالجة الاضطرابات النفسية لدى حقوق الإنسان المعرضين لصدمات

<https://www.esri.com/ar-2/sa/industries/humanitarian/solutions/response?srsId=AfmBOOp4AF61G7XxjJqMdvkN4eMIsb4tdX6zEKrwE5QXp-WILLGSLdv>

نفسية بسبب الحروب والنزاعات المسلحة، وتنفيذ البرنامج التعريفي بالقانون الدولي الإنساني والتعريف بالقانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان في مناطق النزاع المسلح، ومعالجة الاضطرابات النفسية عند الإنسان بعد الحروب، وتكوين قناعة لرفض الحروب أو المشاركة فيها من قبل فئة حقوق الإنسان، وإدارة الصدمات النفسية في أوساط حقوق الإنسان والمراهقين والمجتمع أثناء الكوارث، وبناء القدرات حول القانون الدولي الإنساني ونظام المحكمة الجنائية الدولية للقضاة ورجال النيابة العامة، وتدريب معلمين، وأخصائيين اجتماعيين ونفسيين، وأئمة وخطباء مساجد، وأعضاء مجالس محلية ومجالس طلابية وأعضاء برلمان، وممثلي وزارات وجمعيات عاملة، وإعادة التأهيل النفسي لضحايا الحروب والنزاعات، والقيام ببناء القدرات في التخطيط والمتابعة والتقييم، والإرشاد النفسي، والجوانب النفسية والاجتماعية و كيفية إعداد الخطط والمشاريع البرمجية الموجهة، وتأسيس برامج تدخل مبكر في إطار المستشفيات العامة والمراكز الصحية الأولية، وتشخيص المشكلات والاضطرابات السلوكية وبناء البرامج الإرشادية الإنمائية والوقائية والعلاجية الرعاية البديلة واللاحقة، وتخطيط ومتابعة وتقييم المشاريع ودراسة سوق العمل وضمان الجودة والمعايير والتقييم، وتنظيم، ووضع خطط العمل وكيفية تفعيلها، وتحضير ومتابعة الاجتماعات وأهميتها، وكيفية إعداد التقارير، والأرشفة، ومفاهيم الحماية ومنها الانتهاكات والتعريف بمفاهيم الحماية وآليات نقلها للمجتمع، و الحد من إشراك حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة، وتطوير آلية الحماية والكشف والتبليغ لحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات، ونقصي الحقائق للانتهاكات، ورفع مستوى الوعي المجتمعي من أجل مناهضة الانتهاكات ضد حقوق الإنسان، والعمل على تعريف العاملين في وسائل الإعلام عن حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية والتشريعات والقوانين والاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى تعريفهم بكافة أنواع وأشكال الانتهاكات التي يمارس ضد حقوق الإنسان وأنواع وأشكال الانتهاكات الممارسة ضد حقوق الإنسان وكيفية التعامل معها وتقديم خدمات التعافي وإعادة الإدماج، والعمل على

تعريف المجتمعات بحقوقهم وتشجيعهم وتمكينهم من التعبير عنها وتزويدهم بالمهارات والمعلومات التي يحتاجونها لحماية أنفسهم من الاستغلال والإساءة وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة لحماية حقوق الإنسان وتوجيههم وإرشادهم إلى حقوقهم وكيفية المحافظة عليها والتعبير عنها، وتقديم المساعدة والبناء النفسي والاجتماعي وتخفيف آثار الصدمات النفسية بعد النزاع المسلح، و تقديم خدمات التأهيل وإعادة الإدماج والتعافي للمتضررين وتوفير الخدمات الصحية ووضع تدابير خفض الوفيات ومكافحة الأمراض المنقولة وتوفير الدفاع القانوني وتقديم الاستشارات إجراء الفحوصات الصحية وبناء قدرات المنظمات حول تعزيز المشاركة، ونشر قصص واقعية لعدد من حقوق الإنسان الذين تعرضوا للعنف، وتوعيتهم حول حقوقهم وعمل البحوث حول الانتهاكات وإعداد التقارير، والمناصرة وزيادة مخصصات موازنة حقوق الإنسان في اليمن.



DAMANAT

100% حقوق و حريات و تنمية